

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية وآدابها
قسم الدراسات العليا
اللغة والنحو والصرف

ردود أبي علي الفارسي على الأخفش الأوسط

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب
علي بن غرامة بن أحمد الشهري
٤٢٦٨٠١٣٧

إشراف الأستاذ الدكتور
أحمد بن عطية المحمودي

١٤٣٠ – ١٤٣١هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى :

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا ﴾ طه : ١١٤

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة : ردود أبي علي الفارسي على الأخفش الأوسط.

الباحث : علي بن غرامة بن أحمد الشهري.

الدرجة : الماجستير.

موضوع الرسالة : دراسة ردود أبي علي الفارسي على الأخفش الأوسط ، وتوثيقها وتوضيحها ، مع بيان آراء النحاة وحججهم حولها ، ومحاولة ترجيح ما أراه راجحاً بالدليل.

هدف الرسالة : استقراء المسائل التي ردّ فيها الفارسي على الأخفش ، ومناقشتها، قوة أو ضعفًا ، أصالة أو تأثرًا.

مكونات الرسالة :

المقدمة : وفيها أسباب اختيار الموضوع ، وأهميته ، وخطة البحث ، ومنهجه .

التمهيد : " الأخفش " في: تراث أبي علي الفارسي ، والدراسات المعاصرة .

الفصل الأول : وفيه ردود أبي علي الفارسي على الأخفش في "المفردات" .

الفصل الثاني : وفيه ردود أبي علي الفارسي على الأخفش في " التراكيب" .

الخاتمة : وفيها أهم النتائج.

منهج الرسالة : ترتيب الردود في الفصل الأول ترتيبًا هجائيًا ، وفي الفصل الثاني رتبت الردود تبعًا لترتيب موضوعات ألفية ابن مالك ؛إذ هو الأوفق بمسائل التراكيب ، مع التمهيد للمسألة بذكر آراء العلماء فيها ، مع تخصيص رأي الأخفش بمزيد إيضاح وذكر أدلته ، يعقبه ردّ الفارسي وأدلته وعلله، محاولاً ترجيح ما أراه راجحاً بالدليل في ضوء أقوال العلماء واحتجاجاتهم.

نتائج الرسالة :

أثبت البحث أن الفارسيّ كان مُجِلًّا لأبي الحسن الأخفش ، ولم يمنعه ذلك من الردّ عليه وتعقُّب آرائه في بعض المسائل ، وأن الأصول النحوية البصرية من سماع وقياس وتعليل كانت مستند أبي علي في ردوده تلك ، وبخاصة القياس والتعليل فقد كان مُغْرِقًا فيهما ، كما أثبت البحث أن الفارسي لم يكن مسبوقًا في أغلب هذه الردود، وقد تبعه كثير من النحاة بعد ذلك.

المشرف	الطالب
أ.د. أحمد بن عطية المحمودي	علي بن غرامة بن أحمد الشهري

Abstract

<u>Study Title</u> : The rejections of Abi Ali Al Farsi on Abi Al-Hassan Al-Akkfash Al-Awsat
<u>Researcher</u> : Ali Gharamah Ahmad Al-Shahri
<u>Scientific degree</u> : Master
<u>Issue of the study</u> : To study the rejections of Abi Ali Al Farsi on Abi Al-Hassan Al-Akkfash Al-Awsat , it documentation and its clarifications . This is accompanied with the opinions of the grammarians and their proofs concerning it , and the attempt of preference what I see to be preferred by evidence .
<u>Aims of the study</u> : Reading the issues on which Abi Ali Al Farisi rejected on Al-Akkfash , its discussion , whether strongly or weakness & whether originality or effectively .
<u>The study consists of the following</u> :
An introduction : It concerns with the reasons of chosen this issue , its importance , study plan and its methodology
The pavement : " Al-Akhfash " in the heritage of Abi Ali Al Farsi and the contemporary studies .
The first chapter : It concerns with the rejections of Abi Ali Al Farsi on Al-Akkfash in " Vocabulary "
The second chapter : It handles the rejections of Abi Ali Al Farsi on Al-Akkfash in " structures "
The conclusion : In it are the most important results .
<u>Methodology of the study</u> : arranging the rejections which existed in the first chapter alphabetically. In the second chapter , arranging the issues of Alphiat Ibn Malik , accompanied with the pavement to the issue by mentioning the opinions of the scientists about it , with the specialization of Al-Akhfash opinion by more clarification and mentioning his evidences. This is followed by the rejection of Al-Farsi , is evidences and reasons . I attempt to prefer to prefer what I see it to be preferred in the light of the sayings of scientists and their rejections .
<u>Results of the study</u> :
The research proved that Al-Farsi was respectful to Abi Al-Hassan Al-Akkfash .This did not prevent him to reject on him and following his opinions sometimes . The visual grammatical fundamentals , from audition , measure and justification , were the proofs of Abi Ali in his rejections , especially measurement and justification . Moreover , the research has proved that Al-Farsi was not previously faced with this rejections and he was followed by a lot of grammarians .

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلـى آلـه وصـحبه والتابعين ، أما بعد :

فالأخفش والفارسيّ من أعلام النحاة وأئمتهم ، لا يحتاجان إلى تنويه أو إشـادة، أو عرض لبعض ما دُبّج فيهما من ثناء وتقريظ.

وقلّما يخلو كتابٌ أُلّف في النحو بعد أحدهما من ذكرٍ له وإلمامٍ بطرف مـن آرائـه، عارضاً أو مناقشاً، يتابع ويؤيّد، أو يردّ ويفنّد[1].

ثم إنه يجمعهما – إلى تقدُّمهما في النحو– وحدة المذهب .

وجلّ آراء الأخفش متناثرة في كتب النحاة بعده، وكتابه " معاني القرآن " لا يجمعها، والدراسات الحديثة التي توفّرت عليه لا تتناولها جميعاً؛ إذ تحتاج إلى استقراء تام في مؤلفات اللاحقين، ومازال ومازالت آراؤه في حاجة إلى الدراسة.

وقد سبق أن تقدمت بموضوع بعنوان " انفرادات الأخفش والفارسـيّ في مغـني اللبيب " لدراسة قضية الانفراد في كتب المتأخرين، وتحقيق صحة الانفراد وأسبابه وآثاره في دراسة اللغة، ولم يُجَز من مجلس الكلية، الذي اقترح – مشكوراً– موضوعين أحدهما: ردود الفارسي على الأخفش.

وإذا كانت دراسة الانفراد أوضح وأطرف ؛ فإن دراسة الرد أدقّ وأعمق، فكيف إذا كانت موازنة بين علمين من أفذاذ النحاة وأفرادهم؟! وقد يكون مبعثها لمحـة، ومجالهـا إشارة، ربّما تجاوزتها عين الدارس وأخطأتها نظرة الباحث إلا أن يتأنّى ويُنعم النظر، ويُعمل الفكر ويشحذ العقل.

وإذا كانت في دراسة هذا الموضوع إضافة مفيـدة في اسـتكمال العلـم بـآراء "الأخفش" في النحو والصرف واللغة وتحريرها وتمحيصها، فإن فيها كذلك إضافة مفيدة في

---

(1) على سبيل المثال: ذُكر الأخفش في " سر صناعة الإعراب " في : ٧٧ موضـعاً، والفارسـي في : ٢٠٢ موضع، وفي الخصائص: ٧٧، ١٣٢، وفي البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢٥، ٨٨، وفي الدر المصون: ٤٠٤، ٣٥٩، وفي المغني: ١٢٤، ١٠٨ .

العلم بالفكر النحوي عند " الفارسي " إذ يحتشد العالم، ويستجمع قواه، ويعتصر عقله، ويستنفد وسعه وطاقاته في الردّ والتعقيب بما لا يفعل مثله وهو يعرض القضايا سهلة ميسّرة، ويسرد الآراء والمسائل مُسلّمة. ثم إنّ هذه الدراسة تفيد في العلم بمسالك النظر إلى اللغة واستنباط قواعدها عند هذين العلمين.

هذا عن أسباب اختيار الموضوع وأهميته، أمّا عن خطة البحث فإن هذه الدراسة تقوم على :

مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة.

أولاً : المقدمة : وفيها أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، وخطة البحث، ومنهجه.

ثانيًا : التمهيد : ويقع في مبحثين:

أ- المبحث الأول: الأخفش في تراث الفارسي.

ب- المبحث الثاني: الأخفش في الدراسات المعاصرة.

ثالثًا: الفصل الأول: ردود الفارسي على الأخفش في "المفردات" ، وفيه المسائل التالية:

١- (أيّ) في النداء – نوعها .
٢- اللام التي تصحب " إن " المخففة .
٣- (ما) التعجبية .
٤- (ما) المصدرية .
٥- (ما) في (نِعِمّا) و(بئسما).
٦- مَسِيل: جمعُها .
٧- مَعِيشة : أصلُها ووزنُها.

رابعًا: الفصل الثاني: ردود الفارسي على الأخفش في "التراكيب" ، وفيه المسائل التالية:

١- إعراب الأسماء الستة.

٢- إعراب المثنى والجمع على حده.

٣- اعتماد الوصف الرافع لمكتفى به في باب الابتداء .

٤- رفع الحال خبراً في نحو: " عبدالله أخطب ما يكون قائماً ".

٥- إعراب أنّكم الثانية في قوله تعالى : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ المؤمنون: ٣٥

٦- دخول: لعل ولكنّ وكأنّ على : (أنّ) دون فصل .

٧- جري الصفة على موصوفين قد اختلفت العوامل فيهما.

٨- رفع الفعل بعد حتى المسبوقة بفعل غير موجب.

٩- حذف المدّ غير الزائد مع الآخر في الترخيم.

١٠- الإشمام والروم.

خامسًا : الخاتمة : وفيها التلخيص وأهمّ النتائج.

وقد اتبعت في دراسة هذه الردود المنهج الآتي :

١- استخرجت المسائل التي رَدّ الفارسي فيها على الأخفش من خلال كتب الفارسي المطبوعة جميعها.

٢- عنونت لكلّ مسألة بما يناسب موضع الخلاف.

٣- قَدّمت لكل مسألة تمهيدًا وضّحت فيه أقوال علماء العربية في المسألة.

٤- أذكر بعد ذلك رأي الأخفش مفصَّلاً، من مصادره في " معاني القرآن" وكتب النحو اللاحقة، مع ذكر أقواله المتعدّدة في المسألة الواحدة حيث وُجِدت، وبيان حججه وتعليلاته.

٥- أتيت بعد ذلك بردّ الفارسي على الأخفش، وذكرت أدلته وعلله التي اتّكأ عليها في رده على الأخفش.

٦- وازنت بين الرأيين، ورجّحت مارأيته أقرب إلى الصواب؛ مُعَضِّدًا ذلك بالدليل والتعليل ما استطعت .

٧- رتّبت المسائل في الفصل الأول (المفردات) ترتيبًا هجائيًا إذ هو الأليق بها ، والأسهل في الوصول إليها ، وأما في الفصل الثاني (التراكيب) فقد رتبتها وفق ترتيب موضوعات ألفية ابن مالك، إذ هو الأليق بمسائل التراكيب.

وفي الختام:

أتقدّم بالشكر الجزيل، والثناء الصادق لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ محمد أحمد خاطر الذي كان مرشدي في تسجيل هذا الموضوع،ووقف معي خطوة بخطوة حتى اعتماد الخطة من مجلس الكلية الموقر، وأتقدم كذلك بأجزل الشكر، وأصدق الثناء والدعاء لأستاذي الكريم الأستاذ الدكتور/ أحمد عطية المحمودي، الذي تفضل بقبول الإشراف على هذا البحث، فأنار لي الدرب بتوجيهاته ونصائحه، ولَنْ أَنْسى في هذا المقام جميع أساتذتي الفضلاء الذين دَرّسوني في السنة المنهجية، وجميع مراحل تعليمي فقد نهلت من علومهم، وقبست من توجيهاتهم ونصائحهم، والشكر موصول لكل مَنْ مدّ يد عون أو مساعدة لي، فلهم مني جميعًا صادق الثناء وخالص الدعاء.

ثم أسجِّل كلمة شكر ووفاء لأبوي الكريمين على ما شملاني به من رعاية ونصح وتوجيه ، فأدعو الله أن يبارك في أعمارهما، وأن يمدّهما بموفور الصحة والعافية، وأن يجزيهما عني خير الجزاء، وأشكر الشكر الجزيل أخي وأخواتي كلّهن وزوجتي وأولادي وجميع أقاربي وأحبابي ، على تشجيعهم لي ، وسؤالهم المستمر عن دراستي ، ودعائهم لي، فلهم مني كل المحبة والوفاء.

وبعد : فما مِنْ توفيق وسداد في هذا البحث فهو بفضل الله تعالى ومنّه وكرمه ، وما مِنْ تقصير فهو مني ، لكني أعتذر لنفسي بأنها بداية ، فالعبرة – كما قيل- بكمال النهايات، لا بنقص البدايات.

والحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأزكى التسليم على محمد الأمين، وعلى آله وصحبه والتابعين.

التمهيد

ويقع في مبحثين:

١- المبحث الأول: أبو الحسن الأخفش في تراث أبي علي الفارسي.

٢- المبحث الثاني: أبو الحسن الأخفش في الدراسات المعاصرة .

المبحث الأول: أبو الحسن الأخفش في تراث أبي علي الفارسي :

يلفت انتباه الناظر في كتب أبي علي الفارسي كثرة ذكر الأخفش الأوسط فيها[1]؛ ولا غرابة في هذا الحضور القويّ لأبي الحسن في مؤلفات الفارسي؛ إذ يُعَدّ الأخفش – بعد سيبويه – أبرز الشيوخ القدماء الذين انتفع أبو علي بعلمهم[2]، وكان يُعَظِّمه ويُجلّه ويوقّره، وإن تعقّبه أو ردّ عليه فبأدب جم ، ولطف كبير، وقد عَبَّر ابن جني عن هذا الإجلال والتقدير الذي لمسه من أبي علي تُجاه الأخفش قائلًا:

(ويكاد يَعْبُد أبا الحسن) [3].

ولعل من الأسباب التي تقف وراء هذا التقدير والإعجاب ما يلي:

١ – مكانة الأخفش الرفيعة عند معاصريه ومَنْ جاء بعده من أرباب المدرستين البصرية والكوفية.

قيل للفراء :" قد جاءكم سيِّدُ أهل اللغة وسيِّدُ أهل العربية" ، فقال: "أمّا ما دام الأخفشُ يعيش فلا"[4].

٢ – علمه بالكلام وحذقه في الجدل :

يقول المازني : (كان الأخفش أعلمَ الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل) [5]، ولعل

---

(١) ذُكِرَ أبو الحسن الأخفش في الحجة:٢٠٢ مرة،وفي الإغفال :٦٨، وفي الشيرازيات : ٥٣ ، وفي المشكلة (البغداديات) : ٥١ ، وفي الشعر: ٤٩ ، وفي الحلبيات: ٣٣ ، وفي التعليقة : ٣١ .

(٢) ينظر : أبو علي الفارسي ،للدكتور عبدالفتاح شلبي ، دار المطبوعات الحديثة،جدة،ط3،1409هـ/١٩٨٩م ، ص ١٢٧ .

(٣) ينظر : بقية الخاطريات،لابن جني،تحقيق د/محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة،دمشق،١٤١٣هـ/١٩٩٢م ، ص ٤٥ .

(٤) ينظر : معجم الأدباء،لياقوت الحموي،تحقيق د/إحسان عباس،دار الغرب الإسلامي،ط١، ١٩٩٣م ، ج١١،ص٢٢٧ ، وإنباه الرواة على أنباه الرواة للقفطي ، تحقيق/محمد أبوالفضل إبراهيم ، دارالكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م ، ج٢ ، ص ٣٩.

(٥) مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق/محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي، ص ١١١ .

الأخفش كان سببًا في توجّه أبي علي للمنطق والقياس[١].

٣- اعتداد أبي علي بسيبويه وتفردّه بالكتاب، والأخفش هو الطريق الوحيد إلى كتاب سيبويه[٢]، فإلى الأخفش يرجع الفضل في استبقاء الكتاب، كما يرجع الفضل للكتاب في إقبال العلماء على الأخفش[٣].

٤- الاتفاق في المذهب والمعتقد، إنْ صَحّ ما اتُّهِم به الفارسي من الاعتزال[٤].

وقد تجلى تقدير أبي علي الفارسي للأخفش في مظاهر عديدة، لعل من أبرزها ما يلي:

١- جَعْله قول أبي الحسن في مقدمة بعض مسائله ، ثم إدارة النقاش والاستدلال والتعليل حوله[٥].

---

(١) ينظر: أبو علي الفارسي: ١٣٠.

(٢) ينظر: أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق/طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة البابي الحلبي بمصر،ص ٣٩، والفهرست،لابن النديم،علّق عليه :إبراهيم يوسف،دار المعرفة ،بيروت،ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م ،ص ٧٥.

(٣) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي، تعليق/ عبدالعظيم الشناوي ومحمد عبدالرحمن الكردي، ط٢ ، ص ٨٨.

(٤) ينظر: تاريخ مدينة السلام، للخطيب البغدادي، حققه د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م ،ج٨، ص٢١٨ ، وإنباه الرواة (٢٧٣/١) ، و بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، ج١، ص٤٩٦.

(٥) ينظر: المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م ،ج١ ،ص ٢١١، ٣٢٨، ٥٤٨ ، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد،ص ٢٤١، ٢٤٥.

٢- موافقته واقتفاء أثره في كثير من آرائه: وقد عدّه الدكتور/ عبدالأمير الورد أكثر مَنْ تأثر بالأخفش- بعد ابن مالك والكوفيين- فقد وافقه في ما يزيد على ثلاثين مسألة[1].

٣- ثناؤه على صدقه: يقول ابن جني: (قال لي أبو علي- رحمه الله-: يكاد يُعْرَف صدق أبي الحسن ضرورة وذلك أنه كان مع الخليل في بلد واحد فلم يحكِ عنه حرفًا واحدًا)[2].

٤- كان متلطفًا معه عندما يرى ما لا يراه، بل يتلطف في الرد عليه.يقول ابن جني : (وكنت إذا ألزمت عند أبي علي رحمه الله قولاً لأبي الحسن شيئًا لابد للنظر من إلزامه يقول : "مذاهب أبي الحسن كثيرة")[3] ، ويقول أيضًا : (وكان إذا سمع شيئًا من كلام أبي الحسن يخالف قوله يقول : عكَّر[4] الشيخ)[5].

٥- التماس العذر له ، وذكر ما يمكن أن يكون دليلاً تجاه من اعترض عليه ، نحو: (لأبي الحسن أن يستدل بـ ..)[6] ،و(مِنْ حجة أبي الحسن أن يقول ...)[7].

---

(١) ينظر: منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، لعبد الأمير محمد أمين الورد، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م ، ص ٤٤١.

(٢) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٤، ١٩٩٠م ، ج٣،ص٣١١.

(٣) الخصائص (١/205،206)

(٤) أي : خرج كلامه عن الوضوح والصفاء .

(٥) الخصائص (١/٢٠٦)

(٦) الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ عبدالله بن عمر الحاج إبرهيم، المجمع الثقافي في أبو ظبي، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ، ج٢ ، ص 76،77.

(٧) الحجة للقرّاء السبعة، لأبي علي الفارسي، حققه: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، ج٤ ، ص ١٦.

٦- تعضيد ما ذهب إليه برأيٍ للأخفش[1].

وإجلال الفارسي وتقديره للأخفش ، وانتفاعه به، لم يمنعه من مخالفته والرد عليه في بعض المسائل، فالفارسي لا يتقبّل آراء الأئمة على عِلّاتها متابعة لهم أو عصبية، بل يدقّق ويمحّص ويناقش، وينظر في الأدلة حتى يتبيّن له وجه الرأي فيأخذ به أيًّا كان موقعه، لا يعنيه أن يكون موافقًا أو مخالفًا لهذا أو ذاك[2]، فعنده من الثقة بنفسه وبعلمه ، وحُبِّ الحقيقة ما يدعوه إلى الأخذ بهذا النهج.

(1) ينظر: المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م ، ص ١٧٩، والحجة (٦/٩٢، ٩٣)، و التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م ،ص ٢٤٣، ٢٤٤.

(2) مقدمة تحقيق الحجة لناصف ورفاقه (١/ ١١).

٢- **المبحث الثاني: الأخفش في الدراسات المعاصرة:**

سلّطت بعض الدراسات المعاصرة الضوء على الأخفش: سيرته، وعلمه، وآرائه، ومكانته في النحو العربي، وتأثره وتأثيره، وهي في ذلك تقوم بواجب من واجبات هذا العلم الشامخ، وتوفيه بعض حقوقه.

وقد تَيَسَّر لي الوقوف على ثلاث من هذه الدراسات وسأعرض لما تناولت بإيجاز، وهي على النحو الآتي:

الدراسة الأولى: الأخفش الأوسط ومنهجه النحوي وآراؤه النحوية والصرفية[1]:

وهذه الدراسة مكونة من ستة فصول، وقد تحدّث الباحث في الفصل الأول عن سيرة أبي الحسن الأخفش، وثقافته ثم تآليفه التي ألفها مبيّناً موضوعاتها ومكانتها وأثرها في خالفيه.

وتحدّث في الفصل الثاني عن بصريته ، إذ تعلّم على يد أساتذة البصرة ، حتى كان الطريق الوحيد إلى كتاب سيبويه.

وفي الفصل الثالث عرض الباحث للأصول النحوية التي تمسك بها ، وذكر أن أصوله النحوية هي أصول أساتذته البصريين : السماع والقياس والتعليل، وفي حديثه عن (السماع) [2] : ذكر أنه يجري على طريقة أساتذته البصريين في الجملة، مع خروجه عن سنة

---

(1) رسالة ماجستير،مقدمة من الباحث محمود حسين محمود إلى قسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة القاهرة، عام ١٩٦٩م، والمشرف على الرسالة أ.د/ شوقي ضيف. وقد صوّر لي أجزاء منها الأخ الكريم/ مفلح القحطاني فجزاه الله عني خير الجزاء.

(2) ينظر : الأخفش الأوسط ومنهجه النحوي وآراؤه النحوية والصرفية :٤٠ .

مدرسته في السماع إذ كان يأخذ أحيانًا من كلام أهل الحضر، ثم إنّه قبل أيضاً بعض القراءات القرآنية الشاذة واحتج لها مما لم يجرِ على قياس البصريين[1].

وفي أثناء حديثه عن (القياس) : أشار إلى أن الأخفش وإن كان يُعْنى بالقياس عناية فائقة، إلاّ أنه يجعله في الدرجة الثانية بعد السماع[2].

ثم تحدّث عن (التعليل) : وأشار إلى أن الأخفش اعتمد عليه اعتمادًا بينًا، فهو يعلّل للقواعد التي يضعها ويعلّل للأبنية الشاذة التي يبني عليها، وعلّل أيضًا لما جاء عن العرب.

وفي الفصل الرابع تناول الباحث آراء الأخفش النحوية المتناثرة في الكتب محاولاً الربط بينها وبين آراء سابقيه وخالفيه من مؤيدين ومعارضين .

وفي الفصل الخامس فعل بآرائه الصرفية كما فعل في الفصل الرابع بآرائه النحوية.

وصوّر الباحث في الفصل السادس تأثير الأخفش في مدارس النحو المختلفة : الكوفية ، والبصرية ، والبغدادية ، والأندلسية ، والمصرية، مع الوقوف عند تأثير الأخفش في المدرسة الكوفية ، وبيَّن الباحث أن الأخفش هو الذي أخذ بأيديهم وفتح لهم أبواب الخلاف على الخليل وسيبويه[3].

الدراسة الثانية: منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية[4]:

وقد جعل الباحث رسالته في قسمين كبيرين : القسم الأول عن الأخفش، والقسم الثاني عن نحوه.

ففي القسم الأول: بدأ الباحث بإلمامة موجزة بعصر الأخفش ثم بعرض مشكلة الأخفش وتميزه من حيث اللقب من بين أحد عشر أخفش ذكرهم الكتب مجتمعين وأربعة أخافش

---

(1) ينظر : الأخفش الأوسط ومنهجه النحوي وآراؤه النحوية والصرفية : ٤٤ .

(2) ينظر :السابق : ٥١.

(3) ينظر: السابق ٢٣٨– ٢٤١.

(4) لعبد الأمير محمد أمين الورد،مؤسسة الأعلمي،بيروت،ط١، ١٣٩٥هـ–١٩٧٥م.

جاؤوا متفرقين. وقدا استطاع أن يضع أحد عشر معلماً واضحاً يميز بها الأخفش الأوسط[١].

ثم عرض للكلام على أصله ونشأته وقدّر أن نشأته كانت في بيئة عربية خالصة، وحدّد ولادته – احتمالاً – في أول العقد الثالث من القرن الثاني للهجرة[٢].

و تحدّث الباحث بعد ذلك عن أساتذة الأخفش وشيوخه الذين أخذ عنهم. وأطال البحث في سيبويه فتوصَّل إلى أن الأخفش لم يدرس عليه، وإنما كانت الصلة بينهما صلة صداقة، وإن كان مطلعاً على وضع سيبويه الكتاب باباً باباً [٣].

ثم عرض لذكر تلامذته والآخذين عنه والدارسين عليه. وعَدَّ الكسائي والفراء من تلامذته. وأطال البحث في شخصية تلميذه أبي حاتم السجستاني الذي عدّه أكثر مَنْ غضَّ من شأن الأخفش وطعن فيه[٤].

وعرض بعد ذلك إلى كتب الأخفش وفقدان أكثرها. وناقش تهمة أبي حاتم للأخفش في كتابه (معاني القرآن) وهي : أنه أخذ كتاب أبي عبيدة في القرآن، فزاد فيه ونقص منه ، وغيّر وبدّل .وأثبت بعد التمحيص كذب هذه الدعوى، واستقلال الأخفش في تأليف الكتاب وأصالته فيه[٥].

ودرس الباحث خُلُق الأخفش العلمي، وفَنَّد التهمة التي تقول إنه حاول إدعاء كتاب سيبويه لولا أن تدارك الجرمي والمازني ذلك بإغرائه بالمال[٦].

(١) ينظر: منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية : ٢٩–٣٠.
(٢) ينظر: السابق: ٣٣– ٣٤.
(٣) ينظر: السابق: ٨٢–٨٦.
(٤) ينظر: السابق: ١١٣.
(٥) ينظر: السابق: ١١٧.
(٦) ينظر: السابق: ١٧٣.

وأما القسم الثاني، فجعله الباحث في نحو الأخفش، ودرس فيه :

١- موقف الأخفش من القراءات، فقرّر أنّ شرط القراءة المقبولة عنده : أن تكون مطابقة للغة من لغات العرب، ومطابقة لرسم المصحف، ومستقيمة المعنى.

٢- موقفه من لغات العرب، وأثبت أنه سمع من العرب، ونقل عمّن سمع منـــهم، ثم درس القبائل التي أفاد من لهجاها في كتابه " معاني القرآن" ورأيه في لغاها[١].

٣- فكرة العامل النحوي كما ظهرت عنده فوجدها مستحكمة قوية تامة الكيـــان متينة البنيان، فلابُدّ للعمل من عامل، والعامل يظهر ويضمر، والعوامل تتفاضل فيما بينها، إلى غير ذلك[٢].

٤- أساليب العربية في تركيب الكلام عنده، فوجد أنه كثيرًا ما يعمـــد إلى ذكـــر الأسلوب غير معلَّل ولا مبرهن، وكأن هذه اللغة أساليب ثابتة وقوالب معينة [٣].

٥- بنية الجملة العربية عنده من حيث الزيادة والحذف والتقدير[٤].

٦-أصـــول وقواعـــد العربية عـــنده ، أو ما يصلح أن يســـمى بــــ"كليّـــات الأخفش "[٥].

٧- القياس عند الأخفش فقرّر أنه أفاد منه في تقرير عدد من حقائق الصـــرف، ثم قدّر أن القياس لديه يمثل مرحلتين : مرحلة التأثر بالبصرة وتشدّدها، ومرحلة التأثر بالكوفة وتسامحها، ووجد له فيها من المبادئ :

- لا قياس ضد سماع.

---

(١) ينظر: منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية : ١٩٤-١٩٦.

(٢) ينظر: السابق: ٢٠١.

(٣) ينظر: السابق: ٢٢٠.

(٤) ينظر: السابق: ٢٢٥.

(٥) ينظر: السابق: ٣٣٤.

– إذا ورد سمع ما جاز القياس عليه .

– إذا عدم السماع جاز التقعيد والقياس .

– اطراد القياس في الباب الواحد .

– قد لا يقوم القياس على الشائع، إلى غير ذلك[1] .

٨– اضطراب آرائه وورود أكثر من رأي له في المسألة الواحدة، وعلّل ذلك بسفره إلى بغداد وتلاقح آرائه وآراء الكوفيين، وعودته ثانية إلى البصرة[2].

٩– التلاقح الفكري بينه وبين الكوفيين وقرّر عدم إمكان القول بتأثره بهم أو تأثيره فيهم، وإنما الأمر تلاقح بالآراء[3]. ثمّ ذكر المسائل التي اتفق فيها رأيه ورأي الكوفيين، وعددها خمسون مسألة.

١٠– أثر الأخفش في معاصريه ومن جاء بعده، فذكر أنه كان طاغياً، ثم أشار إلى اتصال الفارسي بكتبه، والنقل عنها، والتعويل عليها[4].

١١– ثم ذكر أن الأخفش من أعاظم الشخصيات النحوية إذا نُظِر إلى ما أثارته آراؤه في الوسط النحوي من مناقشات، قادحة أو مادحة، متابعة أو معارضة[5] .

١٢– وسرد بعد ذلك آراءه التي تُوْبع فيها ذاكرًا مَنْ تابعه في كل منها وتوصل من خلال ذلك إلى أن ابن مالك – بعد استثناء الكوفيين – هو أكثر أهل العربية تأثراً بآرائه، فقد نيّف ما وافقه فيه من الآراء على أربعين مسألة.يليه أبو علي الفارسي الذي ينيف ما وافق الأخفش فيه على الثلاثين مسألة .

---

(١) ينظر: منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية : ٣٦٥.

(٢) ينظر: السابق: ٣٨٩.

(٣) ينظر: السابق: ٣٩٧.

(٤) ينظر: السابق: ٤٠٧.

(٥) ينظر: السابق: ٤١٠.

الدراسة الثالثة: أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم[1]:

وقد أشار صاحب الدراسة في مقدمته إلى أن مِمّا يستوقف الدارس لمطولات النحو ومصنفاته كثرة اقتران اسم أبي الحسن الأخفش بالكوفيين عامة، أو ببعضهم خاصة.

ثم أشار إلى أن هذا الالتقاء لم يكن التقاءً عارضًا، وإنما هو التقاء له أسبابه ومظاهره.

وقد قسم بحثه إلى قسمين:

القسم الأول: جمع فيه المسائل التي اتفق فيها الكوفيون والأخفش وقام بدراستها، خاتمًا كل مسألة بالإشارة إلى ما ترجح له من مؤثر ومتأثر بين الكوفيين والأخفش في تلك المسألة، مع اعترافه بأن تحديد المؤثر والمتأثر من الكوفيين والأخفش أمر بالغ الصعوبة[2].

ومن الملاحظ أن الباحث يعد التأثر والتأثير بين الأخفش والكوفيين أمرًا مختلفًا من مسألة إلى أخرى، فقد يؤثر الأخفش فيهم في مسألة، ويؤثرون فيه أو بعضهم في مسألة أخرى، وليس أمرًا ثابتًا مطلقًا بحيث يمكن أن يُقال إن الأخفش هو المؤثر والكوفيون هم المتأثرون، أو العكس.

وقد بلغ عدد المسائل التي اتفق فيها الكوفيون والأخفش في هذا البحث مائة وخمسين مسألة.

أما القسم الثاني: فقد خَصَّصه الباحث للتأثير والتأثر بين الأخفش والكوفيين في الموقف من الأدلة النحوية، وقد جعله في خمسة فصول.

تحدث في الفصل الأول : عن التأثير والتأثر في منهج الاستدلال بالسماع، وقد أشار في هذا الفصل إلى أن الاتفاق في المسائل الجزئية يوحي بنوع من التقارب بين الكوفيين والأخفش في الأصول التي صدرت عنها آراؤهم[3].

(1) مقدمة من الباحث: محمد بن عمار بن مسعود درين إلى كلية اللغة العربية في الرياض، لنيل درجة الماجستير، ونوقشت في ١٤١٥/١٢/٢٨هـ.

(2) ينظر: أثرالأخفش في الكوفيين وتأثره بهم : ١٣، ٦٥٥.

(3) ينظر: السابق : ٥٦٧.

وقد أشار في حديثه عن القرآن الكريم وقراءاته إلى أن احتجاج الكوفيين والأخفش بالقرآن الكريم لم يقتصر على القراءات المتواترة فحسب، بل تعدّى ذلك ليشمل أيضاً الاحتجاج بالقراءات الشاذة[1].

ثم رجّح أن يكون الأخفش متأثرًا بالكوفيين في هذا المسلك ، أي : التوسّع في الاستشهاد بالقرآن وقراءاته ليشمل المتواتر منها والشاذ؛ إذ إن هذا المسلك مسلك اشتهر عن الكوفيين أكثر من اشتهاره عن البصريين[2].

ثم أشار إلى أنّ مما يؤكّد قيمة الشاهد الشعري عند الأخفش والكوفيين أن بعض المسائل قد بنيت عندهم على الشاهد الشعري وحده[3].

وعرض في الفصل الثاني للتأثيروالتأثر في منهج الاستدلال بالقياس، محدّدًا بعض الضوابط التي سعى الأخفش والكوفيون إلى الالتزام بها[4].

ثم تحدّث عن توسّعهم في القياس، ففي حين يعمل أهل البصرة ، ويقيسون على الأكثر فقط، وما عداه يحفظ ولا يقاس عليه، ينفرد الكوفيون والأخفش في كثير من الأحيان : بإجازتهم للقياس وإن كان المسموع قليلاً[5].

وتحدث في الفصل الثالث عن التأثير والتأثر في الموقف من العامل، وذكر فيه أن فكرة العامل النحوي عندهم واضحة وناضجة، وأنهم يصدرون عنها في كثير من آرائهم[6] ، ثم ذكر أنّ منهج الكوفيين في نظرتهم إلى العامل أقرب إلى روح المنهج اللغوي من منهج أهل البصرة[7].

---

(1) ينظر: أثرالأخفش في الكوفيين وتأثره بهم: ٥٧٠.

(2) ينظر: السابق : ٥٧١.

(3) ينظر: السابق: ٥٨٠.

(4) ينظر: السابق: ٥٨٧–٥٩٠.

(5) ينظر: السابق: ٥٩١.

(6) ينظر : السابق: ٦٠٢.

(7) ينظر: السابق: ٦١٤.

وعرض في الفصل الرابع للتأثير والتأثر في الحذف والتقدير ، سواءً كان المحذوف اسمًا، أو فعلاً، أو حرفًا ، أو جملة ، أو شبهها. ورجّح أن يكون أهل الكوفة هم أصحاب التأثير في الأخفش البصري في هذا المسلك لما عُرِف عنهم من قلة تعويلهم على التأويل[1] .

هذه ثلاث دراسات مستفيضة عن الأخفش الأوسط، لعلّها قد أَوْفت بشيء مما يستحقه هذا العلم الكبير في النحو العربي.

وأرجو أن يكون في بحثي هذا (ردود أبي الفارسي على الأخفش الأوسط)إضافة مفيدة في استكمال العلم بآراء "الأخفش" في النحو والصرف واللغة وتحريرها وتمحيصها، وأن يكون فيه كذلك إضافة مفيدة في العلم بالفكر النحوي عند " الفارسي " إذ يحتشد العالم، ويستجمع قواه، ويعتصر عقله، ويستنفد وسعه وطاقاته في الردّ والتعقيب بما لا يفعل مثله وهو يعرض القضايا سهلة ميسّرة،. وأن يكون فيه فائدة في العلم بمسالك النظر إلى اللغة واستنباط قواعدها عند هذين العلمين.والله ولي التوفيق.

(1) ينظر : أثرالأخفش في الكوفيين وتأثره بهم: ٦٣١.

الفصـ الأول

ر ود الـ ارسـ على الأ فش في المفردات،

وفيه المـ ائل الـ الية:

١ – أيّ في النداء – نوعها.

٢ – اللام التي تصحب " إن " المخففة.

٣ – (ما) التعجبية – نوعها.

٤ – (ما) المصدرية – نوعها.

٥ – (ما) بعد (نِعْمَ) و (بئس).

٦ – مَسِيْل: جمعها.

٧ – مَعِيْشة: أصلها ووزنها.

(أيّ) في النداء – نوعها

للنحاة قولان في (أيّ) في أسلوب النداء ، نحو (يا أيها الرجل):

أحدهما: أنها اسم مبهم أُتي به للتوصُّل إلى نداء ما فيه (أل)، كراهة الجمع بين (يا) و (أل)، والاسم المحلّى بأل بعدها تابعٌ لها – على اللفظ – وصف أو عطف بيان.

وهذا قول جمهور النحاة ، وإليه ذهب سيبويه(١)، والمبرد (٢)، والزجاج (٣) وابن السراج (٤)، والفارسي (٥)، وابن الشجري (٦)، وأبوالبركات الأنباري(٧) ، وابن مالك(٨) ، وابن هشام (٩).

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه، تحقيق وشرح/ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م ،ج٢، ص١٠٦ ، ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٢) ينظر: المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ–١٩٩٤م ، ج٤، ص ٢١٦ ، ٢٦٦ .

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق د/ عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م ، ج١، ص ٩٨ .

(٤) ينظر: الأصول، لأبن السرّاج، تحقيق: د/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م ، ج١، ص ٣٣٧.

(٥) ينظر: الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م ،ص ١٨٩ ، و التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق د/ عوض القوزي، ط١، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م ، ج١،ص ٣٤٠) ، والإغفال (١١/٢).

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري، تحقيق د/ محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ–١٩٩٢م ، ج٣، ص٤٤.

(٧) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق د/طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م ، ج١ ، ص٦٢.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حققه د/ عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م ، ج٣، ص١٣١٨، و شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، هجر، ط١، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م ، ج٣، ص٣٩٩.

(٩) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، حققه الدكتور مازن المبارك ومحمد علي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ–١٩٩٢م ، ص ١٠٩.

يقول سيبويه :(يا أيها الرجل، الرجل وصفٌ لقوله يا أيها، ولا يجوز أن يسكت على يا أيها... لأنهم إنما جاءوا بيا أيها ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألف واللام) [1].

وحجة الجمهور فيما ذهبوا إليه:

١- لزوم "ها" - وهو حرف تنبيه - قبل "الرَّجُل" ، وثباتُه ، وامتناعهم من حَذْفه[2].

٢- الأسماء المعرّفة بالألف واللام نوع كثير من أنواع الأسماء ، ويحتاج إلى استعماله في النداء، ولا سبيل إلى ندائها بأنفسها، وبغير أن يُتَوصَّل إليها بغيرها لمكان حرفي التعريف فيها[3].

٣- امتناع ظهور المبتدأ المحذوف بعد (أيّ) في النداء [4].

٤- امتناع مجيء جملة الصلة فعلية أو ظرفية بعد (أيّ) في النداء[5].

القول الثاني: أنّ (أيّ) في (يا أيّها الرجل) ونحوه اسم موصول وليست وصلة إلى نداء ما فيه (أل) ، والمرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف، والجملة من المبتدأ والخبر

---

(١) الكتاب (١٠٦/٢).

(٢) ينظر: الإغفال (١١/٢).

(٣) ينظر: السابق (١١/٢ ، ١٢).

(٤) ينظر : شرح التسهيل (٣/ ٤٠٠).

(٥) ينظر : السابق (٤٠٠/٣).

صلة الموصول. وهذا القول لأبي الحسن الأخفش[1].

يقول الزجاج: (وقال أبو الحسن الأخفش: إن الرجل [2] أن يكون صلة لأي أقيس، وليس أحد من البصريين يتابعه على هذا القول) [3].

وحجة الأخفش فيما ذهب إليه:

١- أنّ (أيّا) لا تكون اسمًا في غير الاستفهام والجزاء إلا بصلة[4].

٢- كثرة وقوع (أيّ) موصولة في غير هذا الموضع[5].

٣- ندور كونها موصوفة[6].

والمعنى على قول الأخفش: يا مَنْ هو الرجل[7].

رأي الأخفش في المسألة:

يظهر أن للأخفش رأيين في هذه المسألة (نوع (أيّ) في النداء) :

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٩٩/١)، إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م ،ج١،ص١٩٧، والإغفال (١٦/٢، ١٧)، وشرح المفصل، لابن يعيش، المطبعة المنيرية، مصر،ج١،ص١٣٠، وشرح التسهيل (٤٠٠/٣)، وشرح الرضي على الكافية، تحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م ،ج١،ص٣٧٧، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م ج٤،ص٢١٩٦، و الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م ، ج١، ص١٨٥ ، ١٨٦، والمغني :١٠٩.

(٢) أي في نحو: (يا أيها الرجل).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٩٩/١)

(٤) ينظر: شرح المفصل (١٣٠/١).

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣٧٧/١).

(٦) ينظر: السابق (٣٧٧/١).

(٧) ينظر: مغني اللبيب : ١٠٩، و حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية ج٣، ص٢٢٤.

الأول: يوافق فيه جمهور النحاة، وهو أنّها اسم مبهم موصوف بما بعده ؛ ويدلّ على أنَّ هذا رأي للأخفش ما يلي:

أ- كلام له في معانيه وهو يتحدث عن (ما) في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [1] حيث حكم بأن (ما) اسمٌ وحدها وليست له صلة، حتى لو لم يُتكلم بها وحدها، ثم قال: (هي بمنزلة: "يا أيها الرجل "؛ لأن " أيًّا " هنا اسم ولا يُتَكلَّم به حتى يُوْصف) [2]. فمفهوم كلامه هنا أن (أيًّا) اسم، وما بعدها صفة لا صلة.

ب- بعض مَنْ نقلوا عنه القول بموصولية (أيّ) قالوا: في أحد قوليه[3]، ومفهوم ذلك أن له قولاً آخر في المسألة، وهو الموافق للجمهور، إذ لا قول ثالث في هذه المسألة ذكرته الكتب النحوية.

جـ- بعض مَنْ نسبوا القول بموصولية (أيّ) إلى الأخفش قالوا: وأجاز الأخفش[4]، وهذا قد يُفهم منه أنه لا يوجب هذا بل يجيزه ويجيز ما قاله الجمهور. الجمهور. وعلى كلّ حال فهذا ليس بغريب على الأخفش إذ إنّ ظاهرة تعدّد الآراء في المسألة الواحدة معروفة عنه.

الرأي الثاني وهو القول بأن (أيّ) في النداء موصولة، والمحلّى بأل بعدها خبر لمبتدأ محذوف، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول.

---

(١) سورة النساء : آية ٥٨.

(٢) معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق د/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م ، ج١، ص٣٩.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٢١٩٦/٤) ، و المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م ، ج٢، ص٥٠٦، ٥٠٧ ، وشرح الأشموني : (٢٢٤/٣).

(٤) ينظر: شرح التسهيل (٤٠٠/٣).

وهذا الرأي هو الرأي المشهور عن الأخفش، وقد استفاضت نسبته إليه في المؤلفات النحوية[1].

وقد جعل ابن هشام هذا الرأي هو الأوحد للأخفش في هذه المسألة حيث قال: (وزعم الأخفش أن " أيًّا " لا تكون وصلة ، وأن (أيًّا) هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد، و المعنى: يا مَنْ هو الرجل) [2].

رأي الفارسيّ و ردلا على الأخفش

ذهب الفارسيّ مذهب سيبويه وجمهور النحاة في أَنّ (أيًّا) في النداء وصْلَة إلى نداء ما بعدها، وأن الصفة بعدها هي المنادى في الحقيقة[3]. واحتجّ لما ذهب إليه بدليلين[4]:

أولهما: لزوم " ها " – حرف تنبيه – قبل "الرجل" وثباتُها، وامتناعهم من حذفها، فصار إثباتُ ذلك كالإيذان باستئناف نداء العلم؛ لئلا يجوز الاقتصار على المنادى قبله.

والثاني: أن الأسماء المعرّفة بالألف واللام نوعٌ كثير من أنواع الأسماء، ويُحْتَاج في النداء إلى استعماله والعبارة عنه، ولا سبيل إلى ندائها بأنفسها، وبغير أن يُتَوَصَّل

---

(١) ينظر: ص ٢٦ من هذا البحث ، هامش (١)

(٢) مغني اللبيب : ١٠٩.

(٣) ينظر: الإغفال (٢/٨ ، ١١، ١٢).

(٤) ينظر: السابق (٢/ ١١ ، ١٢).

إليها بغيرها؛ لمكان حرفي التعريف فيها، وحروف النداء لا تجتمع معها؛ فلم يمكن ذلك إلا بالتوصُّل إليها بغيرها. ثم ذكر لها عِدَّة أشباهٍ وأمثال[1].

ثم عَرَض لتساؤل قد يخطر في ذهن القارئ وأجاب عنه: (فإن قلت: فقد عَلِمنا بهذا أن النصب وإجازته في صفة هذا الاسم ممتنعٌ عندك.. فما قولك فيما ذهب إليه أبو الحسن في قولهم "يا أيُّها الرجل".. أجائزٌ الصِّلة فيه كما جازت الصفة التي قدَّمت ذكْرَهَا أم ممتنعٌ عندكَ؟

فالقولُ عندي في ذلك " أَنَّ" " أيًّا" لا يجوزُ أن تكونَ في النداء موصولة، ولا يجوز إلا أن تكون موصوفة على ما تقدّم ذِكْرُنا له) [2].

وبعد ذلك شرع في التدليل على ما ذهب إليه من أن (أيًّا) في النداء موصوفة، وردّ ما قاله الأخفش بأنها موصولة.

وقد ارتكز دليلُه على أنَّ (أيًّا) في النداء لا تخلو من أن تكون موصوفة أو موصولة؛ ثم برهن على أنها لا تكون موصولة، فثبت أنها موصوفة. وبراهينه وعلله التي ذكرها في هذا السياق هي[3]:

١- أَنّنَا لم نجد في جميع الأسماء الموصولة شيئاً يلزمه ضَرْبٌ واحدٌ من الصلات لا يتعدّى به غيرَه، بل كلٌّ واحد يُوْصَل بكلِّ واحد من الفعل والفاعل، والظرف المقام مقامه، والمبتدأ والخبر، والشرط والجزاء، فلو كانت " أيّ" في النداء موصولة لوُصلت بكل واحدٍ من الأشياء الأربعة التي ذكرناها.

---

(١) فـ"الذي" قد تُوُصِّل به إلى وصف المعارف بالجمل. و"الفاء"في جواب الشرط، تُوُصِّل به إلى الجزاء بالجملة – التي تتكون من المبتدأ والخبر. و "ذو" التي بمعنى صاحب تُوُصِّل بها إلى الصفة بالأسماء التي هي أجناس غير صفات.

ينظر: الإغفال (٢ / ١٢ ، ١٣).

(٢) السابق (٢/ ١٦ ، ١٧).

(٣) ينظر: السابق (١٧/٢ – ١٩)

٢- لو كانت "أيٌّ" موصولةً لجاز " يا أيُّها رجلٌ"؛ لأن خبر المبتدأ لا يجوز أن يكون معرفة بالألف واللازم لا يغيّر عنه.

ثم قال: (فيلزمه إجازةُ هذه الأشياء كلها، وهي ممتنعة جدًّا، وفي امتناعه وامتناع العرب وجميع النحويين من إجازة ذلك ما يدلُّ على فساد هذا القول وانكساره)[١].

٣- لو كانت (أيُّ) موصولة لجاز إظهار المبتدأ المحذوف من الصلة، فكان يجوز: يا أيُّها هو الرجل، ويا أيّتها هي المرأة، لأن كلّ موضع يُحْذَف فيه هذا المبتدأ من الصلة ويُضْمرَ، يجوز إظهارُه.

٤- وأيضاً فلو كانت (أيٌّ) موصولة لجاز حذف " ها " من الكلام، ولم يلزم إثباتُها؛ لأن حرف التنبيه كذلك إذا لم يرتبط به أمرٌ يدلُّ عليه. وهو في قول مَنْ جَعَل " أيًّا " موصولة ليس يلزم ثباتُه للمعنى الذي لزم ثباتُه في قول من قال : إنها موصوفة، لأنّ الموصولة لا يُظَنّ تعريتُها من صلتها ، والموصوف قد لا تَلْزَمه الصفة.. ففي امتناعهم من حذف " ها " في هذا الموضع، ما يدلُّ على بطلان الصلة ويُوضِّح أمر الصفة.

والمُلاحظ أنَّ هذه المسألة من المسائل القلائل التي ردّ فيها الفارسيُّ على الأخفش في قوة وصرامة، فقد وَسَمَ رأيه بالفساد والانكسار والبطلان.

(١) الإغفال (٢/ ١٧ ، ١٨).

الترجيح

الحقّ في هذه المسألة – فيما أرى – مع سيبويه وجماهير النحاة الذين ذهبوا إلى أن (أيّ) في النداء وُصْلة إلى نداء ما فيه " أل" ، لا موصولة ؛ لأمرين:

أولهما: سلامة قولهم هذا من الاعتراضات، في حين وُجّهت اعتراضات عـــدة إلى رأي الأخفش القائل بموصولية (أيّ) في النداء، ومنها:

أ) لو كانت (أيّ) موصولة في النداء لما جاز ضمها ؛ لأنه لا يُبْنَى في النـــداء مـــا كان موصولاً ،ألا ترى أنه لايقال : يا خير من زيد (بالضم) ، إنما يقال : يا خـــيراً من زيد (بالنصب) ؛ لأن (مِنْ زيد) من تمام (خير) ، فكذلك (الرجل) مـــن تمـــام (أي)[1].

ب) ولو صحّ ما قال الأخفش لجاز ظهور المبتدأ ، ولكان أولى من حذفه[2].

ج) ولو صحّ ما قال لجاز أن تُوصَل (أيّ) بجملة فعلية أو ظرف[3].

د- أنّه ليس لدينا عائد يجب حذفه[4].

والثـاني: التناقض بين إبهام الموصول المعنويّ حيث إنه لا يخص معنى بعينه، وبـــين الغرض من النداء وهو الإقبال، والذي يستدعي الإيضاح والبيان[5].

---

(١) ينظر: شرح المفصل (١٣٠/١)، والمساعد على تسهيل الفوائد (٥٠٦/٢).

(٢) ينظر: شرح التسهيل (٤٠٠/٣)، وشرح الأشموني (٢٢٤/٣).

(٣) ينظر: شرح التسهيل (٤٠٠/٣)، و مغني اللبيب :١٠٩، والمساعد (٥٠٦/٢).

(٤) ينظر: مغني اللبيب : ١٠٩.

(٥) ينظر: موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط، ماجستير، إعداد/جميلـــة خيـــاط ، جامعـــة أم القـــرى ،١٤٢٣هـ، ص١٣٠.

اللام التي تصحب (إن) المخففة (اللام الفارقة)

تُخَفَّف "إنّ" المكسورة، فيكثر إهمالُها لزوال اختصاصها، ويجوز إعمالها استصحاباً للأصل[1]، وتلزم اللام بعد المهملة ؛ لتفرق وتفصل بين (إِنْ) هذه المخففة من الثقيلة، وبين (إِن) النافية، ولذا تسمى هذه اللام باللام الفارقة، ولام الفصل[2]، وقد اختلف النحويون في هذه اللام:

فذهب قومٌ إلى أن هذه اللام هي لام الابتداء التي كانت مع المشدّدة إلا أنها مع التخفيف والإهمال لازمة للفرق بين (إن) المخففة من الثقيلة وبين (إن) النافية. وهذا مذهب سيبويه[3]، والأخفش الأوسط[4]، والأخفش الأصغر[5]، وأكثر البغداديين[6]، واختاره ابن عصفور[7]، وابن مالك[8].

ودليلهم فيما ذهبوا إليه :

---

(١) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت ، ج١، ص٣٦٦ فما بعدها.

(٢) ينظر: شرح المفصل (٢٦/٩).

(٣) ينظر: الكتاب (١٣٩/٢) و (٢٣٣/٤)، وارتشاف الضرب (١٢٧١/٣)، ومغني اللبيب :٣٠٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن (١٢٠/١) و (٤٤٣/٢ – ٤٤٤)، وشرح التسهيل (٣٦/٢) ، وارتشاف الضرب (١٢٧١/٣).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (١٢٧١/٣) ، والمساعد على تسهيل الفوائد (٣٢٧/١) ، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام السيوطي، تحقيق أ.د/ عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ–٢٠٠١م ، ج٢، ص١٨١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (١٢٧٢/٣) ، و همع الهوامع (١٨١/٢) ، وعدة السالك ، لمحمد محي الدين عبد الحميد ، بهامش أوضح المسالك ، منشورات المكتبة العصرية، بيروت ، ج ١، ص٣٦٦– ٣٦٧.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (١٢٧٢/٣) ، و همع الهوامع (١٨١/٢).

(٨) ينظر: شرح التسهيل (٣٦/٢) ، و ارتشاف الضرب (١٢٧٢/٣).

جواز دخول هذه اللام على خبر (إِن) المخففة إذا أعملت في نحو: إِنْ زيدًا لقائمٌ؛ مع أنه لا لبس هنا؛ فلو كانت هذه اللام غير لام الابتداء لما جاز دخولها هنا، وقد ذكر هذه الحجة ابن يعيش فقال:

(قد ذكرنا أن هذه اللام هي لام التأكيد التي تأتي في خبر المشددة، وليست لامًا غيرها أُتي بها للفصل، يدلّ على ذلك: دخولها مع الإعمال في إِنْ زيدًا لقائمٌ، ولو كانت غير مؤكدة لم تدخل إلا عند الحاجة إليها وهو الفصل، فدخول اللام كان للتأكيد وأما لزومها للخبر فكان للفصل فاعرفه)[1].

وذهب نحاة آخرون[2] إلى أَنّ هذه اللام لام أخرى غير لام الابتداء اجتُلِبت للفرق بين (إِن) المخففة من الثقيلة و (إِن) النافية، وهذا مذهب أبي علي الفارسي[3] وابن جني[4]، وهو اختيار أبي عبد الله بن أبي العافية[5]، والأستاذ أبو علي الشَّلَو بين[6]، وابن أبي الربيع[7].

وقد احتج أصحاب هذا القول بحجج عدة على صحة ما ذهبوا إليه.

---

(١) شرح المفصل (٧٤/٨).

(٢) هذا هو الرأي الثاني في المسألة.

(٣) ينظر: المسائل المشكلة :١٧٦-١٨٢، و المحتسب، لأبي الفتح بن جني، تحقيق : علي النجدي ناصف والدكتور/ عبدالحليم النجار والدكتور/ عبدالفتاح شلبي، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م ، ج١، ص٣٦٦ ، وشرح التسهيل (٣٥/٢) ، وشرح الرضي (١٢٨/٦).

(٤) ينظر: المحتسب (٣٦٥/١- ٣٦٦) ، ومغني اللبيب : ٣٠٦، وعدة السالك (٣٦٧/١).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (١٢٧٢/٣)، و المساعد على تسهيل الفوائد (٣٢٧/١)، و همع الهوامع (١٨١/٢-١٨٢).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (١٢٧٢/٣)، و الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة والأستاذ/ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص ١٣٤، و المساعد على تسهيل الفوائد (٣٢٧/١)، وهمع الهوامع (٢/ ١٨١ – ١٨٢).

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (١٢٧٢/٣)، وهمع الهوامع (١٨١/٢-١٨٢)، وعدة السالك (٣٦٧/١).

أولها: أَنَّ هذه اللام الفارقة قد دخلت على الفعل الماضي المتصرف نحو "إِنْ زيدٌ لقام"، وهذا لا يجوز مع لام الابتداء[1].

ثانيها: أَنَّ هذه اللام الفارقة تدخل على المفعول به نحو : ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾[2]،ونحو قول الشاعر:

شَلَّتْ يمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا[3]

ولو كانت لام الابتداء لبقي لها اختصاصها فلم تدخل إلا على ما أصله المبتدأ والخبر[4].

ثالثها: أنّ هذه اللام الفارقة يعمل الفعل الذي قبلها فيما بعدها[5]، نحو قوله تعالى:﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ﴾[6]،

وقوله عز وجل: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾[1].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب : ٣٠٦، وحاشية الصبان (٤٥٠/١).

(٢) سورة الأعراف : آية ١٠٢.

(٣) هذا صدربيت من الكامل ،وعجزه :حلّت عليك عقوبة المتعمد، والبيت لعاتكة بنت زيد في رثاء زوجها الزبير بن بن العوام رضي الله عنهما ، والخطاب في البيت لقاتل الزبير.ومعنى(شَلّت) : يبست ، وقيل :استرخت .ووجه الاستشهاد : أن الفعل قتلت نصب مابعد اللام (مسلماً)،فاللام ليست للابتداء عند أصحاب هذا القول. والبيت في : سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح بن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م ،ج٢، ص٥٤٨ ، والمغني:٣٧،و خزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق وشرح/ عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م ج١٠،ص٣٧٣ ، و شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، حققه: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٨م ،ج١، ص٨٩.

(٤) ينظر: همع الهوامع (١٨٢/٢)، وعدة السالك (٣٦٧/١).

(٥) ينظر: شرح التسهيل (٣٥/٢)، والجنى الداني : ١٣٤، والمساعد على تسهيل الفوائد (٣٢٧/١)، و و همع الهوامع (١٨٢/٢).

(٦) سورة الأنعام : آية ١٥٦.

و لام الابتداء لا ينتصب ما بعدها بما قبلها[٢].

وقيل[٣]: إن دخلت على الجملة الاسمية كانت لامَ الابتداء، ولَزِمت للفرق، أو على الفعلية كانت غيرَها فارقةً[٤].

وزعم الكوفيون[٥] أن اللام في ذلك كله بمعنى إلا، وأَنّ (إنْ) قبلها نافية بمعنى (ما) [٦].

رأي الأخفش:

الأخفش الأوسط من أبرز النحاة القائلين بأن اللام الفارقة بين إن المخففة وإن النافية هي لام الابتداء التي تدخل على(إن)المشدّدة[٧]،وقد أشار إلى ذلك في معانيه إذ قال متحدّثًا عن (إن): (وتكون خفيفة في معنى الثقيلة وهي مكسورة، ولا تكون إلا وفي خبرها "اللام" يقولون: "إِنْ زيدٌ لمنطلقٌ" ولا يقولون بغير لام مخافة أن تلتبس بالتي معناها " ما " ؛وقد زعموا أن بعضهم يقول:"إِنْ زيدًا لمنطلقٌ، يعملها وهي مثل: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٨]،تقرأ بالنصب والرفع[٩]،

---

(١) سورة الأعراف : آية ١٠٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل (٢٧/٩)، وشرح التسهيل (٣٦/٢).

(٣) هذا قول ثالث في المسألة.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (١٢٧٢/٣)، وهمع الهوامع (١٨٢/٢).

(٥) هذا هو القول الرابع في المسألة.

(٦) ينظر: المغني: ٣٠٦.

(٧) ينظر: المسائل المشكلة : ١٨٠– ١٨١، ١٨٥،وشرح التسهيل (٣٦/٢)،و ارتشاف الضرب (١٢٧١/٣) والمساعد (٣٢٧/١) ،وهمع الهوامع (١٨١/٢) ، وعدة السالك (٣٦٦/١–٣٦٧).

(٨) سورة الطارق : آية ٤

(٩) البحر المحيط (٨/448،449)

و "ما" زيادة للتوكيد، و "اللام" زيادة للتوكيد) [١] فربما كان في ذكره لشواهد اقتران اللام بإن المخففة العاملة ما يشير إلى أن هذه اللام هي لام الابتداء.

وقد ذكر ابن مالك أن الأخفش نصَّ على أَنَّ هذه اللام الواقعة بعد المخففة هي لام الابتداء، حيث قال بعد إيراده لرأي الفارسي : (وهو مخالف (أي قول الفارسي) لقول أبي الحسن الأخفش في كتاب المسائل الكبير، فإنه نصَّ فيه على أن اللام الواقعة بعد المخففة هي الواقعة بعد المشددة، وهو الصحيح عندي)[٢].

فالأخفش بناءً على كل ما سبق من القائلين بأنّ اللام الفارقة هي لام الابتداء.

رأي الفارسي في المسألة وردلا على الأخفش

أبو علي الفارسي هوأبرز القائلين بأن هذه اللام الفارقة ليست لام الابتداء، بل هي غيرها، اُجْتُلِبَت للفرق بين (إن) المخففة من الثقيلة، و (إن) النافية[٣].

يقول في ذلك وهو يتحدث عن (إن) المخففة من الثقيلة:

(فأما اللام التي تصحبها مخفّفة فهي لأنْ تفرِقَ بينها وبين (إن) التي تجئ نافية بمعنى (ما) كالتي في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾[٤] وليست هذه اللام بالتي تدخلُ على خبر (إِنّ) المشدّدة التي هي للابتداء) [٥].

---

(١) معاني القرآن (١/ ١٢٠).

(٢) شرح التسهيل (٢/ ٣٦).

(٣) ينظر: المسائل المشكلة : ١٧٦ – ١٨٢، والمحتسب (٣٦٦/١)، وشرح التسهيل (٣٥/٢) ، وشرح الرضي على الكافية (١٢٨/٦).

(٤) سورة الأحقاف : آية ٢٦.

(٥) المسائل المشكلة: ١٧٦– ١٧٧.

ثم نَقَل الفارسيّ بعد ذلك كلامًا للأخفش حول (إن) المخففة من الثقيلة، واللام المصاحبة لها[1]، وقد وافقه وصوّبه في بعض ما نقل عنه، وردّ عليه في بعض.

فقد ردّ عليه قوله بأن اللام هذه هي لام الابتداء حيث قال: (فأما قول أبي الحسن: في اللام: ولا تكون في هذا الكلام (إن) مفتوحة أبدًا، إنْ وقعت على اسم أو فعل، لأن اللام لازمةٌ لهذا فلا تكون إلا مكسورة.

فليست هذه اللامُ لامَ الابتداء التي إذا دخلت على خبر (إنّ) عُلِّق عنها الفعل للتقدير بها أول الكلام.....وإذا لم تكن إيّاها لم يمنع من فتح (إنّ)، لأن العلة الموجودة في لام الابتداء التي علّق الفعل معدومة من هذه)[2]. ثم أتى بعد ذلك بقليل وأكّد ما سبق ذكره من أن الأخفش يرى أن هذه اللام هي لام الابتداء، حيث ذكر أن قول الأخفش السالف: (يدلُّ على أنّه جعل اللام التي في نحو: إنْ وجدت زيدًا لكاذبًا، لام الابتداء)[3]. ثم حكم على ذلك بالفساد وعدم الجواز ؛ إذ أردف قائلاً : (وقد بيّنا فساد ذلك)[4]، ثم تساءل متعجبًا : (وكيف يجوز أن تكون هذه اللامُ لامَ الابتداء وقد دخلت في نحو قوله تعالى:﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾[5])[6].

---

(١) ينظر: المسائل المشكلة : ١٨٠-١٨١.

(٢) السابق: ١٨٢.

(٣) السابق : ١٨٥.

(٤) السابق : ١٨٥.

(٥) سورة الأعراف : آية ١٠٢.

(٦) المسائل المشكلة : ١٨٥.

ويشير بقوله : (وقد بيّنا فساد ذلك) إلى الأدلة والعلل التي سبق له ذكرها مبرهنًا على أن هذه اللام لام أخرى غير لام الابتداء، وتتلخص في الآتي:

١- أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ ، أو خبر (إنّ) إذا كان إيّاه في المعنى أو متعلّقاً به، أو المضارع الواقع في خبر (إنّ) الدال على الحال، ولا يجوز دخولها على الفعل الماضي [١].

٢- أن لام الابتداء التي تدخل في خبر (إن) الشديدة لا يعمل الفعل الذي قبلها فيما بعدها، أما اللام الفارقة فقد عملت الأفعال التي قبلها فيما بعدها [٢] ، وذلك نحوقوله تعالى : ﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَـٰفِلِينَ ﴾[٣].

الترجيح

يظهر لي مما سبق أنَّ اللام الداخلة على خبر (إن) المخففة من الثقيلة هي لام الابتداء التي كانت مع (إن) المشدّدة، وهذا رأي جماعة من النحاة، وعلى رأسهم : سيبويه والأخفش وغيرهم[٤]. وذلك لأمور أهمها:

١- جواز دخول هذه اللام في خبر (إن) الخفيفة إذا أُعْمِلت نحو: إِنْ زيدًا لقائمٌ، ولو كانت لامًا فارقة غير لام الابتداء لما دخلت هنا؛ لأن الإعمال هنا يزيل اللبس بين (إن) المخففة، و (إِن) النافية.

٢- رُدّ رأي أبي علي وأصحابه وحجتهم القائلة بأنّها لو كانت لام الابتداء لما عَمِلَ ما قبلها فيما بعدها، بأن ذلك إنما جاز أن يكون مصحوب ما بعد

(١) ينظر: المسائل المشكلة : ١٧٧

(٢) ينظر: السابق : ١٧٧-١٧٨.

(٣) سورة يونس : آية ٢٩.

(٤) تقدم تخريج هذا الرأي والقائلين به ص (٣٢).

المخففة معمولاً لما قبلها من الأفعال، لأن الفعل بعد المخففة في موضع الخبر الذي كان يلي المشددة، فكان لما بعده ما كان لما بعد تاليها، لأن من قال: إِنْ قتلت لمسلمًا، بمنزلة من قال: إن قتيلك لمسلمٌ[1].

٣- وردّوا كذلك حجتهم القائلة بأن هذه اللام الفارقة تدخل على غير المبتدأ والخبر بأن ذلك إنما جاز تبعًا وتسمّحًا على خلاف الأصل لضرورة الفرق[2].

٤- أن القول بذلك فيه مراعاة للأصل؛ وذلك أن (إن) المخففة أصلها (إنّ) المشددة، والداخلة مع المشددة هي لام الابتداء، ولذلك فالداخلة مع المخففة هي كذلك لام الابتداء استصحابًا للأصل.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (٣٦/٢).

(٢) ينظر: همع الهوامع (١٨٢/٢) وحاشية الصبان (٤٥٠/١).

(ما) التعجبية : نوعها

التعجب هو: الدهش من الشيء الخارجِ عن نظائره المجهولِ سببُه[1].

وله عبارات كثيرة، والمبوّب منها في النحو اثنتان[2]:

١- ما أفعله، نحو. ما أَحْسنَ زيدًا.

٢- أَفْعِل به، نحو: أَحْسِنْ بزيدٍ.

والحديث هنا سيدور على (ما) في صيغة (ما أفعله!) فقد أجمع النحاة على اسمية " ما " في التعجب، وأجمعوا أيضاً على أنها في محل رفع مبتدأ[3].

ثم اختلفوا بعد ذلك في نوعها على أربعة أقوال:

القول الأول: أن " ما " في التعجب نكرة تامة، غير موصولة ولا موصوفة، بمعنى: شيء، وعليه فالجملة بعدها من الفعل (أحسن)، وفاعله (الضمير المستتر فيه العائد على ما)، ومفعوله (زيدًا أو نحوه) في محل رفع خبر المبتدأ . وهذا مذهب الخليل[4] وسيبويه[5] وجمهور البصريين[6]، وهو أحد آراء الأخفش في هذه المسألة[7].

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق : غازي مختار طليمات، والدكتور/ عبدالإله نبهان، دار الفكر المعاصر، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م ، ج١ ، ص١٩٦.

(٢) يُنظر: أوضح المسالك (٢٥٠/٣ فما بعدها).

(٣) ينظر: السابق (٢٥١/٣) وينظر أيضاً: شرح التسهيل (٣١/٣) ، وارتشاف الضرب (٢٠٦٥/٤) ، والبحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م ، ج١، ص٦٦٨.

(٤) ينظر: الكتاب (٧٢/١)، و شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ج٣، ص٦٨، وأمالي ابن الشجري (٥٥٣/٢) ، وشرح المفصل (١٤٩/٧).

(٥) ينظر: المراجع السابقة.

(٦) ينظر: أسرار العربية، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: محمد بجهة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق،ص١١٢،وشرح التسهيل (٣١/٣)،و ارتشاف الضرب (٢٠٦٥/٤) ، والجنى الداني : ٣٣٧.

(٧) ينظر: معاني القرآن(٣٩/١)،وشرح التسهيل(٣١/٣)،وشرح الرضي(٢٤٩/٥)،ومغني اللبيب:٣٩٢.

وصحّحه ابن الشجري[١] ، وأبو البركات الأنباري [٢]، وابن عصفور[٣] ، ، وابن مالك[٤].

واحتجوا بأمور:

أحدها: أن التعجب من مواضع الإبهام والبعد عن الوضوح والبيان. وإذا كان كذلك وجب كون (ما) فيه اسمًا مجردًا من الصلة والصفة؛ لأنهما توضحان الموصول والموصوف[٥].

الثاني: أَنَّ الكلام – على هذا المذهب – تام غير مفتقر إلى تقدير محذوف، بينما هو على القول بأنها موصولة أو موصوفة يحتاج إلى تقدير الخبر، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير[٦].

الثالث: أن تقدير الخبر في قول من قال بكونها موصولة أو موصوفة لا فائدة فيه[٧].

---

(١) ينظر: الأمالي (٥٥٣/٢).

(٢) ينظر: أسرار العربية : ١١٢.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د/صاحب أبو جناح ، ج١، ص٥٨٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل (٣١/٣).

(٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، للنشر، العراق، ١٩٨٢م ، ج١، ص٣٧٣ ، وأمالي ابن الشجري (٥٥٣/٢) ، واللباب في علل البناء والإعراب (١٩٦/١).

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري (٥٥٣/٢) ، وأسرار العربية: ١١٢، ١١٣.

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١٩٦/١) ، و التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة د/ عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م ، ص٢٨٣.

القول الثاني أن (ما) في التعجب معرفة ناقصة بمعنى الـذي، والجملـة بعـدها (أحسن وفاعله المستتر ومفعوله) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والخـبر محذوف تقديره: فيه[١]، أو شيء[٢]، أو نحوه.

وهذا مذهب الأخفش[٣]، وهو المشهور عنه في هذه المسألة[٤]. وعليه جماعة جماعة من الكوفيين[٥].

ومما احتج به من يقول بهذا القول :

١- قولك: حسبك، لأن فيه معنى النهي ولم يؤت لـه بخـبر، فكانـت (مـا) كذلك[٦].

٢- أَنَّ " ما " إنما تكون غير موصولة في الاستفهام والمجازاة، أما إذا كانـت في الخبر فهي بمعنى الذي، والتعجب خـبر، فينبغـي أن تكـون "مـا " فيـه موصولة[٧].

٣- أَنَّ جعلها اسماً تامًا والفعل الذي بعدها في موضع الخبر يـؤدي إلى الابتـداء بالنكرة من غير مسوِّغ[٨].

---

(١) ينظر: شرح السيرافي (٧٢/٣).

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري (٥٥٣/٢) ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٢٨٢.

(٣) ينظر: الأصول (١٠٠/١) ، وشرح السيرافي (٧٢/٣) ، والتعليقة (٢٦٧/٢) ، والمقتصـد في شـرح الإيضاح(٣٧٥/١) وأمالي ابن الشجري (٥٥٣/٢).

(٤) ينظر: شرح المفصل (١٤٩/٧).

(٥) ينظر: السابق (١٤٩/٧) ، وارتشاف الضرب (٢٠٦٥/٤).

(٦) ينظر: الأصول (١٠٠/١) ، وشرح المفصل (١٤٩/٧).

(٧) ينظر: شرح السيرافي (٧٢/٣) .

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي (٥٨٢/١).

القول الثالث أن "ما"في التعجب نكرة موصوفة، والجملة بعدها من أَفْعَل وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لما، والخبر محذوف[1].وهو أحد أقوال الأخفش[2].

القول الرابع أَنَّ (ما) في التعجب استفهامية، فـ (ما أحسنَ زيدًا) أصله :ما أَحْسَنُ زيدٍ بإضافة (أحسن) إلى (زيد) وكان المعنى فيه الاستفهام ثم إنهم عدلوا عن الاستفهام إلى الخبر فغيّروا " أحسن " ففتحوه ، ونصبوا (زيدًا) فرقًا بين الخبر والاستفهام[3].

وهو قول الفراء [4]، وابن درستويه [5]، ومن تابعهما من الكوفيين[6].

قال الرضي عن هذا القول : (وهو قويّ من حيث المعنى، لأنه كأنه جهل سببه فاستفهم عنه، وقد يُسْتَفَاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴾[7]...)[8]

وذكر ابن عقيل دليلاً استدلوا به وهو: (الإجماع على أن قولهم: أيّ رجل زيد؟ استفهام دخله معنى التعجب) [9].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٦٥/٤) ، والبحر المحيط (٦٦٨/١-٦٦٩) ، والجنى الداني: ٣٣٧ ، والدر المصون (٢٤٣/٢) ، ومغني اللبيب : ٣٩٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد (١٤٨/٢).

(٢) ينظر: المراجع السابقة.

(٣) ينظر: شرح السيرافي (٧١/٣).

(٤) ينظر: معاني القرآن، لأبي زكريا الفرّاء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب الكتب المصرية بالقاهرة، ط٣، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م ، ج١، ص١٠٣ ، وشرح السيرافي (٧٠/٣) ، وشرح المفصل (١٤٩/٧) ، وشرح الرضي على الكافية (٢٥٠/٥) وارتشاف الضرب (٢٠٦٥/٤).

(٥) ينظر: شرح المفصل (١٤٩/٧) ، وشرح الرضي على الكافية (٢٥٠/٥) ، وارتشاف الضرب (٢٠٦٥/٤) ، والجنى الداني: ٣٣٧.

(٦) ينظر: شرح السيرافي(٧٠/٣)،وشرح التسهيل (٣٢/٣) والارتشاف (٢٠٦٥/٤) والجنى الداني: ٣٣٧.

(٧) سورة الانفطار: آية ١٧

(٨) شرح الرضي على الكافية (٢٥٠/٥).

(٩) المساعد على تسهيل الفوائد (١٤٨/٢).

رأي الأخفش:

يتضح مما تقدّمَ تعدُّد آراء الأخفش في هذه المسألة (نوع ما التعجبية) حيث إنَّ له فيها ثلاثة آراء :

الرأي الأول: يوافق فيه الخليل وسيبويه وجمهور البصريين، وهو أنها نكرة تامة بمعنى شيء غير موصولة ولا موصوفة[1].

الرأي الثاني: أنها موصولة بمعنى الذي والجملة بعدها (أحسن وفاعله ومفعوله) صلة الموصول، والخبر محذوف[2]. وهذا هو الرأي المشهور عنه[3].

الرأي الثالث: أنها نكرة موصوفة، والجملة بعدها صفة، والخبر محذوف[4].

رأيّ الفارسي وردّه على الأخفش :

يذهب الفارسي مذهب سيبويه وجمهور البصريين في أنّ (ما) التعجبية اسم تام غير موصول ولا موصوف[5]، ويحتج لرأيه، ويردّ على الآراء المخالفة.

وقد ردّ رأيي الأخفش اللذين يرى فيهما أنها موصولة أو موصوفة، مصرّحًا باسم الأخفش تارة، وغير مصرّح به تارة أخرى.

وإليك تفصيل هذه الردود:

١- قال سيبويه: (وسمعنا فصحاء العرب يقولون: لحقُّ أنّه ذاهب) [6].

---

(١) ينظر: معاني القرآن (٣٩/١)،و شرح المفصل (١٤٩/٧) ، وشرح التسهيل (٣١/٣) ، وشرح الرضي على الكافية (٢٤٩/٥) ، والجنى الداني: ٣٣٧، ومغني اللبيب : ٣٩٢.

(٢) ينظر: الأصول (١٠٠/١) ، وشرح السيرافي (٧٢/٣) ، والتعليقة (٢٦٧/٢).

(٣) ينظر: شرح المفصل (١٤٩/٧).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٦٥/٤) ، و البحر المحيط (٦٦٨/١-٦٦٩) ، والجنى الداني : ٣٣٧، والدر المصون (٢٤٣/٢) ، و مغني اللبيب : ٣٩٢.

(٥) ينظر: التعليقة (١٠٩/١) ، والمسائل المشكلة : ٢٥٥، والإيضاح : ١١٤.

(٦) الكتاب (١٥٧/٣).

ولَمّا تعرّض أبو علي الفارسي لهذا أورد كلامًا للأخفش حيث قال: (قال أبو الحسن: لم أسمع هذا من العرب، وإنما وجدته في الكتاب، وهو جائز في القياس، وإنما قبّحه عندي حذف الخبر، ألا ترى أنك لو قلت: لعبدُ اللهِ، وأضمرت لم يَجُزْ؟)[1].

فالأخفش يحكم بقبح القول السابق لأجل حذف الخبر، فيردّ عليه الفارسي في استحضار عجيب قائلاً: (وقول أبي الحسن هنا حجة عليه في جملة (ما أحسن زيدًا) على أنه بمعنى الذي) [2].

فكما أن: (لحقُّ أنه ذاهب) قبيح عند الأخفش لأجل حذف الخبر، فيلزم أن يكون حكمه بأن (ما) التعجبية موصولة قبيح أيضاً لأجل حذف الخبر. وهذا أيضاً ينطبق على القول بأنها أي : (ما التعجبية) موصوفة، وإن لم يذكره الفارسي.

٢- تحدّث في المسائل المشكلة عن قولهم : ما كان أَحْسَنَ زيدًا[3].

وفي تشقيقه للمسألة ذكر قولاً قد يطرحه بعضهم، بحيث يجعل (ما) موصولاً غير مبهم، و(كان) في صلته، والضمير الذي في (كان) راجعًا إلى (ما)، و (أحسن زيدًا) متصلاً والخبر مضمر كما يقول أبو الحسن في هذا[4].

ثم ردّه قائلاً: (هذا لا يصلُح، لأن الخبر المضمر لا يخلو من أن يكون مجهولاً أو معروفًا، فإن كان مجهولاً لم يجزْ إضمارُه، لأن المضمرات إنما تُحْذَف في اللفظ وتُرَاد في المعنى لمعرفتها والعلم بها.

---

(١) التعليقة (٢/٢٦٧) ، وينظر: الكتاب (٣/١٥٧) هامش ٣.

(٢) التعليقة (١/٢٦٧).

(٣) ينظر: المسائل المشكلة: (١٦٧-١٧٠).

(٤) ينظر: السابق : ١٦٩.

وإن كان معروفًا لم يَجُزْ أن يُضْمَر لما يدخلُ الكلام من الاختصاص إذا عُرِف بالتعريف في هذا الموضع، والتخصيصُ غيرُ مقصودٍ ولا مراد، لأنه موضعٌ القصدُ فيه الإشاعةُ والإبهامُ، ولذلك كان تَعَجُّبًا) [1].

فإذا لم يَصْلُح أن يكون الخبر مضمرًا، لم يَصْلُحْ أن تكون (ما) التعجبية موصولة، لأن مَنْ يعربها موصولة يضمر الخبر.

وهذا الردّ أيضًا يَرِد على القول بأنها (أي ما التعجبية) موصوفة، وإن لم يُشِرْ إليه الفارسي في هذا الموضع.

٣- ومِمّا ردّ به الفارسي كون (ما) موصوفة أو موصولة أن ما بعدها لا يخلو من أن يكون صفةً، أو صلةً، أو خبرًا، فلو كان صفةً أو صلةً، لاحتاجت (ما) إلى خبر مضمر، وذلك المضمر لا يخلو من أن يكون شيئاً متصلاً به من فعلٍ يفعلُه ، أو أمر يُنسب إليه أو غيره. فإن قُصِدَ به شيء أو خُصَّ به أمر، فَسَدَ بذلك معنى التعجُّب.

فإذا لم يَجُزْ إضمار الخبر في التعجب، ثبت أَنَّ ما بعد (ما) التعجبية هو الخبر، وأن (ما) التعجبية ليست موصوفة ولا موصولة[2].

٤- ومما ردّ به الرأي القائل بأن (ما) في التعجب موصولة: أنّها إنما تُوْصل حيث يُراد بها التخصيص والإشارة إلى واحدٍ بعينه، فأمّا إذا أُريد بها الإبهامُ لم توصل، كما في الاستفهام والجزاء[3]، والمتعجَّب منه مثلهما في الإبهام وعدم التخصيص، يقول الفارسي: (كذلك المتعجَّب منه مُبْهَمٌ غير مخصص، وكذلك كان حُكمه أن يكون، لأنها لو وصلت وحصرت بالصلة لصار معروفًا، وخرج أن يكون متعجبًا

(١) ينظر: المسائل المشكلة : ١٧٠.

(٢) ينظر: السابق : ٢٥٥.

(٣) ينظر: التعليقة (١٠٩/١).

منه، فحكم التعجُّب أن يكون مُبْهمًا، لأنه إذا خُصِّصَ فعرف لم يكن تعجُّبًا، فإبهامه أفخم له من تخصيصه، فكما لم يوصل في الاستفهام والجزاء كذلك لم توصل ها هنا) [1].

الترجيح

رأي سيبويه والخليل وجمهور البصريين – ومنهم الفارسي – في هذه المسألة هو الأرجح لأمور:

أولها: أن التعجب من مواضع الإبهام، فالنكرة به أليق، وذاك يكون إذا جعلت (ما) بمنزلة شيء[2].

ثانيها: أن هذا الخبر المقدّر، فيما ذهب إليه الأخفش، لم يظهر في شيء من كلامهم[3].

ثالثها: أنَّ قصد المتعجِّب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جليّ، وسبب الاختصاص بها خفي، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة. ليحصل بذلك إبهام متلوّ بإفهام[4].

رابعها: أن النحاة قد أجابوا إجابات مقنعة عما يمكن أن يُوَجّه إلى هذا القول من اعتراضات .

فهذا ابن عصفور مثلاً يقول بعد ذكر مذهب سيبويه في (ما) التعجبية:

---

(١) التعليقة (١/١٠٩-١١٠).

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١/٣٧٥).

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢/٥٥٣).

(٤) ينظر: شرح التسهيل (٣/٣١).

(فإن قيل: إن ذلك يؤدي إلى ما ذكره أبو الحسن الأخفش مــن الابتــداء بالنكرة من غير شرط.

فالجواب : إنّ الذي سوغ الابتداء بالنكرة ما دخل الكــلام مــن معــنى التعجب) [1]. ثم أردف ذلك باعتراض آخر قد يُوَجّه إلى مذهب سيبويه وجمهــور البصريين وأجاب عنه حيث قال: (فإن قيل: فإنّ " ما " لم تقع تامة من غير صــلة و لا صفة إلا في الشرط والاستفهام.

فالجواب: إِنَّ ذلك قد جاء قليلاً، حُكِي من كلامهم: غسلته غَسلاً نِعِمّــا، ولأمرٍ ما جَدَع قَصِيرٌ أَنْفَه...) [2].

ولهذا وغيره صحّح مذهب سيبويه وقوّاه كثير من النحاة منــهم : ابــن الشجري [3]، وأبو البركات الأنباري[4]، وابن عصفور[5]، وابن مالك[6].

(ما) المصدرية – نوعها

---

(١) شرح جمل الزجاجي (٥٨٣/١).

(٢) ينظر: السابق (٥٨٣/١).

(٣) ينظر: الأمالي (٥٥٣/٢).

(٤) ينظر: أسرار العربية: ١١٢ – ١١٣.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي (٥٨٣/١).

(٦) ينظر: شرح التسهيل (٣١/٣).

اختلف النحاة[1] في " ما " إذا كانت والفعل مصدرًا :

فذهب سيبويه[2] والجمهور[3]، وعليه المبرد[4]، والفارسي[5]، والزمخشري[6]، والعكبري[7]، وابن يعيش[8]، وابن مالك[9]، إلى أنها حرف بمنزلة بمنزلة " أَنْ" إلا أنها لا تعمل عملها، وهي حينئذٍ لا تحتاج إلى عائد فإذا قيل:"أعجبني ما صنعتَ"كان عندهم بمنزلة: "أعجبني أن قُمْتَ " والتقدير: أعجبني صنيعُك.

وذهب آخرون كالأخفش[10]، وابن السراج[11]، والمازني[12]، والرّماني[13]،

---

(١) زعم ابن خروف أن " ما " المصدرية حرف باتفاق ، وردّ على مَنْ نقل فيها خلافاً، والصواب مع ناقل الخلاف، فقد صرّح الأخفش وأبو بكر باسميتها. ينظر: مغني اللبيب : ٤٠٢ .

(٢) ينظر: الكتاب : (٣٢٦/٢) و (١١/٣، ١٠٢، ١٥٦).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٩٩٣/٢) ، والجنى الداني : ٣٣٢.

(٤) ينظر: المقتضب (٢٠٠/٣).

(٥) ينظر: الإغفال (١٧/٢)، والمسائل المشكلة : ٢٧٢.

(٦) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب، للزمخشري، حققه الدكتور/ محمد محمد عبدالمقصود، والدكتور / حسن محمد عبدالمقصود، دار الكتاب المصري، ط١، ١٤٢١هـ ، ص٤٤٧.

(٧) ينظر: اللباب (١١٣/٢ ، ١٢٦).

(٨) ينظر: شرح المفصل (١٤٢/٨).

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣٠٢/١).

(١٠) ينظر: المقتضب (٢٠٠/٣) ، والأصول (١٦١/١) ، وأمالي ابن الشجري (٥٥٨/٢) ، واللباب (١٢٦/٢) ، وشرح المفصل (١٤٢/٨) ، و شرح الرضي على الكافية (٢٦٠/٣، ٢٩٢) ،و ارتشاف الضرب (٩٩٣/٢) و مغني اللبيب : ٤٠٢، وهمع الهوامع (٢٨١/١).

(١١) ينظر: الأصول (١٦١/١).

(١٢) ينظر: همع الهوامع (٢٨١/١).

(١٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٩٢/٣).

والسهيلي[١]، وجماعة من الكوفيين[٢] إلى أنها اسم بمنزلة " الـذي " إن كانت معرفة، والفعل في صلتها كما يكون في صلة " الذي ". وبمنزلة شيء إن كانت نكرة، ويكون الفعل بعدها صفة لها، ولابد عندهم من عائد سواء كانت بمعنى الذي أو بمعنى شيء[٣].

وحجة الفريق الأول في قولهم بحرفية (ما) المصدرية

أَنَّ ثَمّة مواضع لا يجوز أن يعود من صلة " ما " شيء إليها، كقوله عزّ اسمه : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾[٤]، فلو كانت (ما) هنا اسمًا للزم أن يكون في الجملة بعدها ضمير، ولا ضمير فيها ولا يصح تقدير ضمير؛ لأن الفعل قد استوفى مفعوله[٥].

وكذلك قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾[٦]، فليس في صلة (ما) هنا عائدٌ والفعل لازم ولا يصح إلحاق الضمير به[٧].

---

(١) ينظر: همع الهوامع (٢٨١/١) ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف/ محمد عبدالخالق عضيمة، دار دار الحديث، القاهرة، القسم الأول (٢٢/٣).

(٢) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ص٣١٥، وارتشاف الضرب (٩٩٣/٢).

(٣) ينظر: شرح المفصل (١٤٢/٨).

(٤) سورة البقرة: آية ٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل (١٤٢/٨).

(٦) سورة التوبة: آية ١١٨.

(٧) ينظر: شرح المفصل (١٤٢/٨).

وحجة الفريق الثاني في قولهم باسمية (ما) المصدرية:

أنّها لو كانت حرفًا كـ " أَنْ" لعملت في الفعل كما عملت " أَنْ" ؛ لأنا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال، ولا تدخل على الأسماء، تعمل في الأفعال، فلمّا لم نجدها عاملة حكمنا بأنها اسم، كأمثالها من الموصولات[1].

رأي الأخفش:

مذهب الأخفش – كما تقدّم – أن (ما) المصدرية اسم لا حرف[2]، فهي محتاجة إلى عائد ظاهر أو مضمر، فإذا قيل: أعجبني ما صنعت، فهي عنده على تقدير : ما صنعته، كما تقول: أعجبني الذي صنعته، ولا يجيز: أعجبني ما قمتَ، لأن (قامَ) فعل لازم لا متعدٍّ؛ فلا يصح تقدير ضمير فيه[3].

يقول مُعَلِّقًا على قول الشاعر[4]:

إِذَا أَنتَ لم تنفعْ فضُرَّ فإنّما   يُرَجَّى الفتى كيما يَضُرُّ ويَنْفَعُ

---

(١) ينظر: الأصول (١٦١/١) ، واللباب في علل البناء والإعراب (١٢٦/٢).

(٢) ينظر: المقتضب (٢٠٠/٣) ، والأصول (١٦١/١) ، وأمالي ابن الشجري (٥٥٨/٢) ، و اللباب في علل البناء والإعراب (١٢٦/٢) ، وشرح المفصل (٨ / ١٤٢) ، وشرح الرضي على الكافية (٢٦٠/٣، ٢٩٢) ، وارتشاف الضرب (٩٩٣/٢) ، ومغني اللبيب : ٤٠٢ ، و همع الهوامع (٢٨١/١).

(٣) ينظر: المقتضب (٢٠٠/٣) وشرح المفصل (١٤٢/٨).

(٤) البيت من الطويل . قيل : إنه للنابغة الذبياني ، وقيل : للنابغة الجعدي ، والأصح أن قائله قيس بن الخطيم.الخزانة (٤٩٨/٨–٥٠٠) ، والبيت بلا نسبة في : المسائل المشكلة :٣٥٢ ، وشرح الرضي على الكافية (٥٢/٥) ، ومغني اللبيب :٢٤١

(فهذا جعَلَ " ما " اسمًا، وجعَل " يَضُرُّ ويَنْفَعُ" من صلته) [1] ، ويقول أيضًا عند قول الله تعالى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾[2]: (جعَل (ما) اسمًا، و : (عَنِتُّمْ) من صلته) [3].

ويقول في موضع ثالث عند قوله تعالى: ﴿بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾[4]: (يقول: نقصُّ عليك: بِوَحْيِنا إليك (هذا القرآنَ) وجَعَل (ما) اسمًا للفِعْل، وجعل (أوحينا) صلة) [5].

رد الفارسي على الأخفش:

الفارسي – كما سبق – من القائلين بأن (ما) المصدرية حرفٌ[6]، فلا تحتاج إلى عائد، من صلتها إليها. وقد عقد بابًا في المسائل المشكلة لوجوه (ما) افتتحه بقوله: (اعلم أنَّ (ما) كلمةٌ استعملت على وجهين: اسمًا ، وحرفًا، وأنا ذاكرٌ وجوه تَصَرُّفها في كلِّ نوعٍ وجامعٌ لها) [7].

ثم بدأ بذكر المواضع التي تكون فيها اسمًا وفَصَّل القول فيها[8].ولما انتهى من الحديث عن (ما) الاسمية شرع في الحديث عن (ما) الحرفية فقال: (فأمّا

---

(١) معاني القرآن (١/١٣١).

(٢) سورة التوبة : آية ١٢٨ .

(٣) معاني القرآن (١/٣٦٨).

(٤) سورة يوسف: آية ٣

(٥) معاني القرآن (١/٣٩٣).

(٦) ينظر: الإغفال (٢/١٧) ، والمسائل المشكلة : ٢٧٢ .

(٧) المسائل المشكلة: ٢٤٩ .

(٨) ينظر: السابق (٢٤٩ – ٢٧٠).

كون هذه الكلمة حرفًا ففي أربعة مواضع، منها: أن تكون مع الفعل بمنزلة المصدر كما أَنَّ (أَنْ) الناصبة للفعل كذلك) [١].

ثم نَقَل اختلاف سيبويه والأخفش في (ما) إذا كانت والفعل مصـــدرًا[٢]، كما ذكره أبو العباس.

ثم دَلّل على ما حكاه أبو العباس من مذهبه في أَنَّ (ما) هذه حرف عنـــده – من كلامه في الكتاب[٣].

وأردف ذلك بقوله : (والقول عندي فيها : أنها مع ما بعدَها مـــن الفعـــل بتأويل المصدر، وأنّه حرفٌ ليس باسمٍ، لأني وجدتُ صلته في مواضع لا يجـــوز أن يعود منها إليه شيءٌ، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾[٤])[٥].

ثم أَخَذَ يُفَصّل القول في دليله هذا على حرفية (ما) ؛ إذ ذكر أَنّ (مـــا) في الآية السابقة، لا تخلو من أن تكون حرفًا أو اسمًا، فإن كانت اسمًـــا وجـــب أن يعود إليها من صلتها ذِكْرٌ، كسائر الموصولات الاسمية، وهذا العائد لا يخلو من أن يكون ملفوظاً به أو مقدّرًا، ولا عائد ظاهر في هذه الآية، ولا يجوز تقديره فيكون: ومِمَّا رزقناهموه، مثل: ومِنَ الذي رزقناهموه، لأنَّ (رَزَقْتُ) إنما تتعدّى إلى مفعول واحد[٦] ، ثم قال في ترتيب منطقي (فَلَمَّا لم يَعُدْ إليه شيءٌ لم يكن اسمًا، وإذا ثبـــت

(١) المسائل المشكلة : ٢٧١.
(٢) ينظر: السابق: ٢٧١، ٢٧٢.
(٣) ينظر: السابق : ٢٧٢.
(٤) سورة البقرة : آية ٣.
(٥) المسائل المشكلة : ٢٧٢.
(٦) ينظر: السابق : (٢٧٢– ٢٧٣).

أنّه ليس باسمٍ ثبتَ أنّه حرف، وإذا كان حرفًا لم يحتج إلى العائد كما لا يحتاج إليه (أن)، فتقدير: (ومما رزقناهم ينفقون)، ومن رزْقِهم ينفقون، وهذا أحدُ الدلائل البَيّنة أَنّ (ما) هذه حرفٌ ليس باسم) [1].

فـ (ما) المصدرية عند الفارسيّ حرفٌ وليست باسم، وقد وَضّح دليله على ما ذهب إليه، وردَّ قول الأخفش باسميتها.

الترجيح:

يظهر أن الصواب في هذه المسألة مع سيبويه وجمهور النحاة، ومنهم الفارسي؛ لأمور منها:

١- أَنَّ (ما) وما بعدَها من الفعل بمنزلة المصدر، كـ " أَنْ" وما بعدَها، غير أَنّ (أَنْ) تختص بالفعل فلذلك نصبته[2].

٢- أَنّ صلتها وُجِدَت في مواضع لا يمكن فيها تقدير عائد[3]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ ﴾[5]، وقول الشاعر:

* يَسُرُّ المرءَ ما ذهب الليالي *[6]

---

(١) المسائل المشكلة : ٢٧٣.

(٢) ينظر: شرح السيرافي (١٨٨/٩).

(٣) ينظر: المسائل المشكلة : ٢٧٢.

(٤) سورة البقرة: آية٣

(٥) سورة التوبة: آية ١١٨.

(٦) هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه : وكان ذَهابهن له ذهابا ، ووجه الاستشهاد هنا :أنه لايوجد عائد على (ما) (ما) ولايمكن تقديره ، فهذا دليل على أن (ما) المصدرية حرف . والبيت بلا نسبة في : المفصل: ٤٤٧، وشرحه لابن يعيش (١٤٢/٨)، والجنى الداني : ٣٣١، وهمع الهوامع(٢٨١/١).

في حين نجد أبدًا عائدًا في (ما) الاسمية ظاهرًا أو مقدّرًا[1].

٣- ادعاء حذف عائد الصلة وجوبًا، فأبو الحسن يقول في نحو: "أعجبني ما قمت":

إن (ما) اسمٌ، والأصلُ ما قمته، أي: القيام الذي قمته، فإن هذا العائد لم يلفظ به قط[2].

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢/٥٥٨، ٥٥٩).

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢٢٦.

(ما) بعد (نعم) و (بئس)

اختلف النحويون في (ما) الواقعة بعد (نِعْمَ و بِئْسَ) اختلافًا كبيرًا، يمكن تلخيصه فيما يأتي: إذا جاء بعد (ما) هذه اسمٌ نحو قوله تعالى: ﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ ﴾[1]، وقول العرب : بئسما تزويجٌ ولا مهر[2]، ففيها ثلاثة مذاهب[3]:

أولها: أنّ " ما " نكرة تامة غير موصوفة في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر، والمرفوع بعدها هو المخصوص بالمدح أو الذم. وهو مذهب بعض البصريين[4]،وأجازه الكسائي والفراء [5]. وإليه ذهب الفارسي في أحد قوليه[6]، والزمخشري[7].

وثانيها: أَنّ " ما " معرفة تامة، وهي الفاعل، والمرفوع بعدها هو المخصوص بالمدح أو بالذم.

وهو ظاهر قول سيبويه[8]، ونُقِلَ عن المبرد[9]، وابن السراج[10]، والفارسي[11]، وهو أحد أقوال الفراء[12]، واختاره ابن مالك[13].

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٧١.

(٢) معاني القرآن للفراء (٥٨/١).

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٣٣٧، ٣٣٨، والارتشاف (٢٠٤٣/٤– ٢٠٤٥) ، والمساعد (١٢٧/٢، ١٢٨)

(٤) ينظر: المراجع السابقة.

(٥) ينظر: المساعد(١٢٧/٢).

(٦) ينظر: شرح التسهيل (٨/٣، ٩) ، وشرح الرضي على الكافية (٢٩٠/٣).

(٧) ينظر: المفصل : ٣٧٧ ، وشرح التسهيل (٨/٣).

(٨) ينظر: الكتاب (٧٣/١) ، وشرح التسهيل (١٢/٣) ، وشرح الرضي على الكافية (٢٩٠/٣) و و (٢٦٧/٥) ، والجنى الداني: ٣٣٨ ، وارتشاف الضرب (٢٠٤٤/٤) ، والمغني: ٣٩١، ٣٩٢ ، والمساعد (١٢٦/٢) والهمع (٣٩/٥).

(٩) ينظر: المقتضب (١٧٥/٤) والجنى الداني: ٣٣٨، و ارتشاف الضرب (٢٠٤٤/٤) والمساعد على تسهيل الفوائد (١٢٦/٢) والهمع (٣٩/٥).

(١٠) الجنى الداني: ٣٣٨، وارتشاف الضرب (٢٠٤٤/٤) والمساعد (١٢٦/٢) وهمع الهوامع(٣٩/٥).

(١١) ينظر: المراجع السابقة.

(١٢) ينظر: الجنى الداني: ٣٣٨ ، وارتشاف الضرب (٢٠٤٤/٤) ، والمساعد (١٢٦/٢).

(١٣) ينظر: شرح التسهيل (٨/٣ ، ٩) ، والجنى الداني : ٣٣٨.

وثالثها: أَنّ " ما " رُكِّبَت مع الفعل، فلا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل. وهو أحد أقوال الفراء[1].

أمَّا إذا ولي (ما) هذه التالية لـ (نِعْمَ أو بئس) فِعْلٌ، ففيها مذاهب كثيرة أوصلها بعضهم إلى عشرة[2]، أبرزها ما يلي:

١- أَنَّ " ما " نكرة منصوبة على التمييز، والفعل صفتها ، والمخصوص محذوف. وهو مذهب الأخفش[3]، والزجاج[4]، والفارسي في أحد قوليه[5]، واختاره الزمخشري[6].

٢- أن " ما " تمييز، والمخصوص " ما " أخرى موصولة محذوفة، والفعل صلة ما المحذوفة. وهو قول الكسائي[7].

٣- أنّ " ما " اسم تام معرفة، وهي فاعل "نعم أو بئس"، والمخصوص محذوف، والفعل صفة له(أي : للمخصوص المحذوف). فالتقدير: نِعْمَ الشيء شيءٌ صنعت، في قولهم: نِعْمَ ما صنعت. وهذا هو مذهب المحققين من أصحاب سيبويه[8]، وعُزِيَ إلى الكسائي[9].

---

(١) ينظر: معاني القرآن (٥٧/١، ٥٨) ، والجنى الداني: ٣٣٨، وارتشاف الضرب (٢٠٤٤/٤).

(٢) ينظر في هذه المذاهب: الجنى الداني: ٣٣٨-٣٣٩، وارتشاف الضرب (٢٠٤٤/٤ - ٢٠٤٥) ، والمساعد (١٢٧/٢، ١٢٨).

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢٤٧/١) ، وارتشاف الضرب (٢٠٤٥/٤) ، والبحر المحيط (٤٧٢/١).

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (١٢٧/١) ، وارتشاف الضرب (٢٠٤٥/٤).

(٥) ينظر: المسائل المشكلة: ٢٥٢- ٢٥٣ ، وشرح الرضي (٢٦٩/٥) ، والبحر المحيط (٤٧٢/١).

(٦) ينظر: المفصل : ٣٧٧ ، وشرح الرضي على الكافية (٢٦٩/٥) ، وارتشاف الضرب (٢٠٤٥/٤) ، والبحر المحيط (٤٧٢/١).

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء (٥٧/١) ، وارتشاف الضرب (٢٠٤٥/٤) ، والبحر المحيط (٤٧٢/١).

(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٦٧/٥) ، وارتشاف الضرب (٢٠٤٤/٤) ، والبحر المحيط (٤٧٣/١) ، والهمع (٣٨/٥).

(٩) ينظر: معاني القرآن للفراء (٥٦/١) ، وشرح الرضي (٢٦٧/٥) ، والبحر المحيط (٤٧٣/١).

٤- أنّها موصولة، وهي الفاعل، والفعل صلتها. قاله الفراء[١]، والفارسي[٢].

٥- أنها مصدرية، ولا حذف في الكلام، والمصدر المؤول من (ما) والفعل الذي دخلت عليه فاعل (نِعْمَ أو بئس)، فإذا قلت: (نِعْمَ ما صَنَعْتَ) فالتقدير: نِعْمَ صُنْعُك. نُقِل هذا القول عن الكسائيّ [٣].

٦- أَنَّ " ما " كافة لـ "نِعْمَ وبئس" ،كما كفَّت " قَلَّ"، فصارت تدخل على الجملة الفعلية . وقد أجازه الفراء[٤].

رأي الأخفش:

مذهب الأخفش في (ما) التالية لـ (نِعْمَ أو بئس) وقد وليها فِعْلٌ أنها نكرة منصوبة على التمييز، والفعل صفتها، والمخصوص محذوف[٥].

وقد تناول هذه المسألة في كتابه في معاني القرآن، في موضعين: يقول في أحدهما : (وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[٦] فـ "ما " ههنا اسمٌ وليست له صلة، لأنك إنْ جَعَلْتَ (يعظكم به) صلة لما صار كقولك، إن الله نِعْمَ الشيء أو نِعْمَ شيئاً. فهذا ليس بكلام، ولكن تجعل "ما " اسمًا وحدها كما تقول : غَسَلْتُهُ غُسْلا نِعِمّا"، تريد به : " نعمَ غسْلاً")[٧].

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢٦٧/٥).

(٢) ينظر: المسائل المشكلة: ٢٥١-٢٥٣ ، وشرح التسهيل (٣/ ٨، ٩) ، و شرح الرضي على الكافية (٢٦٧/٥) و ارتشاف الضرب (٢٠٤٥/٤).

(٣) ينظر: البحر المحيط (٤٧٣/١) ، وفي إعراب القرآن للنحاس (٢٤٧/١) : (وقال الكسائي: ما واشتروا واشتروا اسمٌ واحد في موضع رفع).

(٤) ينظر: معاني القرآن (٥٨/١) وإعراب القرآن للنحاس (٢٤٧/١).

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢٤٧/١) ، ومشكل إعراب القرآن (١٤٣/١ - ١٤٤) ، و ارتشاف ارتشاف الضرب (٢٠٤٥/٤) ، والبحر المحيط (٤٧٢/١).

(٦) سورة النساء: آية ٥٨.

(٧) معاني القرآن (٣٩/١).

ويقول في الموضع الآخر ، وهو يتحدث عن قول الله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾[1]– يقول: (و"ما" وحدَها اسمٌ، و " أن يكفروا" تفسيرٌ له، نحو: نِعْمَ رجلاً زيدٌ) [2].

وقد قال بهذا الرأي الزجاج وبرهن عليه، إذ قال: (بئس إذا وقعت على " ما " جُعِلَت معها بمنزلة اسم منكور، وإنما ذلك في نعم وبئس لأنهما لا يعملان في اسم علم، إنما يعملان في اسم منكور دال على جنس، أو اسم فيه ألف ولام يدلّ على جنس) [3]. ثم عَلَّل لكون " ما " في (نِعْمَ وبئس) بغير صلة بقوله: (لأن لأن الصلة توضّح وتخصص؛ والقصد في نعم أن يليها اسم منكورٌ أو جنس) [4].

وقد أورد النحاسُ رأيَ الأخفش في هذه المسألة، واستحسنه حيث قال بعد أن ذكر آراء النحاة في المسألة: (أبينُ هذه الأقوال قول الأخفش ونظيرُه ما حُكِيَ عن العرب: بئسما تزويجٌ ولا مَهْرٌ، ودققتُهُ دقّاً نِعِمّا) [5].

رأي الفارسي وردلا على الأخفش

للفارسي رأيان في (ما) الواقعة بعد (نعم وبئس) إذا وليها فعل، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾:

الأول: أَنَّ (ما) نكرة في محل نصب على التمييز، والجملة الفعلية بعدها صفة لها[6].

---

(١) سورة البقرة :آية ٩٠.

(٢) معاني القرآن (١/١٤٤).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (١/١٧٢).

(٤) السابق (١/١٧٢).

(٥) إعراب القرآن (١/٢٤٧).

(٦) ينظر: المسائل المشكلة: ٢٥٢، وشرح الرضي على الكافية (٥/٢٦٩) ، وارتشاف الضرب (٤/٢٠٤٥) ، والبحر المحيط(١/٤٧٢).

الثاني: أنَّ (ما) موصولة، وهي فاعل (نعم أو بئس)، والجملة الفعلية بعدها صلتها لا محل لها من الإعراب[1].

وسبب إجازته لوقوع (ما) الموصولة فاعلاً لـ (نعم وبئس) هو إبهامها؛ إذ تدلُّ مرة على الواحد ومرة على الجمع، فهي شبيهة باسم النوع الذي يقع للواحد من النوع ويقع للجماعة، نحو: الرجل، والإنسان، والدرهم، إذا أردت به الواحد أو النوع أجمع[2].

يقول مُبَيِّنًا هذين الرأيين اللذين يجيزهما في هذه المسألة: (فأمّا قولُهُ عز وجل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[3] فتحتمل (ما) عندي وجهين، يجوز أن تكون معرفة، ويجوز أن تكون نكرة، فإن حملته على أَنَّه معرفة كان رفعًا وإن لم يكن لقوله : (يعظكم) موضع من الإعراب. وإن حملته على أنّه نكرة كانت منصوبة وموضع (يعظكم) نصبًا، لكونه وصفًا للاسم المنصوب)[4]، ثم يشير إلى أنه لابُدّ من تقدير المخصوص بالمدح في هذه الآية حتى يتم الكلام إذ يقول: (وعلى أيّ الوجهين حملت (ما) فلابُدّ من معرفة مراده في المعنى محذوفة في اللفظ يختص به المدحُ الشائع.

ألا ترى أنّك لو قلت: نعم رجلاً، أو نِعْمَ الرجلُ. لكنت مريدًا مع ذلك ممدوحًا مخصوصًا حذفته لجري ذكره وتقدُّمِه، أو لدلالة حال أخرى عليه)[5].

ثم قدّر المخصوص بالمدح في الآية بـ : موعظتُه، أو قوله، أو أمره.

---

(١) ينظر: المسائل المشكلة: ٢٥١-٢٥٢ ، وشرح التسهيل (8،9/٣) ، وشرح الرضي على الكافية (٢٦٧/٥)، و ارتشاف الضرب (٢٠٤٥/٤).

(٢) ينظر: المسائل المشكلة: (٢٤٩-٢٥١).

(٣) سورة النساء: آية ٥٨.

(٤) ينظر: المسائل المشكلة: ٢٥٢.

(٥) السابق: ٢٥٣.

وهو في كلّ ما سَبَق – فيما يبدو لي – يَرُدّ على الأخفش في منعه كون (ما) هذه موصولة ، وتعليله لذلك بـ (أنّك إن جَعَلْت (يعظكم به) صلة لما صار كقولك: إنّ اللهَ نعْمَ الشيء أو نعم شيئًا. فهذا ليس بكلام) [1]، والذي يجعلني أكاد أجزم بذلك أنه أورد كلام الأخفش في الآية ثم عَلَّق قائلاً: (والقول فيها عندي ما قدّمته من إرادة الممدوح المخصوص. ألا ترى أَنَّ (ما) لا تخلو من أن تكون معرفة، أو نكرة، فلو جعلته نكرة وجعلت (يعظكم به) غير صلة، لاحتجت إلى تبيين الممدوح كما يلزم تبيينه إذا قدّرتها نكرة، ويلزم تبيين (الغَسْل) أيضًا في ذلك نعم غسلاً، كما يلزم تبيينه في قولهم: نِعْمَ الغسلُ) [2].

ومِمّا تجدر الإشارة إليه قبل إنهاء القول في هذه المسألة أنّه قد ورد عن الفارسي ما يشير إلى تراجعه عن القول بموصولية (ما) التالية لـ (نعم وبئس) حيث يقول وهو يتحدث عن أوجه (ما) الاسمية: (وتكون بمعنى اسم منكور، كقوله عز وجل: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ التقدير: بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم، فقوله: (اشتروا) صفة لـ (ما) وليس بصلة) [3].

ثم ذكر دليله على رأيه هذا قائلاً: (والدليل على ذلك: أَنّ نِعْمَ وبئس لا يعملان في الأسماء المخصوصة نحو زيد وعمرو، وإنما يعملان في الأسماء الدالة على الأنواع، و (ما) إذا وُصِلت اختصت فصارت بمنزلة الذي، فلم تعمل فيها نعم وبئس) [4].

وهذا بخلاف ما ذكره في المسائل المشكلة من أَنّ (مَنْ) و (الذي) و (ما) أسماء مبهمة شبيهة باسم النوع الذي يقع للواحد ويقع للجماعة[5].

---

(١) معاني القرآن (٣٩/١).

(٢) المسائل المشكلة: ٢٥٤.

(٣) التعليقة (٩/١) وينظر أيضاً: التعليقة (١١٠/١).

(٤) السابق (٩/١ ،١٠).

(٥) ينظر: المسائل المشكلة: (٢٤٩–٢٥١).

الترجيح:

يظهر أَنّ الرأي الصائب في هذه المسألة هو الرأي القائل بأن (ما) في نحو قوله الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ نكرة موصوفة منصوبة على التمييز، وهو مذهب الأخفش، والزجاج، والفارسي في أحد قوليه[1]، وذلك لأمور أهمها:

١- أن الصلة توضح الموصول وتخصصه، والقصد في نعم أن يليها اسم منكور أو اسم جنس[2].

٢- أنَّ (ما) وإن كانت شديدة الإبهام إلا أنها قد خُصَّت بالنعت، فساغ كونها تمييزًا[3].

٣- أن فاعل " نعم وبئس" لم يثبت فيه إلا أن يكون بالألف واللام الجنسية، أو مضافًا إلى ما هما فيه، أو مضمرًا فيهما على شريطة التفسير، وليس هناك ما فيه ألف ولام، ولا ما أضيف إليه فلابُدّ أن يتعيّن أن الفاعل مضمر، وإذ ذاك تكون " ما " في موضع نصب على التمييز[4]. والله أعلم.

(١) ينظر: ص (٥٧) من هذا البحث .

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (١٧٢/١) ، والتعليقة (٩/١-١٠).

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي (٦٠١/١).

(٤) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم البنا والأستاذ الدكتور/ عياد الثبيتي والدكتور/ عبدالمجيد قطامش وآخرين، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م ،ج٤، ص٥٢٤.

مَسِيْل : جمعها [1]

جُمِعتْ هذه الكلمة على عدة أوزان، وهي:

١ – أَمْسِلة[2].

٢ – مُسْلاَن[3].

٣ – مُسُل[4].

٤ – مَسايل[5] (غير مهموزة).

٥ – مَسائل[6] (مهموزة).

ولمعرفة القياسي من هذه الجموع والشاذّ ، لابُدّ من الحديث عن وزن المفرد نفسه (مَسِيل)،

وللعلماء فيه قولان:

الأول: أنّه على وزن (مَفْعِل) فياؤه أصلية لا زائدة ؛ لأنه من (السيل) .

(١) مسيل الماء: موضع سيله. ينظر: الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م ، ج٥، ص١٧٣٣ ، والقاموس المحيط ، للفيروزابادي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٣٩٨هـ–١٩٧٨م ، ج٣، ص ٣٨٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٧٤) ، والحلبيات: ٦١ ، والحجة (٤/٨) ، و تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق : عبدالسلام هارون وآخرين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ،ج١٣، ص٧١، والصحاح (١٧٣٣/٥).

(٣) ينظر: الأصول (٣٥١/٣) ، والإغفال (٢٣٦/٢) ، وتهذيب اللغة (١٧/١٣) و (٤٥٩/١٢).

(٤) ينظر: الحجة (٨/٤) ، وتهذيب اللغة (٧١/١٣) و (٤٥٩/١٢).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (٧١/١٣) ، والصحاح (١٧٣٣/٥).

(٦) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، اعتنى بتصحيحها/ أمين محمد عبدالوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٩هـ–١٩٩٩م ،ج١٣، ص١٠٩، والمقاصد الشافية (٣٤/٩).

وإلى هذا ذهب الأخفش[١]، والفراء[٢]، وابن الســراج[٣]، والأزهــري[٤]، والجوهري[٥]، والسمين الحلبي[٦] .

القـول الثـاني: أَنَّه على وزن (فَعِيل) فميمه أصلية وهي فاء الكلمة، ويــاؤه مدة زائدة؛ لأنه مِن (المسل). وإليه ذهب ابن جني[٧].

فعلى القول الأول: يكون القياس في جمع مَسِيل (مَفْعِل):مَسَايل (مَفَاعِل) [٨]، وأما بقية الجموع : أَمْسِلة ومُسْلان ومُسُل فهي علــى تَــوَهُّم أن المــيم في (المسيل) أصلية وأنه على وزن فعيل[٩]، ولذا فهي غير قياسية.

وأما على القول الثاني : فيكون القياسي في جمع مَسِيْل (فَعِيل) : أَمْسِلَة ومُسْلان ومُسُل ومسائل (مهموزة)، فثبوت الميم في هذه الجموع دليــل علــى الأصالة.

يقول ابن جني في ذلك: (وأمّا (مَسِيل)فذهب بعضهم في قــولهم في جمعــه : أمسلة، إلى أنه من باب الغلط ؛ وذلك لأنه أخذه من سال يسيل فهو عندهم على مَفْعِل كالمسير والمحيض.

---

(١) ينظر: الإغفال (٢/ ٢٣٦).

(٢) ينظر: معاني القرآن (١/ ٣٧٤).

(٣) ينظر: الأصول (٣/ ٣٥١).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة (٧٢/١٣).

(٥) ينظر: الصحاح (١٧٣٣/٥)

(٦) ينظر: الدر المصون (٥/ ٢٥٩).

(٧) ينظر: الخصائص (٣/ ٢٧٩).

(٨) ينظر: تهذيب اللغة (٧١/١٣).

(٩) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٧٤) ، وتهذيب اللغة (٧١/١٣-٧٢).

وهو عندنا غير غلط، لأنهم قد قالوا فيه : مُسُل ، وهذا يشهد بكون الميم فاء. فأمسلة ومُسْلان : أَفْعِلة وفُعْلان كأجربة وجُرْبان) [1].

رأي الأخفش:

(مَسِيل) عند الأخفش على وزن (مَفْعِل)، ولذا فهو يحمل قولَ بعضهم في جمعها:مُسْلان ، على الغلط والتوهّم، وقد ذُكِرَ هذا الرأي عند الفارسي، بعد حديثه عن جمع (مصيبة) على (مصائب)، بالهمز، وحكمه بأن هذا غلط، إذ هي (مَفْعِلة)، وتوهّموها (فعيلة) [2]، يقول الفارسي بَعْد ذلك : (ومثل هذا مما حمله أبو الحسن على الغلط قول بعضهم في جمع " مسيل " : مُسْلان، و " مسِيل" (مَفْعِل)، والياء فيه عينُ الفعل، فتوهّم مَنْ قال في جمع مسيل : مُسْلان أنها زيادةٌ للمدّ فجمعه على (فُعلان) كما يُجْمع قضيب على قُضْبان) [3].

فحَمْلُ الأخفش (مُسْلان) في جمع (مَسِيل) على الغلط[4] دليلٌ على أنه يراه على وزن (مَفْعِل).

رأي الفارسي وردّه على الأخفش:

عَقَّب الفارسي على رأي الأخفش السالف في حمله: مُسْلان في جمع مسيل، على الغلط قائلاً: (وهذا عندي إنما يكون غَلَطًا إذا أُخِذَ من " سال "، فإذا أُخِذَ

---

(١) الخصائص (٣/ ٢٧٩).

(٢) ينظر: الإغفال (٢/ ٢٣٥).

(٣) السابق (٢/ ٢٣٦).

(٤) ومعنى الخطأ والغلط هنا: الذهاب عن القياس، لأن الشيء إذا خرج عن القياس وجرى مجرى الغلط في في كلامهم فهو في نفسه مستعمل، ولكن القياس عليه خطأ. ينظر المقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. أحمد الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة الرسائل الجامعية (٧٨)، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م ،ج٢،ص ١٤٤٦-١٤٤٧.

من "مَسَلَ " كان كـ " مصير " و " مُصْران " ، ألا ترى أَنّ مُصْرانا (فُعْلانٌ) ... فـ"مُسْلان" فيمن أخذه من " سال " خطأ ، وإن كان قد قيل) [1].

فالفارسي هنا يقيّد ما أطلقه الأخفش ، إذ حمل الأخفش قول بعضهم في جمع مسيل: مُسْلان على الغلط والتوّهم، فجاء الفارسي وصحّح كلام الأخفـش إذا أُخِذّ (مسيل) من (سيل)، أمّا إنْ أُخِذَ من (مسل)، فجمعه على (مُسْلان) قياسي.

الترجيـح:

الذي يظهر لي في هذه المسألة أنّ رأي الفارسي هو الصواب في هذه المسألة ؛ إذ إن (مسيل) يحتمل أن يكون من (السيل)، أو من (المسل)، فـإن كـان مـن (السيل) فجمعه على مُسْلان من باب الغلط والتوهم ، فهو شاذ يُتَوَقَّف فيه على ما سُمِعَ ولا يُقاس عليه، أمّا إن كان من (المسل) فجمعه على (مُسْلان) قياسي لا سماعي .

ويؤكد رأي الفارسي هذا أن أصحاب المعاجم يوردون كلمة (مَسِيل) في مـادتي (سَيَل) و(مَسَل) [2]. والله أعلم.

---

(١) الإغفال (٢/ ٢٣٦).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (٧١/١٣) و(٤٥٩/١٢) ، والصـحاح (١٧٣٣/٥، ١٨١٨) ، ولسـان العـرب (٤٥٨/٦) و(١٠٩/١٣).

معيشة : أصلها ووزنها

اختلف العلماء في : (مَعِيْشَة) أصلِها ووزنِها على قولين :

القول الأول: للخليل[1] وسيبويه[2]، ويريان فيه أن (مَعِيشة) يجوز أن تكون (مَفْعُلة) ، ويجوز أن تكون (مَفْعِلَة) فالأصل: مَعْيُشَة (بضم الياء)، فأُعِلّ حَمْلاً على الفعل بنقل الضمة إلى العين، (مَعُيْشَة)، فانضمت وبعدها الياء الساكنة، فأبدلوا من الضمة كسرة؛ لتصحّ الياء فصار (مَعِيْشة).

وإن كانت (مَفْعِلَة) فالأصل : مَعْيِشَة (بكسر الياء) فأُعِلّ حَمْلاً على الفعل بنقل الكسرة إلى العين فحسب، فاستوى لفظهما لذلك، مع أن الوزن مختلف.

قال سيبويه: (فمعيشة يَصْلُح أَن تكون مَفْعُلَة ومَفْعِلة) [3].

وقال أبو العباس المبرد: (فأمّا سيبويه والخليل وغيرهما من النحويين البصريين فيقولون في (معيشة): يجوز أن تكون (مَفْعُلة) ويجوز أن تكون (مَفْعِلة)، ولكن تُقلب ضمتها كسرة حتى تصحّ الياء) [4].

---

(١) ينظر رأي الخليل في: التصريف للمازني (٢٩٦/١) ، والمقتضب (٢٣٩/١) ، والأصول (٣٤٨/٣) والمسائل المشكلة: ٢٤٧ ، وشرح المفصل (٦٧/١٠).

(٢) ينظر رأي سيبويه في: الكتاب (٣٤٩/٤) ، والمقتضب (٢٣٩/١) ، والتعليقة (٣٠/٥) ، والمسائل المشكلة: ٢٤٧، والمفصل: ٥٤١ ، وشرحه (٦٧/١٠، ٨١) ، و الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ج٢، ص٤٨٧ ، و شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م ، ج٣، ص١٣٤، ١٣٦.

(٣) الكتاب (٣٤٩/٤).

(٤) المقتضب (٢٣٩/١).

وقال ابن السراج: (وأما "معيشة" فكان الخليل يقول: يصلح أن تكون "مَفْعُلة" ويصلح أن تكون "مَفْعِلة) [1].

وقد استدلّ أصحاب هذا المذهب بأدلة، يمكن إجمالها فيما يأتي:

١- الدليل الأول: أَن قلب الضمة كسرة أقلّ تغييراً من قلب الياء واوًا[2].

٢- الثاني: قول العرب أَعْيَش بيّن العيشة، ولم يقولوا: العُوْشه، وهو على حدّ: أحمر بَيّن الحُمْرة[3].

٣- الثالث: قولهم مَبِيْع والأصل مَبْيُوع، نُقِلت الضمة إلى الباء، ثمّ كُسِرَت لِتصحّ الياء[4].

٤- الدليل الرابع: أَنّ العين حكم لها بحكم اللام فأبدلت الضمة لأجلها كما أُبدلت لأجل اللام[5].

القول الثاني في (مَعِيشة):

للأخفش[6] حيث يَرَى أنّه يَتَعَيّن كونها (مَفْعِلة)، ولو كانت (مَفْعُلة) لقيل:

(١) ينظر: الأصول (٣٤٨/٣).

(٢) ينظر: شرح الشافية (١٣٦/٣).

(٣) ينظر: شرح الأشموني (٤٣١/٤).

(٤) ينظر: المرجع السابق (٤٣١/٤).

(٥) ينظر: المرجع السابق (٤٣١/٤).

(٦) ينظر رأيه فيه: الأصول (٣٤٨/٣) ، والتعليقة (٣٠/٥) ، والمنصف لأبي الفتح بن جني شرح التصريف، لأبي عثمان المازني، تحقيق/ إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م ،ج١، ص٢٩٧ ، والمفصل: ٥٤١، وشرحه لابن يعيش(٦٧/١٠) ، و الممتع (٤٨٧/٢) ، وشرح الشافية (١٣٤/٣).

مَعُوشة[1]؛ إذ قياس قوله في هذا النحو أنْ يُغَيّر الحرف لا الحركة[2]، وله تَعلُّقات واستدلالات فيما ذهب إليه:

أولها: اتفاقهم على قلب الياء – إذا كانت فاءً – واوًا لضمة ما قبلها، نحو: مُوْسر[3].

ثانيها: قول العرب مَضُوفة لما يُحْذَر منه[4]، وهي من ضاف يضيف إذا أشفق وحذر[5].

قال الشاعر:

وكنت إذا جَارِي دَعَا لَمضُوفة   أُشَمِّرُ حتى يَبْلُغَ الساقَ مِئْزَري[6]

ثالثها: أن المفرد لا يُقاس على الجمع؛ لأنّا وجدنا الجمع يُقلب فيه ما لا يُقْلب في المفرد، ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يقلبان ياءَين في الجمع نحو (عُتيّ) جمع (عاتٍ)، ولا يقلبان في المفرد نحو (عُتُوّ) مصدرها (عتا) [7].

رابعها: أن الجمع أثقل من المفرد فهو أَدعى إلى التخفيف[8]؛ لئلا يزداد ثقلاً[9].

---

(١) ينظر: المفصل : ٥٤١.

(٢) ينظر: الدر المصون (٥/٢٥٧).

(٣) ينظر: شرح الشافية (٣/١٣٦).

(٤) شرح الأشموني (٤/٤٣١)

(٥) ينظر: الصحاح (٤/١٣٩٢)(ضيف).

(٦) البيت من الطويل ، ووجه الاستشهاد : أن مضوفة مفعُلة ، ولوكانت مفعِلة لقيل :مضيفة . ومن ثم فمعيشة : مفعِلة لا مفعُلة .والبيت لأبي جُنْدَب بن مُرّة الهذلي في :شرح شواهد الشافية :٣٨٣–٣٨٥ ، واللسان (٢/٤١٥) مادة (جور) ، وبلا نسبة في :المنصف (١/٣٠١)، والمحتسب (١/٢١٤)، وشرح المفصل (١٠/٨١)، والممتع (٢/٤٧٠) .

(٧) ينظر: شرح الأشموني (٤/٤٣٢).

(٨) ينظر: المرجع السابق (٤/٤٣٢).

(٩) ينظر: شرح المفصل (١٠/٨١).

وقد أُجيب عن هذه الاستدلالات والتعلّقات جميعها من مؤيدي القول الأول، فأجيب عن الدليل الأول : بأن قلب الياء واواً في (مُوْسر) لبعدها عن الطــرف، بخلاف ما إذا كانت الياء قريبة من الآخر، كما فيما نحن فيه[1].

وأجيب عن الدليل الثاني بوجهين:

أحدهما: أَنْ مضوفة شاذ فلا تُبْنَى عليه القواعد[2].

والآخر: أنّ أبا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين مــن ذوات الــواو، وذكــر (أضاف) إذا أشفق رباعيًا، ومن روى ضاف يضيف فهو قليل[3].

وأُجيب عن الدليل الثالث والرابع بأهما قياس معارض للنص فلا يُلتفت إليه[4].

فها هي استدلالات الأخفش قد أجاب عنها مؤيدو القول الأول بَلْ قد أتى بعضهم إلى شواهد كان يمكن أَن يحتج بها مَنْ يُناصر الأخفش لرأيه، فأبانوا أَنه لا حجة فيها لأبي الحسن[5].

الردّ على الأخفش:

أفاض العلماء في ذكر رأي الأخفش في هذه المسألة والردّ عليه، ويهمــني بالدرجة الكُبْرَى في هذا البحث استجلاء موقف الفارسي من أبي الحسن الأخفش، فقد أورد رأيه وهو يشرح قول سيبويه : (فمعيشـــة يَصْــلُح أن تكــون مَفْعُلَــة

---

(١) ينظر: شرح الشافية (١٣٦/٣).

(٢) ينظر: المنصف (٣٠١/١)، والمفصل : ٥٤٢، وشرح الأشموني (٤٣٢/٤).

(٣) ينظر: شرح الأشموني (٤٣٢/٤).

(٤) ينظر: المرجع السابق (٤٣٢/٤).

(٥) ينظر: المنصف (٢٩٩/١– ٣٠١) وفيه: (وليس في هُوْف حجة لأبي الحسن ...)وفيه أيضًا: (وأما مؤونة مؤونة فلا حجة لأبي الحسن فيه...).

ومَفْعِلة)[1]. حيث عَلَّق على رأي سيبويه ثم أردف قائلاً: (وأما الأخفش فلا يجيــز في مَعِيْشَة أن تكون مَفْعُلَة، وكذلك (دِيكٌ) و (فِيْلٌ) ونحوه، لا يجيـــز أن يكـــون (فُعْلاً) ، ويقول : لو كان (مَفْعُلَة) أو كان (فُعْلاً) لكان (مَعُوشة ودُوْك).ويقول: إنما تبدل من الضمة كسرة لتصحيح الياء في الجموع دون الأفراد) [2].

وبعد ذلك يورد الفارسي ردّ أبي عثمان المازني يقول: (قال أبو عثمان: وقد ترك الأخفش قوله هذا، وناقض فيه ؛ لأنه يقول: إن المحذوف من (مَبِيــع) عــين الفعل، فلما حذف العين صار (مَبْوع) على وزن (مَقُول) ثم أُبدل من ضمه البــاء كسرة، و من واو (مَقُول) ياء فصار (مَبِيْع)، فقد قلب الضمة كسرة في الواحــد، وهو يزعم أنه لا يفعل ذلك إلا في الجميع) [3].

ولم يُعَلّق على ردّ المازنيّ هذا، ولم يُبَيّن وجه الأخفش في رأيه هذا – علــى عادته–، فكأني به يُقرّ المازني إذ كفاه مؤونة الردّ على الأخفش في هذه المسألة.

وليس الفارسيّ أول مَنْ تابع المازني في رَدّه هذا، على الأخفش، ولم يكن الآخــر؛ إذ سبقه المبرد[4] في متابعة المازني ، واقتفى أثرهم ابن جني[5]، وابن الشجري[6]، الشجري[6]، وابن يعيش[7] .

الترجيح:

يبدو لي أنّ رأي الخليل وسيبويه ومَنْ تابعهما القائل بأن (معيشة) يحتمل أن تكون (مَفْعُلة) بضم العين، أو (مَفْعِلة) بكسرها هو الأقرب إلى الصواب ؛ لأمور:

---

(١) الكتاب (٣٤٩/٤) وينظر: التعليقة (٣٠/٥).

(٢) التعليقة (٣٠/٥).

(٣) السابق(٣٠/٥–٣١) ، وينظر: التصريف للمازني (٢٩٧/١).

(٤) ينظر: المقتضب (٢٣٩/١).

(٥) ينظر: المنصف (٢٩٨/١).

(٦) ينظر: أماليه (٣٢٠/١).

(٧) ينظر: شرح المفصل (٦٧/١٠، ٨١).

أولها: سلامة حججه من الاعتراض.

والثاني: إجابة القائلين به عن جميع استدلالات وتعلّقات الأخفش، كما تقدّم.

والثالث: تصحيح أكثر العلماء له، يقول الأشموني: (وصَحَّح أكثرهم مذهب الخليل وسيبويه) [١].

والرابع: ما وقع فيه الأخفش من التناقض المشار إليه سَلَفًا في الردّ عليه[٢].

---

(١) شرح الأشموني (٤/٤٣٢).

(٢) يقول ابن جني في المنصف (١/٢٩٨-٢٩٩): (ولو قال في " مَفْعُلةٍ، وفُعْلٍ: مَعِيْشَــةٌ، وبِيْــعٌ" كقــول الخليل، لكان مذهبه لا نهاية وراءه، ووافق قوله في "مَبِيْعٍ" واستمرّ مذهبه على الاطراد).

الفصل لثاني

ر ود الـ ارسـ على الأ فش في : التراكيب ،

وفيه المـ ائل الـ الية :

١- إعراب الأسماء الستة.

٢- إعراب المثنى والجمع على حده.

٣- اعتماد الوصف الرافع لمكتفى به في باب الابتداء.

٤- رفع الحال خبراً في نحو: " عبد الله أخطب ما يكون قائماً".

٥- إعراب (أَنَّكم) الثانية في قوله تعالى: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ المؤمنون: ٣٥

٦- دخول: لعلّ ولكنّ وكأنّ على (أَنَّ) دون فصل.

٧- جري الصفة على موصوفين قد اختلفت العوامل فيهما.

٨- رفع الفعل بعد حتى المسبوقة بفعل غير موجب.

٩- حذف المد غير الزائد مع الآخر في الترخيم.

١٠- الروم والإشمام.

إعراب الأسماء الستة

اختلفت آراء النحاة في إعراب الأسماء الستة، اختلافًا كـبيرًا، حـتى إن السيوطي قد عَدَّ للعلماء في إعراب هذه الأسماء اثني عشر مذهبًا[1]، وأشهر هذه الآراء والمذاهب:

١- أَن هذه الأحرف نفسها (الواو، والألف، والياء) هي الإعراب وأنها نابـت عن الحركات، وهو مـذهب قطـرب[2]، وأبـو إسـحاق الزيـادي[3]، والزجاجي[4]، وهشام[5]، واختاره الرضي[6].

وقد وصف ابن مالك هذا المذهب بأنه (أسهل المـذاهب وأبعـدها عـن التكلّف)[7].

و استدلوا بأدلة منها :

أ) أن الإعراب هو ما يختلف باختلاف العامل، وهذه الحروف بهذه الصـيغة فكانت إعراباً[8].

ب) أنه لا فائدة من جعل مقدّر متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالـة المطلوبة[9].

---

(١) ينظر: همع الهوامع (١/١٢٣-١٢٧).

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/٩٤) ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ١٩٤.

(٣) ينظر: المسائل البصريات (٢/٨٩٦) ، و اللباب في علل البناء والإعراب (١/٩٤) ، والتبيين: ١٩٤.

(٤) ينظـر: ارتشاف الضرب (٢/٨٣٧) ، وهمع الهوامع (١/١٢٣).وأبوإسحاق الزيادي : هو إبراهيم بـن سفيان ، ينتهي نسبه إلى زياد بن أبيه .كان نحويًا لغويًا راوية. ، قرأ على سيبويه، وروى عن:أبي عبيـدة والأصمعي .مات سنة ٢٤٩هـ. ينظر:بغية الوعاة (١/٤١٤)

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/٨٣٧) ، وهمع الهوامع (١/١٢٣).

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/٦٦).

(٧) شرح التسهيل (١/٤٣).

(٨) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين : ١٩٨.

(٩) ينظر: شرح التسهيل (١/٤٣) ، وهمع الهوامع (١/١٢٤).

٢- المذهب الثاني: أن الواو والألف والياء حروف إعراب، والإعراب مقدّر فيها؛ كالاسم المقصور، وأُتبع ما قبل الآخر فيها للآخر وهذا مذهب سيبويه[١]، والفارسي[٢]، وجمهور البصريين[٣]. وصحّحه ابن عصفور[٤]، وابن أبي الربيع[٥]، الربيع[٥]، وابن مالك[٦].

قال العكبريّ: (ومذهب سيبويه أقوى لخروجه على القياس وموافقته للأصول) [٧].

ومما استدلّ به أصحاب هذا المذهب:

أ) قولُهم: امْرُؤٌ، وابنُمٌ، فأتبعوا ما قبل حرف الإعراب، فكما أن الهمزة في امرئ، والميم في ابنم حرف إعراب كذلك حروف اللين في أخيك ونحوه حرف إعراب[٨].

ب) أن الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب، وأن يعرب بالحركة. وقد أمكن ذلك هنا، إلاّ أن الحركة امتنع ظهورها هنا كما في المنقوص والمقصور[٩].

---

(١) ينظر: التعليقة (٢٩/١) ، والمسائل المشكلة : ٥٤٠.

(٢) ينظر: التعليقة (٢٩/١)، والشيرازيات (٣٢٦/١).

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق د/ جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ، ص١٣، والارتشاف (٨٣٧/٢).

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي (١٢٢/١).

(٥) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة د/ عيّاد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م ،ج١، ص١٩٥.

(٦) ينظر: شرح التسهيل (٤٩/١).

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب (٩٤/١).

(٨) ينظر: التعليقة (٢٨/١) ، والمسائل المشكلة: ٥٣٩.

(٩) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٩١/١) ، و التبيين عن مذاهب النحويين : ١٩٥.

ج) أن هذه الأسماء معربة في الإفراد بالحركات، فكذلك الحال في الإضافة[1].

٣- المذهب الثالث: أنّها معربة بالحروف والحركات معًا ، فهي معربة من مكانين، فالواو والضمة علامة للرفع، والألف والفتحة علامة للنصب، والياء والكسـرة علامة للجر. وهذا مذهب الكسائي والفراء وبعض الكوفيين[2].

وحجتهم فيهما ذهبوا إليه

أن إعرابها قبل الإضافة بالحركات، فبقيت كذلك الحركات بعد الإضـافة، وكذلك الواو والألف والياء تجري مجرى الحركات في كونها إعرابًا حال الإضافة؛ بدليل أنها تتغيّر كالحركات[3].

٤- المذهب الرابع: أنها ليست حروف إعراب ولا إعرابًا ولكنها دلائل إعراب ، وهو مذهب الأخفش[4]، والمبرّد[5].

وقد اُخْتُلِف في تفسير[6] قول الأخفشِ هذا:

فقال الزجاج والسيرافي:

المعنى أنها معربة بحركات مقدّرة في الحروف التي قبْل حرف العلة، ومنع من ظهور الحركات في تلك الحروف كَون حروف العلة تطْلُب حركات من جنسها.

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٩١/١) ، و التبيين عن مذاهب النحويين: ١٩٥.

(٢) نسب هذا المذهب إلى الكوفيين المبرد في المقتضب (١٥٣/٢) ، وأبو البركات الأنباري في الإنصاف: الإنصاف: ١٣ ، وفي أسرار العربية: ٤٤، وابن يعيش في شرح المفصل (٥٢/١).
ونسبه ابن الشجري في أماليه (٢٤٣/٢) ، والعكبري في اللباب (٩٣/١) ، والتبيين: ١٩٤ إلى الفراء وحده.
ونسبه أبو حيان في الارتشاف (٨٣٨/٢) ، والسيوطي في الهمع (١٢٥/١) ، إلى الكسائي والفراء.

(٣) ينظر: الإنصاف: ١٥، ١٦ و التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٠٠.

(٤) ينظر: المقتضب (١٥٣/٢)، والبصريات (٨٩٦/٢) والإنصاف:١٣، والتبيين: ١٩٣

(٥) ينظر: المقتضب (١٥٣/٢).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (٨٣٨/٢، ٨٣٩)، وهمع الهوامع (١٢٦/١).

وقال ابن السراج وابن كيسان:

المعنى أنها حروف إعراب ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدَّر فهي دلائل إعراب بهذا التقدير.

وحجة أصحاب هذا القول:

أَنَّ هذه الحروف (الواو والألف والياء) في الأسماء الستة تدل على الرفع والنصب والجر[1].

وتجدر الإشارة هنا قبل مغادرة الأخفش إلى أن له قولًا آخر في المسألة يوافق فيه سيبويه وجمهور البصريين في أن الواو والألف والياء في الأسماء الستة حروف إعراب[2]، إلا أنه يقول أنه لا إعراب فيها[3].

٥- المذهب الخامس: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف كما كانت في الإفراد، والحروف نشأت عن إشباع الحركات وهو مذهب المازني[4]، ونُسِب إلى الزجاج[5].

وحجة المازني على قوله هذا:

أن الباء في (أبيك) وكذلك الباقية، تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والجر ، كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب ، فدلَّ على أن الباء في (أبيك) حرف إعراب ، وأن هذه الحركات التي على الباء

---

(١) ينظر: سر الصناعة (٧١٠/٢) ، والإنصاف : ١٧، ١٨ ، والتبيين عن مذاهب النحويين: ١٩٧.

(٢) ينظر: الإنصاف : ١٣، ومنهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية : ٣٩٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل (٥٢/١) ، و منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية : ٣٩٣.

(٤) ينظر: الإنصاف : ١٤، واللباب في علل البناء والإعراب (٩٢/١) والتبيين عن مذاهب النحويين: ١٩٤، وشرح المفصل (٥٢/١)، وشرح الرضي على الكافية (٦٨/١).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٨٣٧/٢) ، وهمع الهوامع(١٢٥/١).

في (أبيك) والخاء في (أخيك).. حركات إعراب، وإنما أُشْبِعت فنشأت عنها هذه الحروف (الواو، والألف، والياء) [1]، وقد جاء الإشباع كثيرًا في استعمالهم[2].

٦- المذهب السادس: أنها معربة بالحركات التي قبل حروف العلة، وهي – أي هذه الحركات – منقولة من حروف العلة.

فإذا قيل: (جاء أَخُوْك) فالأصل : (جاء أَخَوُك)، فنُقلت حركةُ الواو إلى الخاء.

وإذا قيل: (رأيت أَخَاك) فالأصل: (رأيت أخوَك) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا.

وإذا قيل: (مررت بأخِيك) فالأصل: (مررت بأَخَوِك) نُقِلَت حركة الواو إلى الخاء ثم انقلبت الواو ياءً للكسرة التي قبلها.

ففي هذه الأسماء إذا كانت مرفوعة نقل بلا قلب، وفيها إذا كانت منصوبة قلب بلا نقل، وفيها إذا كانت مجرورة نقل وقلب. وهذا مذهب علي بن عيسى الربعي[3].

٧- المذهب السابع: أن هذه الأسماء معربة بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع.

وهو مذهب الجرمي[4]، وجعله أبو حيان أحد قولي هشام[5].

---

(١) تنظر هذه الحجة في: الإنصاف : ١٩، والتبيين عن مذاهب النحويين: ١٩٨.

(٢) ينظر: الإنصاف : ١٩-٢٢ فقد ذكر شواهد عدة على ذلك.

(٣) ينظر: الإنصاف : ١٣، ١٤ ، وشرح المفصل (٥٢/١) ، والبسيط (١٩٤/١، ١٩٥) ، وشرح الرضي على الكافية (٦٧/١، ٦٨) ، وارتشاف الضرب (٨٣٧/٢) ، وهمع الهوامع (١٢٥/١).

(٤) ينظر: اللباب (٩٢/١) ، والتبيين: ١٩٤، وشرح المفصل (٥١/١) ، وشرح الرضي (٦٩/١).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٨٣٨/٢) أما القول المشهور لهشام فهو موافق فيه لقطرب والزيادي كما تقدم تقدم وهو: أن هذه الأحرف هي الإعراب نفسه.

وقد ذكر العكبري حجة هذا المذهب حيث قال: (وأما مذهب الجرمي فحجته: أن الواو في الرفع هي الأصل فتكون حرفَ الإعراب، والإعراب مقدّر عليها ولم تظهر لثقلها مع الواو، فأمّا في النصب والجر فالموجب لقلبها فيهما حركة الإعراب، فالألف من جنس الفتحة، والياءُ من جنس الكسرة، فقد ناب الحرفان عن الحركتين والنائبُ عن الشيء يقوم مقامه) [1].

٨- المذهب الثامن: أن هذه الأحرف (الواو والألف والياء) حروف إعراب ودوال على الإعراب، وإليه ذهب أبو علي وجماعة من أصحابه[2].

وقد وصف العكبري هذا المذهب بأنه أقرب المذاهب[3]. وأبو علي في رأيه هذا يحاول الجمع بين قول سيبويه وقول الأخفش[4].

وقد ذكر العكبري حجة أبي علي وملخصها:

أنه وجد هذه الحروف لاماتِ الكلمة فمن هذه الجهة هي حروف إعراب، ووجدها دالة على الإعراب فقضى بها دليلاً للإعراب، ولا يمتنع في قولنا : "هي تقومُ" فإنها حرف المضارعة ودليلُ التأنيث، وفي قولنا: "أنت تقوم" هي حرف المضارعة ودليل الخطاب[5].

هذه مذاهب ثمانية للعلماء في إعراب هذه الأسماء الستة، مصحوبة بالحجج البارزة لكل مذهب، وكما أن لكل مذهب حجته، فعليه أيضًا ردود واعتراضات

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين : ١٩٧.

(٢) ينظر: سر الصناعة (٧١٣/٢) ، واللباب (٩٤/١) ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ١٩٤، وشرح الرضي على الكافية (٦٩/١) ، وارتشاف الضرب (٨٣٩/٢).

(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين : ١٩٩

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٨٣٩/٢).

(٥) التبيين: ١٩٩ بتصرف يسير.

على تلك الحجج، لكنني لا أريد الإطالة أكثر مما أطلت فسنغضّ الطرف عن هذه الاعتراضات إلا فيما يتعلق برأي الأخفش وهوموضوع البحث، وقد حان الانتقال إليه.

رأي الأخفش:

تقدّم أثناء عرض مذاهب العلماء في إعراب الأسماء الستة أن للأخفش قولين في هذه المسألة:

الأول: أن هذه الحروف (الواو والألف والياء) ليست حروف إعراب ، ولا إعراباً ولكنها دلائل إعراب[1].

الثاني: أنها حروف إعراب – كما يرى سيبويه وجمهور البصريين – إلا أنه يرى أنه لا إعراب فيها[2].

وقد عدّ د/ عبد الأمير الورد هذه المسألة من المسائل التي اضطرب فيها رأي الأخفش ورجّح أن يكون القول بأنها دلائل إعراب آخر قوليه؛ بحجة أنه لم ينص على رجوعه إلى قول سيبويه، وأنَّ القول بأنها دلائل إعراب أبسط فهمًا وأوضح مقصدًا، وأنها لو كانت حروف إعراب لما كان ثمة حاجة إلى تغيّرها في الرفع والنصب والجرّ[3].

وسنركز على رأيه الأوّل (القائل بأنها دلائل إعراب) ؛ لأنّه الرأي المشهور عن الأخفش، ولأنه – أيضًا– الرأي الذي ردّ عليه الفارسي فيه – كما سيأتي–.

---

(١) ينظر: المقتضب (١٥٣/٢) ، والبصريات (٨٩٦/٢) ، والإنصاف : ٢١٣ ، و التبيين عن مذاهب النحويين: ١٩٣ ، وارتشاف الضرب (٨٣٨/٨، ٨٣٩) ، وهمع الهوامع (١٢٦/١).

(٢) ينظر: شرح المفصل (٥٢/١).

(٣) ينظر: منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية: ٣٩٣ بتصرف يسير.

وحجة الأخفش في رأيه هذا (أن هذه الأحرف دلائل إعراب) أنها لو كانت حروف إعراب، كالدال من (زيد) لَمَا كان فيها دلالة على الإعراب، ألا ترى أنك إذا قلت ذهب زيدٌ، لم يكن في نفس الدال دلالة على الإعراب، فلَمّا كانت هذه الأحرف هاهنا تدل على الإعراب، دلَّ على أنها دلائل إعراب وليست بحروف إعراب[1].

وبعد بيان رأي الأخفش وذكر حجته ننتقل إلى ردّ الفارسي عليه.

رأي الفارسي وردلا علي الأخفش:

تَقَدَّم في ذكر مذاهب العلماء في إعراب الأسماء الستة أن الفارسيّ متابع لسيبويه وجمهور البصريين وقد احتج لرأيهم وبرهن عليه، وردّ ما عداه ودلّل على فساده.

ويهمنا في هذا السياق ردُّه على الأخفش قوله أنها دلالة إعراب، حيث دَفَعَه بحجتين:

١- الأولى: قولُهم (امْرُؤٌ وابْنُمٌ) فأتبعوا ما قبل حرف الإعراب، فكما أن الهمزة في (امرِئ) والميم في (ابنم) حرف إعراب ليس بدلالة إعراب كذلك حرف اللين في أخيك ونحوه حرف إعراب وليس بدلالة إعراب[2].

٢- الثانية: قولهم (فوك وذو مال) حيث إنه لا يخلو حرف العلة فيهما من أن يكون دلالة إعراب أو حرف إعراب فلا يجوز أن يكون دلالة إعراب؛ لأنه

---

(١) الإنصاف: ١٧، ١٨ بتصرف يسير . وينظر أيضًا : التبيين عن مذاهب النحويين: ١٩٧.

(٢) ينظر: التعليقة (٢٨/١) ، والمسائل المشكلة: ٥٣٩.

لو كان كذلك لبقي الاسم على حرف واحد في "فوك وذو مال" وبقاء الاسم المعرب على حرف واحد لم يجئ في شيء من كلامهم[1].

ومِمّا قاله بعد سوقه لهذه الحجج (فإذا كان كذلك كَسَر هذا قَوْل مَنْ قال: إن هذا الحرف دلالة إعراب أو إعراب، لأنه قد ثبت في هذا الموضع أنه حرف إعراب، وليس بدلالة إعراب) [2].

وهذا المسألة (أي إعراب الأسماء الستة) من المسائل القليلة التي رَدَّ الفارسيّ فيها قول الأخفش ردًّا صريحًا.

الترجيح

تقدم في بداية المسألة أن السيوطي عدّ للعلماء في هذه المسألة اثني عشر مذهبًا، وتقدم – أيضًا – ذِكْر حجج أصحاب كلِّ مذهب، وهذا – بدون شك – يُصَعِّب مهمة مَنْ يريد أن ينتخب قولاً من هذه الأقوال أو يرجّحه، إلا أنني أرى أن القول الأقرب إلى الصواب هو أن هذه الحروف إعرابٌ كالحركات، وهذا مذهب قطرب، والزيادي، والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين[3].

ومما دعاني إلى ترجيح هذا المذهب أمور

أولها: سهولته وبعده عن التكلف، وقد قال ابن مالك عنه: (وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف) [4].

ثانيها: لا فائدة في جعل مقدّر متنازع فيه دليلاً وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة. ذكر ذلك ابن مالك[5].

ثالثها: لا محذور يلزم من جعل الإعراب من أصل الكلمة لغرض التخفيف. [6].

---

(١) ينظر: التعليقة (٢٩/١)، والمسائل المشكلة: ٥٤٠ والمسائل البصريات (٨٩٦/٢).

(٢) المسائل البصريات (٨٩٦/٢).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٨٣٧/٢) وهمع الهوامع (١٢٣/١ –١٢٤).

(٤) شرح التسهيل (٤٣/١).

(٥) ينظر: السابق (٣٤/١).

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٦٩/١).

إعراب المثنى والجمع على حدّه

اختلفت أقوال النحاة، وتباينت آراؤهم في إعراب المثنى والجمع على حدّه ، على النحو الآتي:

١) الرأي الأول : يرى أصحابه أن الألف والياء في التثنية، والواو واليـــاء في الجمع على حَدِّه هي حروف الإعراب، كالدال من (زيد)، والراء مـــن (جعفر)، والألف من (قفا).

وهذا مذهب سيبويه[١] والخليل[٢]، وهو قول أبي إسحاق وابن كيسان وابن السراج[٣]، وعليه الفارسي[٤]، وابن جني[٥]، وغيرهم.

ثم اختلف أصحاب سيبويه ؛ فقال بعضهم : الحركـــات مقَـــدّرة عليهـــا، كالمقصور .وقال آخرون : لا إعراب مقدّر عند سيبويه على الحروف[٦].

يقول ابن جني مشيدًا بمذهب سيبويه: (واعلم أنّا بلونا هذه الأقوال علـــى تباينها واختلاف ما بينها وترجيح مذاهب أهلها القائلين بها، فلم نَرَ فيها أصـــلب مكسرًا ولا أحمد مخبرًا من مذهب سيبويه) [٧].

---

(١) ينظر: الكتاب (١/ ١٧، ١٨)، وشرح السيرافي للكتاب (١/ ٢١٩).

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د/ مـــازن المبـــارك، دار النفـــائس، ط٦، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م ، ص١٣٠.

(٣) ينظر: سر الصناعة (٢/ ٦٩٥) ، وشرح المفصل (٤/ ١٣٩).

(٤) ينظر: التعليقة (١/ ٢٦).

(٥) ينظر: سر الصناعة (٢/ ٦٩٦).

(٦) ينظر: شرح السيرافي (١/ ٢٢٠) ، وشرح الرضي على الكافية (١/ ٧٥).

(٧) سر الصناعة (٢/ ٦٩٦).

٢) الرأي الثاني : يرى أصحابه الألف والواو والياء في التثنية والجمع هي الإعراب نفسه، فهي بمنزلة الضمة في الدال من (زيد)، والفتحة، والكسرة.

وهذا مذهب الفراء والزيادي[١]، وقطرب[٢]، وجعله الزجاجيّ وأبو البركات الأنباري قول الكوفيين[٣]، وعليه ابن مالك[٤]، وطائفة من المتأخرين[٥].

وجعله قومٌ مذهب سيبويه[٦]، وليس بصحيح[٧].

٣) الرأي الثالث :وفيه ذهب الأخفش[٨] والمبرد[٩] والمازني[١٠] إلى أن هذه هذه الأحرف ليست حروف إعراب، ولا إعراباً ولكنها دلائل على الإعراب.

وقد بيّن أبو العباس المبرّد معنى (دليل على الإعراب) ؛ إذ قال : (وقولنا: دليل على الإعراب، إنما هو أنّك تعلم أَنَّ الموضع موضعُ رفع إذا رأيت الألف، وموضع خفض ونصب إذا رأيت الياء) [١١].

---

(١) ينظر: سرالصناعة (٢/ ٦٩٥، ٦٩٦)، وأسرار العربية :٥٢.
(٢) ينظر: شرح السيرافي (١/٢٢١)، وأسرار العربية :٥٢.
(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو :١٣٠، والإنصاف : ٢٥.
(٤) ينظر: شرح التسهيل (١/ ٧٥).
(٥) ينظر: رصف المباني : ١١٤، وارتشاف الضرب (٢/ ٥٦٩).
(٦) ينظر: شرح السيرافي (١/ ٢٢٢) ، والإنصاف : ٢٥ ، وشرح المفصل (٤/ ١٤٠).
(٧) ينظر: الإنصاف : ٢٥.
(٨) ينظر: المقتضب (٢/ ١٥٢)، والإيضاح في علل النحو:١٣٠، وشرح السيرافي (١/ ٢٢١).
(٩) ينظر: المقتضب (٢/ ١٥٢)، والإيضاح في علل النحو:١٣٠، وسر الصناعة (٢/ ٦٩٥).
(١٠) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ، لابن ولّاد النحوي ، دراسة وتحقيق د/زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م ، ص٤٦ .
والإيضاح في علل النحو:١٣٠.
(١١) المقتضب (٢/ ١٥٣).

أما أبوسعيد السيرافي فيقول : (أو تكون – الألف والواو والياء – دليلاً على الضمة والكسرة والفتحة) [1].

أمّا ابن مالك ففهم مِنْ قول الأخفش والمبرد (أن الإعراب مقَدّر في الحرف الذي كان حرف الإعراب قبل طروّ التثنية والجمع، وأن حروف اللين المتجددة دلائل عليه) [2].

٤) الرأي الرابع : وفيه ذهب أبو عمر الجرمي إلى أن الألف حرف الإعراب كما قال سيبويه، وانقلابها هو الإعراب[3]، واختاره ابن عصفور[4]، والمالقي[5].

يقول ابن عصفور: (والصحيح أنهما معربان بالتغيير والانقلاب، وذلك أن الأصل في التثنية قبل دخول العامل أن تكون بالألف، والأصل في الجمع أن يكون بالواو ، وإذا دخل عامل الرفع عليهما لم يحدث فيهما شيئًا وكان ترك العلامة لهما علامة ، وإذا دخَل عامل النصب و الخفض عليهما قلبت الألف والواو ياء وكان ذلك علامة النصب والخفض) [6].

---

(١) شرح السيرافي (١/٢٢١).

(٢) شرح التسهيل (١/ ٧٥).

(٣) ينظر: المقتضب (٢/ ١٥١) ، وسر الصناعة (٢/ ٦٩٥) ، والإنصاف:٢٥، وأسرار العربية:٥٢.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي (١/ ١٢٤) ، و المقرّب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري ، ص٤٨، ٤٩.

(٥) رصف المباني:١١٥.

(٦) شرح جمل الزجاجي (١/ ١٢٤).

هذه أبرز مذاهب النحاة[1] وأقوالهم في إعراب المثنى والجمع على حدّه، ولكلٍّ حجج، وعلى كلٍّ ردود واعتراضات، ولولا خشية الإطالة لسردت حجج كل قولٍ، والردود التي وُجّهت له، وإجابة أصحابه عن تلك الردود والاعتراضات.

رأي الأخفش:

سبق أن الأخفش يرى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع ليست حروف إعراب ولا إعرابًا ، وإنما هي دلائل على الإعراب[2].

فتعلم أَنَّ الموضع موضع رفع إذا رأيت الألف في المثنى، وموضع خفضٍ ونصب إذا رأيت الياء[3]، وكذلك الجمع على حدّه.

وقد تابعه في قوله هذا المبرد والمازنيّ، يقول المبرّد: (والقول الذي نختاره، ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش)[4].

وإذ عُدْنا إلى معاني القرآن للأخفش فإننا لا نجد نصًّا صريحًا يبيّن رأيه هذا في أن هذه الحروف دلائل إعراب، وليست حروف إعراب، ولا إعرابًا، بل هناك نصوص محتملة، يقول في أحد المواضع: (وجُعِلت " الياءُ " للنصب والجر نحو :(العالَمين) و(المتقين) فنصبُهما وجرُّهما سواء، كما جَعَلْتَ نصبَ الاثنين وجرّهما سواء، وجُعِل الرفع بالواو، ليكون علامة للرفع، وجُعِل رفع الاثنين بالألف)[5].

---

(١) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب (٢/ ٥٧١) : (وهذا الخلاف الذي في هذه الحروف وهذه النون ليس تحته طائل ولا ينبني عليه حكم).

(٢) ينظر : المقتضب (٢/ ١٥٢).

(٣) ينظر : السابق (٢/ ١٥٣).

(٤) السابق (١٥٢/٢).

(٥) معاني القرآن(١/ ١٤).

ويقول في موضع آخر، وهو يتحدث عن قوله جلَّ وعــزَّ :﴿ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[1] ، يقول: (وإذا وقفت قلت (حاضري)؛ لأن الياء إنما ذهبت في الوصل لسكون اللام من (المسجد)، وكذلك (غير محلي الصيد[2])... وأشباه هذا مما ليس هو حرف إعراب)[3].

ويقول في موضع ثالث: (وقال: ﴿ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾[4] فهذه اليــاءُ ياءُ جماعة، فلذلك سَكَنَتْ، وهكذا نصبُها وجرُّها بإسكان الياء)[5].

ولا يعني عدم التصريح بأنها دلائل على الإعراب في (معانيه) أن هذا القول ليس بقوله، فهذا القول ثابتٌ عنه، وإنما أردت فقط الإشارة إلى ما ورد في كتابه. وأقف عند هذا الحدّ، لأنتقل إلى ذكر أبرز حجج الأخفش ومَنْ تابعه على هــذا القول، وهي:

١- لو كانت هذه الأحرف (الألف والواو والياء في المثنى والجمع) حــروف إعراب لكان فيها إعراب هو غيرها، كما كان في الدال من زيد ونحوهــا، ولكنها دليل الإعراب[6].

٢- لو كانت حرف إعراب لما عرفت بها رفعًا من نصب ولا جر، كما أنّك إذا سمعت دال " زيد " لم تدلّك على رفع ولا نصب ولا جر[7].

---

(١) سورة البقرة: آية ١٩٦.

(٢) سورة المائدة: آية ١

(٣) معاني القرآن(١/١٧٥).

(٤) سورة التحريم : ٦.

(٥) معاني القرآن : (١/٢٥٢).

(٦) ينظر: المقتضب (٢/ ١٥٢).

(٧) ينظر: سر الصناعة (٢/ ٧١٠).

٣- لو كانت إعرابًا لما اختلَّ معنى الكلمة بإسقاطها، ولو أنها حروف إعراب لما كان فيها دلالة على الإعراب[١].

وتتركز هذه الأدلة على إبطال القول بأنها حروف إعــراب أو إعــراب وإفساده، فيصحّ أنها دلائل إعراب.

ردّ الفارسي:

أبو علي الفارسي ممنّ تابع سيبويه في القول بأن الألف والواو والياء في المثنى والجمع حروف إعراب، وليست إعرابًا ولا دلائل على الإعراب.

وقد وقف أبو علي عند قول سيبويه: (واعلم أنّك إذا ثنَّيت الواحد لحقتــه زيادتان، الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب...) [٢].

فقال موضحًا له: (وإذا أضافه إلى الإعراب وجب أن يكون فيه إعــراب، لأنه لو لم يكن يلزم أن يكون فيه إعراب لم يُضِفْه إلى الإعراب) [٣].

ثم قدّم بأن المبني لا حرف إعراب فيه، وإنما حرف الإعــراب في المعــرب، والتثنية معربة وليست بمبنية وكذلك الجمع[٤]، واستنتج من ذلــك أن في المــثنى والجمع حرف إعراب: (وإذا كان فيه حرف إعراب فواجــبٌ أن يكــون فيــه إعراب عنده، لأنه لو لم يكن فيه إعراب لم يكن يضيفه إلى الإعراب) [٥].

---

(١) ينظر: الإنصاف:٢٧،٢٨.

(٢) الكتاب: (١/ ١٧) ، وينظر التعليقة (١/ ٢٤ فما بعدها).

(٣) التعليقة (١/ ٢٥، ٢٦).

(٤) ينظر: السابق (١/ ٢٦).

(٥) السابق (١/ ٢٦).

ثم أردف قائلاً: (والإعراب الذي فيه، كونه تصويره وانقلابه عن تلك الصورة إلى غيرها لاختلاف الإعراب باختلاف العامل) [١]

ثم أتى بردّ من ردود الأخفش على سيبويه حيث قال: (وردّ الأخفش أنه لو كان حرف إعراب لكان فيه إعراب صحيح؛ لأنه إذا كان حرف إعراب وجب أن يكون فيه إعراب عند سيبويه) [٢].

ثم رَدّ على الأخفش قائلاً: (ونحن نقول: إنه حرف إعراب وفيه إعراب على مذهب سيبويه والإعراب فيه ما ذكرناه تمامًا[٣] .

قوله: إنه ليس بحرف إعراب، فليس بصحيح) [٤].

ثم احتجّ لرده على الأخفش وحكمه على قوله بعدم الصحة بعدة حجج[٥]، وهي:

١- أن الدلالة قائمة على أن هذه الحروف حروف إعراب، وأنها نهاية الاسم ومُنْقَضَاه وما يتم به، فهي في ذلك كالتاء في (طلحة)، والياء في (تَميميّ)، ونحو ذلك فكما صارت التاء في (طلحة) والياء في (تميمي) حروف إعراب عند الجميع، كذلك يجب أن تكون هذه الحروف اللينة حروف إعراب.

---

(١) التعليقة (١/ ٢٦).

(٢) السابق : (١/ ٢٦، ٢٧).

(٣) يشير إلى ما سبق من أن الإعراب الذي فيه: تصويره وانقلابه عن تلك الصورة إلى غيرها لاختلاف الإعراب باختلاف العوامل. ينظر : التعليقة (١/ ٢٥، ٢٦).

(٤) السابق (١/ ٢٧).

(٥) ينظر: السابق (١/ ٢٧).

٢- أَنّ المعنيّ بحروف الإعراب هو نهاية الكلم المعربة سواءً أكان ذلك زائدًا أو أصليًا بعد أن يكون الحرف (أي : الكلمة) بحذفها لا يدل على ما يدل عليه بإثباته فيها.

٣- لو كانت هذه الحروف دلالة إعراب لأواخر الأسماء ونهايات لها للزم ألّـا تختل بحذفها دلالة الأسماء على ما كانت تدل عليه من التثنية والجمع، كمـا أن الإعراب وأدلته كذلك.

٤- مما دلّل به أبو علي على صحة مذهب سيبويه أَنّ الألف في التثنية حـرف إعراب ودحض به رأي الأخفش والمبرد في زعمهما أنها دليل إعراب، صحة الواو في (مِذْروان)؛ إذ يقول:

(ألا ترى أنه لو كانت الألف إعراباً أو دليل إعراب وليست مصـوغة في جملة بناء الكلمة متصلة بها اتصال حرف الإعراب بما قبله، لوجب أن تقلب الواو ياء فيقال " مِذْريان " لأنها كانت تكون على هذا القول طرفاً كـ: لام " مِغْزى " و " مَدْعى " و " مَلْهى " ، فصحة الواو في " مِذْروان " دلالة على أن الألف مـن جملة الكلمة، وأنها ليست في تقدير الانفصال الذي يكون في الإعراب)[1].

الترجيح

ليس يخلو قول من هذه الأقوال في هذه المسألة من حجة للقائلين به، ومن اعتراض وردّ من أصحاب الأقوال الأخرى، فالمسألة تتجاذبها آراء شتى، وحجج متباينة، إلاّ أن القول الأسهل مأخذًا والأقل تكلّفًا ، هو قول الكوفيين: أن هـذه الحروف هي الإعراب نفسه، فهي بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة في دال (زيد).

---

(١) سر الصناعة (٢/ ٧٠٩).

ولعل من الملائم هنا أن أسوق أبرز أدلة القائلين بهذا القول وحججهم، وهي:

١- أن الإعراب يكون حركة وحرفاً، فإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف، لأن الحركة لا تقوم بنفسها. وإذا كان حرفاً قام بنفسه[١].

٢- يجوز أن يكون الحرف من نفس الكلمة ويكون أيضًا إعرابًا، كالأفعـال المعتلة، جزمها بسقوط أحرف العلة، فإذا جاز أن يكون الإعراب بحذف شيء من نفس الكلمة جاز أن يكون بإثباته[٢].

٣- أن هذه الحروف تتغيّر كتغيّر الحركات، فدلّ ذلك على أنها إعراب بمنزلة الحركات[٣].

٤- الإعراب ما دلَّ على الفاعل والمفعول ونحوهمـا، وكـان حادثًـا عـن عامل،وهذه الحروف بهذه المنزلة، فكانت إعرابًا كالحركة[٤].

وقد صحح هذا القول وأبطل ما سواه ابن مالك[٥]، واختـاره الرضـي[٦]، وجعله السيوطي قول جمهور المتأخرين[٧].

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو : ١٣٢.

(٢) ينظر: شرح السيرافي (١/ ٢٢٣).

(٣) ينظر: الإنصاف: ٢٦.

(٤) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٠٦.

(٥) ينظر: شرح التسهيل (١/ ٧٥).

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ٧٥).

(٧) ينظر: همع الهوامع (١/ ١٦١).

اعتماد الوصف الرافع لمكتفى به في باب الابتداء

يُقَسِّم النحاة المبتدأ إلى قسمين[1]:

أولهما: مبتدأ له خبر.

والثاني: مبتدأ له مرفوع سدَّ مسدَّ الخبر.

ويشترطون[2] في القسم الثاني من قسمي المبتدأ أن يكون وصفاً، وأن يعتمد على نفي أو استفهام.

ثم تباينت آراء النحاة في الوصف الذي لم يعتمد على نفي أو استفهام هـل يقع مبتدأ مكتفيًا بمرفوعه ، على النحو الآتي:

١- منهم مَنْ يجيز ذلك على قُبْح وضعف، وفي مقدمتهم الخليل وسـيبويه، وابن السراج، وتبعهم الفارسي.

فسيبويه يقول : (وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيد، وذاك إذا لم تَجْعل قائمًا مقدَّمًا مبنيًا على المبتدأ) [3] إلى أن يقول – رحمه الله–: (فـإذا لم يريدوا هذا المعنى ، وأرادوا أن يجعلوه فعلًا كقوله : يقوم زيد وقام زيدٌ قَبُحَ) [4].

ومراده – رحمه الله – أن قولك: قائمٌ زيدٌ قبيح إن جعلت (قائمٌ) مبتـدأ، و(زيـدٌ) فاعل سد مسدّ الخبر، وغير قبيح إن أعربت (قائم) خبرًا مقدّمًا، و(زيدٌ) مبتدأ مؤخرًا[5].

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: (١/ ٣٣٠) ، وتوضيح المقاصد: (١/٤٧٠)، وهمع الهوامع: (٢/٥).

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٩٦/١، وشرح الكافية الشافية: (٣٣٢/١). وأوضح المسالك: (١٨٨/١)، وهمع الهوامع: (٢/٥-٧) وسيأتي بعد قليل التفصيل في اشتراط اعتماد هذا الوصف على نفي أو استفهام.

(٣) الكتاب (٢/ ١٢٧).

(٤) السابق (٢/ ١٢٧).

(٥) ينظر: شرح السرافي: (٦٨/٧).

وابن السراج– رحمه الله تعالى – يقول:

(فإن أردت أن تجعل منطلقًا – من قولك:منطلقٌ زيدٌ– في موضع " ينطلق " فترفع زيدًا بمنطلق على أنه فاعل كأنك قلت: ينطلق زيدٌ.

قَبُحَ إلا أن يعتمد اسم الفاعل وهو" منطلق " وما أشبهه على شيء قبله) [١].

ويقول أيضًا– بعد ذلك بقليل–: (فأما إذا قلت: قائم زيد، فأردت أن ترفع زيدًا بقائم، وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهو قبيح ، وهو جائز عندي على قبحه) [٢].

٢– ومن النحاة مَنْ يجيز رفع الوصف لفاعل يسد مَسَدّ الخبر دون اعتماد، دون قبح أو ضعف.

وهذا رأي الأخفش[٣] والكوفيين[٤]، ووافقهم ابن مالك[٥].

٣– ومن النحاة مَنْ يمنع ذلك ولا يجيزه.

وقد نسب ابن يعيش هذا القول لأكثر النحاة حيث قال: (ولو قلت: قائمٌ الزيدان، من غير استفهام لم يجز عند الأكثر) [٦].

وذكر المرادي أن هناك مَنْ نقل هذا – أي المنع– مذهبًا للبصريين غير الأخفش،حيث قال:(ونقل المصنف–أي ابن مالك– عن سيبويه جوازه على قبُح،

---

(١) الأصول: (٥٩/١، ٦٠).

(٢) السابق: (٥٩/١، ٦٠).

(٣) ينظر : المسائل المشكلة: ٤١٦، والشعر: (٢٨٧/١)، ولم يذكر الكوفيين.

(٤) ينظر : شرح التسهيل: (٢٧٤/١)، وشرح الرضي على الكافية: (٢١٩/١)، وأوضح المسالك: (١٩٠/١) وقد ذكروا الأخفش والكوفيين.

(٥) ينظر : شرح التسهيل: (٢٧٣/١).

(٦) شرح المفصل : (٩٦/١).

وعن الأخفش أنه يرى ذلك حسنًا ، ونقل غيره أن مذهب البصريين غير الأخفش المنع) [1].

رأي الأخفش:

يتضح مما تقدم أن الأخفش يجيز رفع الوصف الواقع مبتدأ مرفوعًا يسد مسدّ الخبر دون اعتماد هذا الوصف على نفي أو استفهام، دون قبح أو ضعف[2]، بـل (يرى ذلك حسنًا) [3].

ويُستدَل على صحة ماذهب إليه بقول الشاعر[4]:

خَـبِـيرٌ بنو لِـهْبٍ فلا تكُ مُلْغِياً   مقالةَ لِـهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَـرَّتِ

وقول الشاعر[5]:

فخيرٌ نحن عندَ الناسِ منكم   إذا الداعي المُثَـوِّبُ قال : يالا

---

(١) توضيح المقاصد : (١/ ٤٧٢) . وانظر أيضاً: حاشية الصبان: (١/٣٠٥)، وفيها :(مذهب البصريين وهو منع الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد).

(٢) ينظر : شرح التسهيل: (١/ ٢٧٣) ، وشرح الكافية الشافية: (١/ ٣٣٣) ، وتوضيح المقاصد: (١/٤٢٧).

(٣) شرح التسهيل: (١/ ٢٧٣).

(٤) البيت من الطويل ، وبنولِهْب :جماعة من بني نصر من الأزد ،يقال :إنهم أزجر قوم للطير،والشاهد عند عند الأخفش والكوفيين يتمثل في استغناء (خبير) بالفاعل (بنو لهب) عن الخبر، مع أن (خبير) لم تُسبق لا بنفي ولا استفهام . والبيت لرجل من الطائيين لم يذكر اسمه ، في شرح الكافية الشافية (١/٣٣٣) ، وبلا نسبة في : شرح التسهيل (١/ ٢٧٣) ، وأوضح المسالك (١/ ١٩١) ، وهمع الهوامع (٢/٧).

(٥) البيت من الوافر ، وفي رواية : عند البأس (بالباء) ، واستشهاد الأخفش والكوفيين بالبيت كاستشهادهم بالبيت السابق ، والبيت لزهير بن مسعود الضبي في : الخزانة (٢/٦-١٣) ، وبلا نسبة في : الشعر : (١/286،271) والخصائص (١/ ٢٧٦) و (٢/٣٧٥) و(٣/٢٢٨) ، والمغني: 581،289.

(فخيرٌ) مبتدأ، و(نحن) فاعل، ولا يُعْرَب (خير) خبرًا مقدمًا ، و(نحن) مبتدأ، لئلا يُفصَل بين أفعل التفضيل و(مِنْ) بأجنبيّ، أما إذا أُعرب (نحن) فاعلاً لـ (خير) فلا يلزم ذلك؛ لأن فاعل الشيء كجزء منه[1].

ومما استدلّ به الأخفش[2] قراءة أبي حيوة[3]:

(ودانية عليهم ظلالها)[4] برفع (دانية)، قال أبو حيان: (وقرأ أبو حيوة (ودانيةٌ) بالرفع، واستدل به الأخفش على جواز رفع اسم الفاعل من غير أن يعتمد، نحو قولك: قائمٌ الزيدان، ولا حجة فيه، لأن الأظهر أن يكون (ظلالها) مبتدأ و(دانية) خبر له ....وقرأ أبيّ[5] (ودانٍ) مرفوع فهذا يمكن أن يستدل به الأخفش)[6] ، فأبو حيان يرد على الأخفش استدلاله بقراءة أبي حيوة (ودانيةٌ عليهم ظلالُها) بأن الأظهر إعراب (دانية) خبرًا مقدمًا ، و(ظلالُها) مبتدأ مؤخرًا، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال. أما قراءة أبيّ: (ودانٍ عليهم ظلالُها) (فهي شاهدة لمذهب الأخفش، حيث يرفع باسم الفاعل وإن لم يَعْتمد.

ولا جائزٌ أن يُعْربا مبتدأ وخبرًا مقدمًا لعدم المطابقة)[7].

---

(١) شرح التسهيل : (٢٧٤/١، ٢٨٦) بتصرف يسير.

(٢) لم يتحدث الأخفش في معانيه عند هذه الآية عن رفع (دانية) أو (دانٍ). ينظر معاني القرآن (٥٦٠/٢).

(٣) البحر المحيط: (٣٨٨/٨) ، والدر المصون: (٦٠٦/١٠).

(٤) سورة الإنسان : آية ١٤.

(٥) معاني القرآن للفراء: (٢١٦/٣) ، وإعراب القرآن: (١٠١/٥)، والدر المصون: (٦٠٧/١٠).

(٦) البحر المحيط: (٣٨٨/٨)، وانظر أيضًا: الدر المصون: (٦٠٦/١٠، ٦٠٧).

(٧) الدر المصون: (٦٠٧/١٠)، وقد حمل أبوجعفر النحاس ومكي بن أبي طالب قراءة أبي (ودانٍ ظلالُها) على المبتدأ والخبر، ولم يتطرقا لمسألة المطابقة. انظر: إعراب القرآن: (١٠١/٥)، ومشكل إعراب القرآن: (٣٢٣/٢).

رأي الفارسي وردلا على الأخفش:

الفارسي من النحاة الذين يجيزون رفع الوصف الواقع مبتدأ فاعلاً يسدّ مسدَّ الخبر، دون اعتماد، لكن مع قُبْح وضعْفٍ[1] : وهذا رأي سيبويه[2] وابن السراج[3].

وقد ورد رَدُّه هذا ووصفه لرأي الأخفش بالقبح وشدة الامتناع حينما تحدث عن قول الشاعر:

فخيرٌ نحْنُ عند الناس منكم ... إذا الداعي المثوّب قال يالا[4]

حيث أورد إشكالاً عند إعراب (خيرٌ) خبرًا مقدّمًا، و(نحنُ) مبتدأ مؤخرًا، وهو الفصل بين (خير) و(منكم) بأجنبي وهو المبتدأ (نحن)[5].

ثم تحدَّث عن تخريجين آخرين للبيت لا يَرِد عليهما الإشكال السابق وهو الفصل بين (خير) و(منكم) بما ليس منه- وهذان التخريجان هما:

الأول: إعراب (خيرٌ) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره نحن، و(نحن) المذكورة في البيت تأكيد لما في خير من ضمير المبتدأ المحذوف[6].

الثاني: إعراب (خير) مبتدأ، و(نحن) فاعلاً مرتفعًا به سد مسدّ الخبر، كما يجيز أبو الحسن في : قائمٌ الزيدان[7]، ثم قال الفارسي: (إلاّ أنَّ ذا قبيحٌ)[8] وعَلّل

---

(١) ينظر: المسائل المشكلة: ٤١٧، وينظر الخزانة (٢/٩-١١).

(٢) ينظر: الكتاب: (١٢٧/٢).

(٣) ينظر: الأصول (٥٩/١، ٦٠).

(٤) تقدم تخريجه ص (٩٤) هامش(٥).

(٥) ينظر: المسائل المشكلة : ٤١٥.

(٦) ينظر: السابق : ٤١٥.

(٧) ينظر : السابق :٤١٧.

(٨) السابق : ٤١٧.

وعَلّل قائلاً : (لأن (خيرًا) وبابُه لا يعمل عمل الفعل إذا جرى على موصـــوفه إلا مستكرهًا قليلاً، فإذا كان جاريًا على الموصوف قليلاً قبيحًا إعمالُـــه في الظـــاهر، كان إعمالُه مبتدأ غير جارٍ على شيءٍ أقبح وأشدّ امتناعًا)[1].

بل لقد قال في التذكرة القصرية كما يُنقل عنه وهو يتحدث عن هذا البيت :"لا جائز أن يرتفع – أي الضمير نحن– بخير لأنَّ خيراً لا يرفع المظهر[2] البتة "[3].

"[3].

الترجيح:

يبدو لي أَنَّ الصواب في هذه المسألة مع مَنْ قال[4] بجواز رفع الوصف الواقع مبتدأ لفاعل يسد مسد الخبر، دون اعتماد على نفي أو استفهام، لكن مع القـــبح والضعف، وذلك لما يلي:

١ – لأَنَّ أدِلّة السماع لدى الأخفش والكوفيين، قليلة [5]، والقواعد إنما تُبنى تُبنى على الكثير الشائع ، وأما غير الشائع فيُحفظ ولا يُقاس عليه.

٢ – لأنَّ هذه الأدلة مع قلتها، تحتمل تخريجات أخرى[6] ، والدليل إذا تطرق تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

---

(١) المسائل المشكلة:٤١٧ .

(٢) المراد بالمظهر هنا غير المستتر فيشمل الاسم الظاهر والضمير البارز. ينظـــر شـــرح الكافيـــة الشـــافية (٣٣١/١).

(٣) الخزانة : (٩/٢).

(٤) وهذا رأي سيبويه وابن السراج والفارسي وغيرهم.

(٥) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: (٢٠٨/١).

(٦) ينظر: أوضح المسالك (١: ١٩١، ١٩٣) ، وحاشية الصبان: (٣٠٦/١).

رفع الحال خبرًا في نحو " عبدالله أخطب ما يكون قائمًا "

يذكر النحاة في باب المبتدأ والخبر المواضع التي يُحْذف فيها الخبر وجوبًا، ومنها[1]:

أن يكون المبتدأ إما مَصْدرًا عاملاً في اسم مُفَسِّرٍ لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرًا عن المبتدأ المذكور، نحو " ضَرْبي زيدًا قائمًا "، أو مضافًا للمصدر المذكور، نحو " أكثر شُرْبي السويق ملتوتًا "، أو إلى مُؤَوَّلٍ بالمصدر المذكور، نحو "أخطبُ ما يكون الأميرُ قائمًا ".

وهذه المسألة طويلة الذيول ، كثيرة الخلاف، كما يقول السيوطي[2]. لكن الأمر الذي يعنينا في البحث هو اختلاف النحاة في رفع (قائم) من (عبدالله أخطب ما يكون قائمًا) على أنه خبر للمبتدأ، وتفصيله كالتالي:

١- من النحاة مَنْ يذهب إلى أنه لا يجوز في (قائمًا) من (عبدالله أخطب ما يكون قائمًا) إلاّ النصب، وفي مقدمة هؤلاء سيبويه حيث يقول : (وأما عبدُ الله أحسنُ ما يكون قائمًا فلا يكون فيه إلا النصبُ؛ لأنه لا يجوز لك أن تجعل أَحْسَن أحواله قائمًا على وجه من الوجوه)[3].

قال أبو سعيد السيرافي بعد ذكر مذهب سيبويه: (وهذا اختيار الزجاج، وهو عندي الصحيح لأنا إذا قلنا: زيدٌ أحسن أحواله قائم، لم يجز؛ لأن قائمًا ليس من أفعاله)[4].

---

(١) ينظر شرح المفصل: (١/٩٧، ٩٨) ، وشرح التسهيل: (١/٢٧٨-٢٧٩) ، وشرح الرضي على الكافية: (١/٢٦٧-٢٧٨) ، وأوضح المسالك : (١/٢٢٦، ٢٢٧).

(٢) همع الهوامع: (٢/ ٤٤).

(٣) الكتاب: (١/٤٠٢) في " باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور ".

(٤) شرح الكتاب (٦/٢٢) .

وذهب الأخفش[1] إلى جواز رفع الحال خبرًا في نحو " عبدالله أخطب ما يكون قائمًا " وتابعه المبرد[2].

وقد أبان أتمّ البيان، وأجاد كل الإجادة أبو سعيد السيرافي حيث بيّن وجهة نظر كلٍّ من الأخفش وسيبويه في هذه المسألة حين قال: (كان الأخفش يجيز رفع قائم، وأجازه المبرد كأن التقدير إذا قلت : أحسن ما يكون، فقد قلت : أحسن أحواله، وأحسن أحواله هو عبدالله ويكون قائمًا خبرًا له، وعلى مذهب سيبويه إذا قلت، أحسن ما يكون، فمعناه: أحسن أحواله، وأحواله ليست إياه، وقائم هو عبدالله، ولا يجوز أن يكون خبرًا لأحسن)[3].

رأي الأخفش:

يجيز الأخفش[4] رفع الحال السادّة مسدّ الخبر بعد أفعل مضافًا إلى " ما" المصدرية الموصولة بكان أو يكون، نحو " أخطب ما يكون الأمير قائمٌ"[5].

ولعلّه نظر في هذا إلى أن " أخطب " وإن كان قد جعل مصدرًا بدلالة إضافته إلى المصدر (ما يكون)، فهو في الأصل والحقيقة على غير ذلك[6].

---

(١) ينظر: المقتضب (٢٥٢/٣) ، والأصول (٣٠٦/٢).

(٢) ينظر: المقتضب (٢٥٢/٣) .

(٣) شرح الكتاب(٢٢/٦) ، وينظر: الأصول (٣٦٠/٢).

(٤) ينظر: المقتضب (٢٥٢/٣) ، والأصول (٣٦٠/٢) ، وشرح الكتاب (٢٢/٦) ، وشرح التسهيل (٢٨٢/١) ، وشرح الرضي على الكافية (٢٧٧/١) ، وهمع الهوامع (٤٧/٢).

(٥) " .. فكما أن معنى " عبدالله قام أبوه " معنى " قام أبو عبدالله " فكذلك " عبدالله أحسن ما يكون قائمًا" في المعنى كقولك " أحسن ما يكون عبدالله قائمًا " المسائل الحلبيات: ٢٠٥.

(٦) ذكر وجه قول أبي الحسن هذا أبو علي في الحلبيات :٢٠٣، وردّ عليه.

وقد تَابَع الأخفشَ في إجازة رفع الحال السادة مسدّ الخبر في نحو: أخطب ما يكون الأمير قائمٌ- نحاةٌ كبار، منهم: ابن مالك، والرضي، يقول ابن مالك: (وأجاز الأخفش في نحو: أخطب ما يكون الأمير قائمًا، رفع قائم خبر أخطب، فيلزم من ذلك ارتكاب مجازين:

أحدهما: إضافة " أخطب " مع أنه من صفات الأعيان إلى " ما يكون " وهو في تأويل الكون .

والثاني: الإخبار بقائم مع أنه في الأصل من صفات الأعيان عن " أخطب ما يكون " مع أنه في المعنى كون ، لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، والحامل على ذلك قصد المبالغة، وقد فتح بابها بأول الجملة، فعضدت بآخرها مرفوعاً.

وإلى هذا أشرت بقولي :" ورفعها خبرًا بعد أفعل مضافًا إلى ما موصولة بكان أو يكون جائز ")[1].

ويقول الرضي- بعد ذكره جواز رفع هذه الحال خبرًا عن أفعل، عند الأخفش والمبرد، ومَنَع سيبويه ذلك - : (والأولى جوازه لأنك جعلت ذلك الكون أخطب مجازًا فجاز جعله قائمًا أيضًا .

.... ولا شك أن المجاز يؤنس بالمجاز)[2].

---

(١) شرح التسهيل (١/٢٨٢).

(٢) شرح الرضي على الكافية (١/ ٢٧٧) .

ردّ الفارسي على الأخفش :

تناول الفارسي[1] بابًا من كتاب سيبويه بالشرح والإيضاح، وهو " باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور " ، ولما وَصَلَ إلى قول سيبويه، " وأما عبدالله أحسنُ ما يكون قائمًا فلا يكون فيه إلا النصب – يعني قائمًا– لأنه لا يجوز أن تجعل أحسن أحواله قائم على وجه من الوجوه " ذكر قاعدة من قواعد العرب في كلامهم وهي: جعلهم المعاني في مواضع من كلامهم بمنزلة الأعيان، والأعيان بمنزلة المعاني.... ثم أوضح أن قولهم " أخطب ما يكون الأمير قائماً " من هذا الباب عنده[2].

لأن " أَفْعَل " لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له، وقولهم " ما يكون" عبارة عن المعاني والأحداث، فدلَّ على تنزيلهم " الأمير " و " زيداً " ونحوهما في هذا المثال منزلة الحدث [3]....

ثم أتى إلى قول أبي الحسن برفع (قائم) في هذا المثال على أنه خبر لـ (أخطب) فاعترض عليه قائلاً: (فأما قول أبي الحسن " عبدالله أخطب ما يكون قائمٌ " فهو قبيح قريب من الامتناع، وذلك أن " أَخْطَب " قد خرج من أصله، وألزم ما دلَّ على ذلك من الإضافة إلى الأحداث، فإذا أضيف إلى الأحداث كان مُنَزَّلاً على الاتساع حدثًا، فإذا رفعته مع هذا الذي ذكرنا أنه قد ألزمه، فقد نقضت ذلك الغرض،..، فالرفع في الخبر، مع إضافة المبتدأ إلى ما يجعله حدثًا ، لا يستقيم؛ لأنك كأنك الآن تخبر عن الحال بالقيام، والحال لا تقوم، فتعيده بذلك إلى ما قد أخرج عنه)[4].

---

(١) المسائل الحلبيات : ١٧٦– ٢٠٩.

(٢) ينظر:السابق : ١٩٧، وينظر أيضاً في هذا المذهب من مذاهب العرب: أمالي ابن الشجري (١/١٠٤).

(٣) المسائل الحلبيات : ٢٠٢.

(٤) السابق : ٢٠٣.

ثم ذكر أن العرب قد استقبحوا ما هو دون ذا؛ فهذا أجدر أن يستقبح ويمتنع منه[1].

وخلاصة اعتراض الفارسي– حسب ما فهمت–: أن (أخطب) في الأصل اسم عين لا معنى، ولكنها جُعِلَت بإضافتها إلى (ما يكون) معنى من المعاني وحدثًا من الأحداث اتساعًا (فلذلك سَدَّت الحالُ مسدَّ خبر هذا المبتدأ، إذ الحالُ لا تَسدُّ مسدَّ خبر المبتدأ إلا إذا كان المبتدأ اسم حَدَث، كقولك: ضربي زيدًا جالسًا، ولاتَسُدُّ الحال مَسَدّ خبر المبتدأ إذا كان اسمَ عين)[2] ، فإذا جئت لتخبر عنها بـ (قائم)، فأنت تنظر إلى أصل (أخطب) من أنها اسم عين، لا إلى ما هي عليه الآن؛ (لأن الخبر إذا كان مفردًا يكون هو الأول)[3].

الترجيح :

يبدو لي أَنَّ الرأي القائل بأن (قائمًا) في هذا المثال (عبدالله أخطب ما يكون قائمًا) لا يجوز فيه إلا النصب على الحالية هو الأقرب إلى الصواب، لأمور:

١– لأناَّ إذا قلنا، زيدٌ أحسنُ أحواله قائمٌ، لم يجز، لأن قائمًا ليس من أفعاله. كما قال أبوسعيد السيرافي[4].

٢– لتجنّب الوقوع في نقض الغرض. كما قال الفارسي[5].

٣– لأنَّ النحاة إذا أتوا إلى ذكر هذا المثال ذكروه في مواضع حذف الخبر وجوبًا ، ويعبرون بنحو مما يلي: قبل حال لا يصلح جعلها خبرًا عن المبتدأ المذكور[6].

---

(١) ينظر : المسائل الحلبيات : ٢٠٤.

(٢) أمالي ابن الشجري (١/١٠٤).

(٣) شرح المفصل (١/٩٦).

(٤) ينظر: شرح الكتاب (٦/٢٢).

(٥) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٠٣.

(٦) انظر مثلاً: شرح المفصل (١/ ٩٦) ، وحاشية الصبان (١/٣٤٤) ، وهمع الهوامع (٢/٤٤).

إعراب (أنكم) الثانية في قوله تعالى:

﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ [1]

اختلف النحاة والمعربون في إعراب وتخريج (أنّكم) الثانية في قوله عز وجل ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ على أقوال:

أولها: أنَّ (أنكم) الثانية بدل من الأولى، وهذا مذهب سيبويه[2] والخليل[3].

يقول سيبويه: (ومِمّا جاءَ مبدلاً من هذا البـــاب، ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ فكأنّه على: أيعدكم أنكم مخرجون إذا مِتُّم، وذلك أريد بها، ولكنّه إنما قُدِّمت أَنّ الأولى، ليُعْلَم بعد أيّ شيء الإخراج) [4].

وقد اعترض الفارسي على هذا بأن البدل لا يصح إلا بعد تمام المبـــدل منـــه[5]، وأُجيب عن هذا الاعتراض بعدة إجابات، أهـــمّها:

- أنّ الكاف في (أنكم) هو مضاف إليه حلَّ محلّ المضاف بعد حذفه، وتقـــدير الآية:أيعدكم أنّ إخراجكم إذا متم وكنتم ترابًا وعظامًا.

---

(١) سورة المؤمنون: آية ٣٥.

(٢) ينظر: الكتاب (٣/١٣٢– ١٣٣) ، والمقتضب (٢/ ٣٥٦) ، وإعراب القرآن للنحـــاس (٢/٢٢٤) و المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربيـــة بدمشـــق، ص١٨١–١٨٢ ، مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق أ.د/ حاتم الضـــامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م ، ج٢، ص٥٥ ، البحر المحيط (٦/٣٧٣)، والدر المصون (٨/٣٣٤) ، والخزانة (٥/٢٠٨–٢٠٩).

(٣) ينظر: الكتاب (٣/١٣٣) وإعراب القرآن للنحاس (٢/٢٢٤).

(٤) الكتاب (٣/١٣٢ – ١٣٣).

(٥) اعترض بهذا الاعتراض في الإغفال (٢/ ٤٥٠– ٤٥٢) ، ثم أجازه في البصريات (١/٦٦٨ – ٦٧٠) وقدَّر محذوفًا يتم به الكلام.

وعلى هذا التقدير فلا إشكال في كون (إذا متم) خبرًا لأنَّ الأولى؛ لأن ظرف الزمان يقع خبرًا عن المصادر. وعلى هذا يصح إبدال (أنكم) الثانية من الأولى، لأن الأولى على هذا قد تمّت بصلتها وهي اسمها وخبرها[1].

- أنّ خبر (أنكم) الأولى محذوف؛ لدلالة خبر (أنكم) الثانية عليه، تقديره: أنكم تبعثون إذا متم، وهذا الخبر المحذوف هو العامل في " إذا "[2].

وعلى هذا أيضًا فلا إشكال في إبدال الثانية من الأولى ؛ لأن الأولى قد تمّت باسمها وخبرها.

القول الثاني: أنَّ (أنّكم) الثانية مكرّرة للتوكيد، فالمعنى على هذا القول: أيعدكم أنكم تخرجون إذا متم، فلمّا بَعُدَ ما بين (أَنّ) الأولى والثانية أُعِيد ذكر (أنَّ) . وهذا مذهب الفراء[3]، والجرمي[4]، والمبرد[5]، واختاره ابن يعيش[6] ، وابن مالك[7] ، والرضي[8].

---

(١) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لجامع العلوم الباقولي، حققه د/ محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق ، ج٢ ،ص٩٢٣-٩٢٤، والبيان في غريب القرآن (١٨٣/٢-١٨٤).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٣٧٣/٦-٣٧٤) ، والدر المصون (٣٣٤/٨).

(٣) ينظر: معاني القرآن (٢٣٤/٢).

(٤) ينظر: المقتضب (٣٥٤/٢). إعراب القرآن للنحاس (٢٢٤/٢)، والمسائل المنثورة: ١٨٢، والتعليقة (٢٤٥/٢) ، ومشكل إعراب القرآن (٥٥/٢) ، وشرح الرضي على الكافية (١٢٦/٦) ، والدر المصون (٣٣٤/٨).

(٥) ينظر: المقتضب (٣٥٤/٢-٣٥٥) ، وإعراب القرآن للنحاس (٢٢٤/٢) ، ومشكل إعراب القرآن (٥٥/٢) والدر المصون (٣٣٤/٨).

(٦) ينظر: شرح المفصل (٦٨/٣).

(٧) ينظر: شرح التسهيل (٣٠٣/٣).

(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١٢٦/٦).

يقول الفراء عند حديثه عن هذه الآية: (أُعيدت أنكم مرتين ومعناهما واحد ، إلاّ أنّ ذلك حَسُنَ لّما فَرَّقت بين (أنكم) وبين خبرها بإذا)[1].

ويقول المبرّد : (فكرّرتَ الثانية توكيدًا، ولست تريد بها إلا ما أردت بـــالأولى. فمن ذلك قوله عز وجـــل﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ فهذا أحسن الأقاويل عندي في هذه الآية)[2].

و(مخرجون) – على هذا القول –، خبر (أنكم) الأولى[3]، والعامل في (إذا) هو هو هذا الخبر[4]، ولا خبر لأَنّ الثانية؛ لأنها جاءت مؤكِّدة للأولى، فهي عينها[5].

ودليل أصحاب هذا القول على أنها مكرّرة للتوكيد: أنها لا يخلو من أن تكـــون تكريرًا، أو بدلاً، أو رفعًا بالظرف. والبدل لا يجوز؛ لأن المبدل فيه لم يتم.

والرفع بالظرف " إذا " في الآية لا يصح؛ لأنه لم يُذْكر له جواب وهو يقتضـــي جواباً، فإذا لم يكن جواب لم يتم وإذا لم يتم لم يُرفع به.

فلم يبق إلا أنّ (أنكم) الثانية مكرّرة للتوكيد[6].

وقد وُجّه إلى هذا القول بالتكرير للتوكيد الاعتراض نفسه الذي وُجّه إلى القول بأنه بدل وهو: أن التأكيد لا يكون إلا بعد تمام الموصول بصلته، وصلته هنا هو الخبر، والخبر قوله (مخرجون)، ولم يأت بعد[1].

---

(١) معاني القرآن (٢/٢٣٤).

(٢) المقتضب (٢/٣٥٤).

(٣) ينظر: الكشاف،للزمخشري،تحقيق عادل عبدالموجود وعلي معوض،مكتبة العبيكان،الرياض،١٤١٨هـــ العبيكان،الرياض،١٤١٨هـــ ج٤،ص٢٣٠ ، وشرح الرضي (٦/١٢٥)،والبحـــر المحـــيط (٦/٣٧٤) ، والدر المصون (٨/٣٣٤).

(٤) ينظر: البحر المحيط (٦/٣٧٤) ، والدر المصون (٨/٣٣٤).

(٥) ينظر: الخزانة (١٠/٣٦٩).

(٦) ينظر: المسائل البصريات (١/ ٦٧٤-٦٧٥).

وأُجيب بعدة تقديرات يندفع بها هذا الاعتراض[2].

القول الثالث أَنّ (أنكم) الثانية وما دخلت عليه، مرتفعة بالظرف (إذا)، فالتقدير: أيعدكم أنكم إذا مِتُّمْ إخراجُكم، كأنك قلت : أيعدكم يوم الجمعة إخراجُكم، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش[3].

وقد ذكر هذا القول المبرّد[4]، ولم ينسبه، وقال عنه : " فهذا قول حسن جميل "[5].

رأي الأخفش

للأخفش رأيان في إعراب (أنكم مخرجون) من قوله تعالى: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ :

أولهما: أَنَّ (أنكم) الثانية مرتفعة بالظرف (إذا)، فالتقدير: أيعدكم أنكم إذا متم إخراجُكم، كأنك قلت: أيعدكم يوم الجمعة إخراجُكم[6].

الثاني: أَنّ (أنكم) الثانية بدلٌ من (أنكم) الأولى، وقد نصّ على ذلك في معانيه حيث قال: (وأمّا قوله عزَّ وجل: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢/٥٥).

(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ١٨٤).

(٣) ينظر: المسائل البصريات (١/٦٧١-٦٧٢)، والمسائل المنثورة: ١٨٢ والإغفال (٢/٤٥٠)، ومشكل إعراب القرآن (٢/٥٥)، والبيان في غريب إعراب القرآن (٢/١٨٤) والبحر المحيط (٦/٣٧٤).

(٤) ينظر : المقتضب (٢/٣٥٥).

(٥) السابق (٢/٣٥٥).

(٦) ينظر: المسائل البصريات (١/٦٧١-٦٧٢)، والمسائل المنثورة: ١٨٢، والإغفال (٢/٤٥٠)، ومشكل إعراب القرآن (٢/٥٥)، والبيان في غريب إعراب القرآن (٢/١٨٤) والبحر المحيط (٦/٣٧٤).

مُّخۡرَجُونَ ﴾ فالآخرة بدلٌ من الأولى)[1]. ويقول في موضع آخر : (وقولـه: ﴿ أَلَمۡ يَعۡلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾[2] وقولـه ﴿ أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾[3]، فيُشبه أن تكون الفاء زائدة كزيادة " ما " ويكون الذي بعد الفاء بدلاً من أَنّ " التي قبلها)[4]

[4] فهو ينص في هذين الموضوعين على أَنَّ (أَنَّ) الثانية بدلٌ من الأولى، وهو موافق في رأيه هذا للخليل وسيبويه.

ردّ الفارسيّ:

تناول أبو علي الفارسي إعراب هذه الآية في ثلاثة من كتبه، وتباينـت آراؤه في المسألة في الكتب الثلاثة على النحو الآتي:

أولاً: في (الإغفال)[5] تحدث عن (أنّ) الثانية في قوله تعالى ﴿ أَيَعِدُكُمۡ أَنَّكُمۡ إِذَا مِتُّمۡ وَكُنتُمۡ تُرَابٗا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخۡرَجُونَ ﴾ وذكر أنها لا تخلو من أن تكون: بدلاً من (أنّ) الأولى، وهذا مذهب سيبويه أو تكون مكرّرة للتأكيد وطول الكلام، وهذا مـذهب الجرمي، وأبي العباس.

أو تكون مرتفعة بالظرف، وهذا مذهب أبي الحسن.

أو تكون زائدة غير معتد بها.

---

(١) معاني القرآن (١١٩/١).

(٢) سورة التوبة: آية ٦٣.

(٣) سورة الأنعام: آية ٥٤.

(٤) معاني القرآن (١٣١/١، ١٣٢).

(٥) ينظر: الإغفال (٤٤٩/٢-٤٥٥).

ثم تناول هذه الآراء وفنّدها، فحكم بعدم جواز كونها بدلاً، وكذلك حكم بعدم جواز إعرابها مكرّرة للتوكيد، وذكر أنه لم يقل أحدٌ بزيادة أَنَّ الثانية، فَلَّم يَبْقَ إلا أن تكون (أنّ) الثانية مرتفعة بالظرف (إذا)، وهذا مذهب أبي الحسن، وفي ذلك يقول الفارسي: (فإذا ثبت أنه لا يجوز حَمْلُ " أنّ " على شيء من هذه الوجوه الثلاثة [1] في الآي، ثبت أنها مرتفعة بالظرف) [2]. فأبو علي في الإغفال يختار قول الأخفش في هذه المسألة ويحكم بعدم جواز القول بالبدلية أو التكرار للتوكيد.

ثانيًا: وفي (المسائل المنثورة) [3] يورد الآية القرآنية﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ ويبيّن تقديرها على قول سيبويه، وعلى قول أبي الحسن الأخفش، وعلى قول أبي عمر الجرمي، دون ردّ أو اعتراض على أيّ من الأقوال الثلاثة.

ثالثًا: في المسائل البصريات يتناول أبو علي المسألة، ويجيب عن إشكال قد يرد على قول سيبويه في إعرابه (أنّكم) الثانية بدلاً، مع أن البدل لا يصح إلا بعد تمام المبدل منه، فيورد تقديرات ثلاثة محتملة بحيث يتم خبر (أنّ) الأولى، وبالتالي يصح البدل منها، ويندفع هذا الاعتراض[4] .

ثم أتى برأي الأخفش وعقّب عليه حيث قال: (فأمّا قول أبي الحسن: إنّ المعنى: أيعدكم أنكم إذا متم إخراجُكم وأنه مرتفع بالظرف، كأنك قلت: أيعدكم يوم الجمعة إخراجُكم، ففيه من التجوّز أنه لم يأت لـ " إذا " بجواب، وليس " إذا " كيوم الجمعة؛ لأنها تقتضي جوابًا) [5].

فقد اعترض على أبي الحسن وردّ عليه بأنّ " إذا " ليست كـ " يوم الجمعة" فهما وإن كان ظرفي زمان إلاّ أنّ " إذا " تقتضي جوابًا، لأنها شرطية، أما "يوم الجمعة"

---

(١) البدل، والتوكيد، والزيادة.

(٢) الإغفال (٢/٤٥٥)

(٣) ينظر: ١٨١ –١٨٢.

(٤) ينظر: المسائل البصريات (١/٦٦٨–٦٧١).

(٥) السابق : (١/٦٧١–٦٧٢).

فلا يقتضي جوابًا، ويؤكد رأيه هذا بعد ذلك بقليل، ويحكم على رأي الأخفش بعـدم الصحة للعلة السالفة فيقول: (وأما رفع الظرف الذي هو " إذا " في الآية الأخرى[1] فإنه لا يصح أيضًا، لأنه لم يُذْكر له جوابٌ وهو يقتضي جوابًا، فإذا لم يكن له جواب لم يتم، وإذا لم يتم لم يُرفَع به كما لا يُرفع بـ " بَعْدُ " لَمّا لم يتم) [2].

ولعلَّ هذا الردّ والاعتراض هو ما انتهى إليه الفارسي في رأي الأخفش هذا؛ لأن المسائل البصريات متأخرة عن كتاب الإغفال، كما يذكر الدكتور شلبي في كتابه[3].

الترجيـح:

لعل الرأي الأرجح في إعراب هذه الآية هو : إعراب (أنكم) الثانية توكيـداً للأولى[4]؛ وحَسُنَ تكريرها لطول الفصل وبُعْد العهد، وهناك أمور ربما تعضـد هـذا الترجيح وتؤيده :

أولهـا: عدم الحاجة إلى تقدير؛ لأن (مخرجون) – على هذا القول – خبر (أنكم) الأولى، ولا خبر لأن الثانية؛ لأنها جاءت مؤكِّدة للأولى، فهي عينها[5].

وكما هو مقرّر فإن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

الثـاني: لأنّ التوكيد اللفظي يكون في المفرد، اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً، ويكون في المركب جملة أو غير جملة[6].

الثالـث: كثرة النظائر وسهولة تخريجها على هذا القول، ومن ذلك: قوله تعـالى ﴿ وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ كَٰفِرُونَ ﴾ [7]، وقوله عـز وجـل :﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ

---

(١) أي: (أيعدكم أنكم إذا متم .... أنكم مخرجون).

(٢) المسائل البصريات (٦٧٥/١).

(٣) ينظر: أبو علي الفارسي: ١٥٠–١٥١.

(٤) وهذا رأي الفراء والجرمي والمبرد كما تقدّم، ص١٠٤.

(٥) ينظر: الخزانة (٣٦٩/١٠).

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي (٢٦٢/١) ، وارتشاف الضرب (١٩٥٧/٤).

(٧) سورة هود: آية ١٦. و(هم)الثانية توكيد للأولى .

خَٰلِدَيۡنِ فِيهَا ﴾ [1] ، وقوله سبحانه : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [2].

(١) سورة الحشر: آية ١٧ .و(فيها)تأكيد لـــ(في النار).

(٢) سورة هود: آية ١٠٨ .و(فيها) تأكيد لـــ(في الجنة).

دخول (لعل) و(لكنّ) و(كأنّ) على (أنّ) دون فصل

لِتأوّلِ أنَّ ومعموليها بمصدر، قد تقع اسمًا للأحرف الستة الناسخة (إنّ وأخواها) بشرط الفصل بالخبر، كراهة اجتماعهما[1]، نحو:

إنّ عندي أنّك قائمٌ، وكأنّ في نفسي أنَّك سائل، وكذا في البواقي.

أمّا دخول هذه الأحرف الستة (إنّ وأخواها) على أَنّ ومعموليها مباشرة دون فصل فمسألة اختلفت فيها أقوال النحاة على النحو الآتي:

القول الأول: يرى أصحابه عدم جواز مباشرة هذه الأحرف الستة لأنّ ومعموليها دون فصل إلا ليت ، فلا يقال عندهم إنَّ أنّك فاضلٌ يعجبني ، ولا: كأن أنك قائم، وكذا في البقية إلا ليت فيجوز : ليت أنَّ زيداً منطلق.

وهذا مذهب سيبويه[2] ، ووافقه السيرافي[3] ، والفارسي[4] ، والجرمي[5] والزمخشري[6] ، وغيرهم[7].

يقول سيبويه: (واعلم أنه ليس يحسن أَنْ تلي إنّ أنَّ ولا أَنّ إِنّ. ألا ترى أنك لا تقول : إنَّ أنّك ذاهبٌ في الكتاب ولا تقول : قد عرفت أَنَّ إنّك منطلق في الكتاب)[8].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (٣٩/٢)، وشرح الرضي على الكافية (١٢٥/٦)، وهمع الهوامع (١٥٨/٢).

(٢) الكتاب (٣/ ١٢٤)، والتذييل والتكميل،لأبي حيان،تحقيق د/حسن هنداوي،دار القلم ، دمشق، ج٥،١٥٤، والارتشاف (١٢٨٧/٣).

(٣) ينظر: الكتاب (١٢٤/٣) هامش (٣)

(٤) ينظر: الحجة (١٧٥/٢) ، والمسائل المنثورة: ١٨٨، ٢٣٥ ، والمسائل الحلبيات: ٢٥١-٢٥٢.

(٥) ينظر: المسائل المنثورة : ١٨٨، ٢٣٥، والمسائل الحلبيات: ٢٥١، والتذييل والتكميل (١٥٤/٥).

(٦) ينظر: المفصل: ٤١٤، ٤٢١.

(٧) ينظر: شرح المفصل (٦٠/٨، ٨٥) والإيضاح في شرح المفصل،لابن الحاجب،تحقيق د/موسى بناي العليلي،وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،العراق، ج٢،ص١٩٩، وشرح التسهيل (٣٩/٢) .

(٨) الكتاب (١٢٤/٣).

قال السيرافي معلِّلاً لرأي سيبويه : (لأنهما جميعًا للتأكيد ويجريان مجرى واحدًا ، فكرهوا الجمع بينهما كما كرهوا الجمع بين اللام وإِنّ) [1].

بل مَنْعُ الجمع بين (إِنّ) و(أَنّ) أولى من منعه بين (إِنّ) واللام ؛ لاتفاق (إِنّ) و(أنّ) لفظًا [2].

أمّا ليت فيرى أصحاب هذا القول صحة مباشرتها لـ (أنّ) دون فصل ؛ لورود السماع به، حتى قال أبو حيان: (ودخول ليت على أَنّ شاذٌّ في القياس لكنه كثير في السماع) [3].

القول الثاني: للأخفش، وفيه يجيز مباشرة لعلّ وكأنّ ولكنّ لـ (أَنّ) دون فصل [4]، كما أجازه أصحاب القول الأول في ليت.

يقول الفارسي ذاكرًا رأي الأخفش هذا: (وقال أبو الحسن: أُجيز: " لعل أنَّك ذاهب " و " لكنّ أنّك ذاهب " و " كأنّ أنّك ذاهب ") [5]، وقد ذكر كثير من النحاة النحاة حجته في إجازة: لعل أنّك ذاهبٌ، وهي: قياس (لعل) على (ليت) [6].

يقول ابن يعيش : (وقد أجاز الأخفش ذلك على التشبيه بليت إذ كان الترجي والتمني يتقاربان) [7].

---

(١) الكتاب (٣/ ١٢٤) هامش (٣)

(٢) ينظر: شرح المفصل (٦٠/٨).

(٣) التذييل والتكميل (١٥٦/٥) وأورد عدداً من الشواهد عليه، مثل قول الراجز:

يا ليت أنّا ضمّنا سفينه   حتى يعودَ الوصلُ كَيِّنَونَهْ

وقول الآخر: فياليت أن الظاعنين تلفتوا   فيُعْلَم ما بي من جَوىً وغَرَام

(٤) ينظر: المسائل المنثورة :١٨٨، والتذييل والتكميل (١٥٤/٥). وارتشاف الضرب (١٢٨٦/٣) ، وهمع الهوامع (١٥٨/٢).

(٥) المسائل المنثورة: ١٨٨ وينظر أيضًا نفس المرجع : ٢٣٥ .

(٦) ينظر المفصل: ٤٢٢، وشرح التسهيل (٤٠/٢).

(٧) شرح المفصل (٨٦/٨).

القول الثالث: يجيز أصحابه دخول (إِنّ) على (أّنّ) ،وإليـــه ذهـــب هشـــام[1] والفراء[2].

يقول أبو جعفر النحاس بعد أن ذكر أنه لا يُجمع بين اللام وإِنّ : (كـــذلك لا يُجمع بين إِنّ وأَنّ عند البصريين. وأجاز هشام: إِنّ أَنّ زيداً منطلقٌ حقّ) [3].

وقال أبو حيان متحدثاً عن رأي الفراء :(وقال الفراء :" لو قال قائل: أنك قائم يعجبني، جاز أن تقول: إِنّ أنّك قائم يعجبني ".

وهذا بناء من الفراء على أنّ (أَنّ) يجوز الابتداء بها) [4].

فهذه ثلاثة أقوال في هذه المسألة:

القول الأول: يرى أصحابه أَنّه لا يدخل من (إِنّ وأخواتها) علـــى (أَنّ) مباشـــرة دون فصل إلا (ليت).

والقول الثاني: يرى أصحابه أن: (لعل) و(كأَنّ) و(لكن) تعامل معاملة (ليت) في جواز الدخول على (أنَّ) دون فصل.

والقول الثالث: يرى أصحابه أن ذلك جائز في (إِنّ).

رأي الأخفش

يجيز الأخفش دخول (لعل) و(كأنّ) و(لكـــنّ) علـــى (أنّ) دون فصـــل[1]، بالإضافة إلى (ليت).

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣٩/٤، ٤٠) ، والتذييل والتكميل (١٥٥/٥) ، وارتشاف الضـــرب (١٢٨٧/٣) والجنى الداني: ٤٠٩ ، وهمع الهوامع (١٥٨/٢).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (١٥٥/٥) ، و ارتشاف الضرب (١٢٨٧/٣) ، الجنى الداني: ٤٠٩ .

(٣) إعراب القرآن (٣٩/٤ | ، ٤٠).

(٤) التذييل والتكميل (١٥٥/٥).

يقول الفارسي: (تقول " ليت أنّ زيدًا منطلق " وقال أبو الحسن : أُجيز " لعل أنك ذاهب"و" لكنّ أنك ذاهب" و " كأنّ أنك ذاهب") [2] .وقد ذكر بعضهم حججه فيما ذهب إليه، وهي كالآتي:

١- لا يمتنع أن تدخل هذه الحروف على " أنّ " لأنها في الحقيقة ليست بمبتدأ بها، إذ صار قبلها شيء تعتمد عليه[3].

٢- أنّ في هذه الحروف (لعل وكأنّ ولكنّ) معاني الأفعال، وإذا كان فيها معاني الأفعال جاز أَنْ تَقع على (أَنّ) [4].

٣- قياس (لعل) على (ليت) [5]، إذ كان الترجي والتمني يتقاربان[6].

ويظهر أن هذا الرأي، أي: إجازة دخول لعلّ وكأنّ ولكنّ على (أَنّ) مما انفرد به الأخفش عن عامة النحاة يدلّ على ذلك طريقة إيراد رأيه في كثير من كتب النحو، فهذا ابن مالك يقول: (وقد تتصل (أي: أَنّ) بليت سادة مسدّ معموليها، ويمنع ذلك في لعلّ خلافًا للأخفش) [7].

وأبو حيان يقول: (ولا يجوز دخول لعلّ على أَنّ فتقول: لعل أَنّ زيداً قائمٌ، ولا على كأنّ[8] فتقول : كأنَّ أنّك ذاهبٌ، ولا على لكنّ فتقول: لكنّ أنك منطلقٌ، خلافًا للأخفش في إجازة ذلك في ثلاثتها) [9].

وقد تباينت مواقف النحاة من رأي الأخفش هذا، وسيتم تسليط الضوء على شيء من ذلك بعد ذكر ردّ الفارسي على الأخفش الآتي.

---

(١) ينظر:المسائل المنثورة:١٨٨، والتذييل والتكميل(١٥٤/٥)،والارتشاف(١٢٨٦/٣)،والهمع(١٥٨/٢).

(٢) المسائل المنثورة: ١٨٨.

(٣) ينظر: السابق: ١٨٨.

(٤) ينظر: السابق: ٢٣٥.

(٥) ينظر: المفصل، ٤٢٢، وارتشاف الضرب (١٢٤٣/٣) والجنى الداني: ٤٠٨.

(٦) ينظر: شرح المفصل (٨٦/٨).

(٧) شرح التسهيل (٣٩/٢).

(٨) الصواب: ولا كأنّ، ولا لكنّ، دون على، لأنّ المراد: ولا يجوز دخول كأنّ ولا لكنّ على (أنّ). ينظر: الخزانة (٢٤٤/١٠).

(٩) ارتشاف الضرب (١٢٨٦/٣).

رأي الفارسي وردلا على الأخفش

يذهب الفارسي في هذه المسألة مذْهب من يرى إجازة دخول ليت فقط على أَنّ ومعموليها، يقول: (فأمّا ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر[1]:

نَدِمتُ على لسانٍ كان مني فليت بأنّه في جوفِ عِكْمِ

فيحتمل أمرين: أحدهما: أن تكون الباءُ زائدة [2]، ويكون (أَنّ) مع الجار في موضع نصب، ويكون ما جرى من صلة (أنّ) قد سدّ مسدّ اسم وخبر ليت كما أنّها في ظننتُ أنّ زيدًا منطلقٌ، كذلك) [3] وقد تحدث في مسألتين من المسائل المنثورة عن جواز قول: " ليت أَنّ زيدًا منطلقٌ"[4]، ثم ذكر إجازة أبي الحسن: " لعلَّ أنك ذاهب " و" لكنّ أنك ذاهبٌ" و " كأنَّ أنك ذاهب "[5] ثم أعقب ذلك بردّ أبي عمر الجرمي على الأخفش حيث قال: (قال أبو عمر : هذا رديءٌ في القياس) [6] ثم بيّن وجه قول أبي عمر فقال:(ووجه قول أبي عمر في ذلك أنّ هذه الحروف إنّما تدخل على المبتدأ وخبره، فلمّا كان " أَنّ " لا يبتدأ بها لم يجز أن تدخل على " أَنّ")[7] وفي إيراده لردّ الجرمي عقب قول الأخفش وبيان وجهه ما يشير إلى موافقته له في ردّه على الأخفش.

وقد خصّ الفارسي " كأنّ " في هذه المسألة بعلّة أخرى غير العلة العامة لها و"لكن" و " لعل " فقال: (قال شيخنا : وهو في " كأنّ " قبيح، وذلك أَنّ " كأنّ " هي "أَنّ" هذه التي تنصب دخلت عليها كاف التشبيه. فكأنه إذا قال: " كأنّ أنّك" قد

---

(١) البيت من الوافر ، واللسان هنا : الكلام ، والعِكم (بكسر المهملة):العِدل، والبيت للحطيئة في ديوانه : ١٢٢، واللسان (٣٤٤/٩) (عكم) ، والخزانة (١٥٢/٤، ١٥٣).

(٢) في خزانة الأدب (١٥٢/٤)(قال أبوعلي في التذكرة القصرية : وجه زيادة الباء في اسم ليت :شبه ليت ليت – لنصبها ورفعها– بالفعل، والفعل يصل تارة بنفسه وأخرى بالباء قال تعالى ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴾ ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ ﴾).

(٣) الحجة (١٧٥/٢) وينظر، الحلبيات : ٢٦٠، ٢٦١ .

(٤) ينظر: ١٨٨، ٢٣٥ .

(٥) ينظر: المسائل المنثورة: ١٨٨، ٢٣٥ والمسائل الحلبيات: ٤٥١ .

(٦) المسائل المنثورة: ١٨٨، ٢٣٥ وفي الحلبيات: ٢٥١: " قال أبو عمر : وهذا ضعيف ".

(٧) المسائل المنثورة: ١٨٨ وبنحو ذلك: ٢٣٥، والحلبيات:٢٥١.

جمع بين " أَنّ " مرتين، وهذا قبيح) [1]. وبهذا يظهر أن الفارسي يوافق من يصـــف رأي الأخفش في هذه المسألة بالضعف والقبح ورداءة القياس.

الترجيـــح:

يبدو أن الأوجه في هذه المسألة هو رأي أصحاب القول الأول، وهو مـــذهب سيبويه ومَنْ تبعه ومنهم الفارسي الذين يرون عدم جواز مباشرة هذه الأحـــرف (إِنّ وأخواتها) لأنّ ومعموليها دون فاصل باستثناء (ليت) ؛ لأمرين:

أولهما: أَنّ القياس يقتضي منع مباشرة الأحرف الستة لـــ (أَنّ) دون فاصل، لكن السماع جاء بذلك في (ليت) وحدها، فيُقْبل ولا يُقَاس عليه [2].

يقول ابن عقيل : (وهذا في ليت شاذ، ولولا السماع لم يُقـــل؛ فـــلا يقـــال في غيرها) [3].

والثاني: وَصْف بعض النحاة رأي الأخفش بالضعف، ومنهم– بالإضافة إلى مَـــنْ تَقَدّم– ابن الحاجب[4] ، وابن مالك[5] ، وغيرهما[6]. والله أعلم.

---

(١) المسائل المنثورة: ١٨٨ وينظر: الحلبيات : ٢٥١ حيث قال: (فأمّا " كأنّ أنك منطلق"فلو قال قائل، إِنه قبيح لدخول " أَنّ " على " أَنّ " ... لكان قولاً).

(٢) التذييل والتكميل (١٥٧/٥)

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد (٣٣٠/١).

(٤) ينظر: شرح المفصل له (٢٠١/٢).

(٥) ينظر: شرح التسهيل (٤٠/٢)

(٦) التذييل والتكميل (١٥٧/٥).

جري الصفة على موصوفين قد اختلفت العوامل فيهما

إذا نُعِتَ معمولان لعاملين، واتّحد لفظ النعت، فلا يخلو العاملان في الاسمين المنعوتين من:

١- أَن يتحدا معنى وعملاً ولفظًا:

نحو: جاء زيدٌ وجاء عمرو العاقلان، فيجوز فيها الإتباع عند جمهور النحاة[١]، وقيّده ابن السرّاج بأن يُقدَّر العامل الثاني توكيداً[٢].

٢- أن يتّحدا معنى وعملاً لا لفظًا :

نحو، جاء زيدٌ وأتى عمروٌ الظريفان، فأجاز الجمهور فيها الإتباع[٣]، ومنعه ابن السراج[٤].

يقول ابن مالك مُعلّلاً لرأي الجمهور: (فهذه الأمثلة وأمثالها جائزٌ فيها الإتباع وإنْ لم يكن العاملُ في اللفظ واحدًا ؛ لأنَّ ثاني العاملين فيهما صالح لأنْ يُعَدّ توكيداً، وأولهما صالح للاستغناء ولانفراده بالعمل في النعت، فيؤمن بذلك إعمال عاملين في معمول واحد) [٥].

وذكر بعضهم أن اتحاد العاملين معنى وعملاً يجعلهما كالشيء الواحد[٦].

---

(١) ينظر:شرح جمل الزجاجي (٢١٢/١)،وشرح التسهيل (٣١٦/٣)،والارتشاف (١٩٢٤/٤)،والمساعد (٤١٤/٢) ، و التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ/ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م،ج٢،ص١٢١، والهمع (١٨١/٥).

(٢) ينظر : الأصول (٤٢/٢).

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي (٢١٢/١) ، وشرح التسهيل (٣١٧/٣) ، والمساعدعلى تسهيل الفوائد (٤١٢/٢) والتصريح على التوضيح (١٢١/٢) .

(٤) ينظر: الأصول (٤٢/٢).

(٥) شرح التسهيل (٣١٧/٣).

(٦) ينظر: حاشية الصبان (٩٧/٣) ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ضبط وتصحيح/يوسف البقاعي،دار الفكر،بيروت،١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ج٢، ص٨٦.

٣- أن يختلف العاملان في المعنى والعمل:

نحو:جاء زيدٌ ورأيت عمرًا الفاضلان، فيجب القطع عند الجمهور إلا الكسائي فإنه أجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى[١]، نحو: ضربتُ زيدًا، والمهان عمرو الظريفان؛ لأن زيدًا وعمرًا مهَانان معًا.

وعلة امتناع الإتباع إذا اختلف الإعراب: أنّ أحد المنعوتين يطلب النعت مرفوعًا والآخر يطلبه منصوبًا أو مخفوضًا، ولا يتصّور أن يكون اسم واحد في حين واحد مرفوعًا وغير مرفوع[٢].

٤- أن يختلف العاملان في العمل فقط:

نحو: مررتُ بزيدٍ ولقيتُ عمرًا الظريفان، فيجب قطع النعت عند الجمهور، وذهب الكسائي وابن الطراوة إلى جواز الإتباع للآخر؛ لأنه أقرب وأجاز الفراء الإتباع للأول[٣].

٥- أن يختلفا في المعنى فقط: نحو: وَجَدَ زيدٌ على عمرو، وَوَجَدَ عمرٌو الضالّة[٤].

أجاز قومٌ الإتباع، ومنعه آخرون[٥]، ومن المانعين المبرّد وابن السراج[٦].

وأصل الخلاف في هذه المسألة: الخلاف في عامل النعت[٧].

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤٨/٣).

(٢) ينظر: الكتاب (٥٨/٢) ، و شرح جمل الزجاجي (١/ ٢١٣).

(٣) ينظر: شرح التسهيل (٣١٨/٣) ، وتوضيح المقاصد والمسالك (٩٦٠/٣) ، والمساعد على تسهيل الفوائد (٤١٥/٢) ، والتصريح على التوضيح (١٢٢/٢).

(٤) وجد الأولى من الموجِدة بمعنى الغضب ، ووجد الثانية من الوجود.ينظر : الصحاح : مادة (وجد).

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي (١/ ٢١٢) ، والتصريح على التوضيح (١٢٢/٢).

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي (٢١٢/١) ، وشرح الرضي على الكافية (٤٧/٣) ، وارتشاف الضرب(١٩٢٤/٤).

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٠٦) ، شرح جمل الزجاجي (١/ ٢١٥) ، والمساعد على على تسهيل الفوائد (٢/ ٤١٥).

فقال قوم : هوالعامـــل في المنعـــوت، وعليـــه الجمهـــور، ونُسِـــب إلى ســـيبويه[١].

وقال آخرون : العامل في النعت معنوي وهو التبعية، وهو قول الأخفش[٢].

وهذا شيء من التنظير الموجود في كتب النحو، فالمسألة ذات فـــروع كـــثيرة، وتقسيمات عديدة، وسأجتهد في تركيز الحديث عن رأي الأخفش علـــى الصـــورة المردود عليه فيها من قِبَل أبي علي الفارسي.

رأي الأخفش

يذهب الأخفش في الإضافتين باسمين مختلفين إلى جواز إتباع نعـــت مجرورهمـــا، وعلّل ذلك بأنّ جرَّ جميعها بالإضافة [٣].

بينما يمنع الخليل وسيبويه إذا اختلف الجرَّان أو الرفعان حيث يصيران بمنزلة الجر والرفع[٤]، نحو:

هذه جاريةُ أَخَوَي ابنين لفلان كراماً، على تقدير أعني، أو كرامٌ علـــى إضـــمار مبتدأ (هم).

ونحو: هذا فرسُ أَخَوَي ابنيك العُقَلاء الحلماء ، بالنصب أو بالرفع على القطع.

أما الأخفش فيجيز جرّ (كِرامٍ) في المثال الأول على أن تكون نعتًا لــ (أخَوي) و(ابنين)، ويجيز جرّ (العقلاء الحلماء) في المثال الثاني على أن يكونا نعتين لــ(أخوي) و(ابنيك).

يقول الفارسي ذاكرًا علة الأخفش: (قال الأخفش : هذا كلُّه عندي سواء؛ لأن حدّ هذا بالإضافة) [٥].

---

(١) ينظر: التصريح على التوضيح (٢/ ١٠٧).

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٠٦) ، و التصريح على التوضيح (١٠٧/٢).

(٣) ينظر: التعليقة (١/ ٢٥٩) ، والمقاصد الشافية (٦٦٣/٤).

(٤) ينظر: الكتاب (٢/ ٥٩).

(٥) التعليقة (١/ ٢٥٩).

وقال الشاطبي متحدّثًا عن اختلاف النحاة في حرفي الجر المختلفين، والإضافتين باسمين مختلفين، فيما يتعلّق بهذه المسألة – قال : (وذهب الأخفش في الإضافتين إلى جواز إتباع نعت مجرورهما. وعلّل ذلك بأن جرَّ جميعها بالإضافة)[1].

ردّ الفارسي

يذهب الفارسي إلى وجوب القطع في نحو:

هذا فَرَسُ أَخَوَي ابنيك العُقَلاء الحلماء، إما بالنصب على تقدير فعل محذوف، أو بالرفع على تقدير مبتدأ.

ولذلك ردَّ على الأخفش في إجازته للإتباع في المثال السالف ونحوه، حيث قال بعد إيراده لرأي الأخفش : (وقد رُدّ عليه ذلك)[2]، وممن ردّ على الأخفش- دون تصريح باسمه- أبو سعيد السيرافي[3]، كما سيأتي. ثم بَيّن الفارسي موقفه من رأي الأخفش هذا قائلاً : (تمتنع الصفة من أن تجري على موصوفين قد اختلفت العواملُ فيها؛ لأنها إذا جرت على أَحَد العوامل لم تَجْرِ على الآخر)[4].

والفارسي في رأيه هذا بِمَنْع الإتباع لما انجرّ بإضافتين مختلفتين، موافق لما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة عندما تحدث عن قولهم:

هذه جاريةُ أَخَوي ابنين لفلان كرام.

---

(١) المقاصد الشافية (٤/ ٦٦٣) ومما يّذْكَر في هذا الموضع أن جرّ المضاف إليه : بالمضاف عند سيبويه، وبالحرف المقدّر عند الزجاج وابن الحاجب، وبالإضافة عند الأخفش. ينظر: همع الهوامع (٤/ ٢٦٥).

(٢) ينظر: التعليقة (١/ ٢٥٩).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١٤٥/٦)..

(٤) التعليقة (١/ ٢٥٩).

وقولهم: هذا فرسُ أخَوَي ابنيك العقلاء الحلماء ، حيث قال:(فلا يكون الكرامُ والعقلاءُ صفة للأخوين والابنين، ولا يجوز أن يُجْرَى وصفًا لما انجــرَّ من وجهين كما لم يجز فيما اختلف إعرابه) [1].

يقول أبوسعيد السيرافي شارحًا وموضحًا كلام سيبويه السابق: (لــو خفضــنا العقلاء[2] وجعلناها صفة للأخوين والابنين كان فاسدًا ؛ لأن ابنيك من تمام الأخوين، وليس أخويك من تمام أنفسهما، والصفة داخلة فيما دخل فيه الموصــوف، فيكــون العقلاء من تمام الأخوين من حيث كان صفة للابنين، وغير تمام لهما من حيث كــان صفة للأخوين، فيتناقض) [3].

وقد منع الإتباع أيضًا الشاطبي ، وعلّل بالتعليل نفسه الذي ذكره أبــو ســعيد السيرافي[4]، وزاد أَنّ العاملين مختلفان، ولا يمكن جمعهما في عامــل واحــد، فقــال: (وكذلك : هذا فرسُ أخوي ابنيك العُقَلاء، لا يُتْبَع؛ لأن عامل " الأخوين" :"الفرس"، وعامل " ابنيك " : " الأخوين " ولا يجتمعان في عامل واحد) [5].

الترجيــح:

الأظهر في هذه المسألة أن رأي الفارسي هو الأقرب إلى الصواب لأمور:

أولها: ما سبق من ردود السيرافي والفارسي والشاطبي على رأي الأخفش هذا.

ثانيهـا: أنّه يسوغُ في الفعلين من جمعهما في فعل واحد، واشتراكهما في معنى، ما لا يسوغ في الحرفين والإضافتين لأن معاني الأفعال تقبل الاجتماع في معنى فِعْلٍ آخر، وليس الحرفان ولا الإضافتان كذلك[6].

ثالثها: لئلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد. والله أعلم.

---

(١) الكتاب (٢/٦٠).

(٢) أي في قولهم: هذا فرسُ أخوي ابنيك العقلاء.

(٣) شرح الكتاب (٦/ ١٤٥).

(٤) ينظر: المقاصد الشافية (٤/ ٦٥٥).

(٥) السابق (٤/٦٥٥).

(٦) ينظر: السابق (٤/٦٦٣-٦٦٤).

رفع الفعل بعد حتى المسبوقة بفعل غير موجب

قرّر كثير من النحاة أن الفعل لا يرتَفع بعد حتى إلا بثلاثة شروط[1]:

أحدها: أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال.

والثاني: أن يكون مسبَّبًا عما قبلها.

والثالث: أن يكون فضلة.

فإن فُقِد شرطٌ من هذه الشروط الثلاثة وجب النصب[2].

وبناءً على ذلك لم يُجزِ جمهور العلماء رفع الفعل بعد حتى في نحو:

" ما سرتُ حتى أدخلها " و " أسرتَ حتى تدخلها " ؛ لانتفاء السببية ؛ لأنّ السبب مُنْتفٍ في الأول ، وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني[3].

يقول إمام النحاة سيبويه: (واعلم أنّ الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلا النصب... وتقول: أسرتَ حتى تدخلَها، نصبٌ ؛ لأنك لم تُثْبِت سيرًا يكون معه دخول)[4].

ويقول أبو العباس المبرد: (ولو قلت: ما سرتُ حتى أدخلُها ، لم يجز؛ لأنك لم تخبر بشيء يكون معه الدخول)[5].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب : ١٧٠-١٧١ ، والتصريح على التوضيح (٣٧٤/٢) ، وهمع الهوامع (٤/ ١١١) ، وشرح الأشموني (٤٣٨/٣).

(٢) ينظر: التصريح على التوضيح (٣٧٤/٢).

(٣) شرح الرضي على الكافية (٦٠/٥) بتصرف يسير ، وينظر أيضًا الجنى الداني: ٥٥٧ ، ومغني اللبيب: ١٧١.

(٤) الكتاب (٣/ ٢٤-٢٥).

(٥) المقتضب (٢/ ٤١).

وتابعهما في ذلك الفارسي[1] ، والزمخشري[2] ، والعكبري[3] ، وابن يعيش[4]، وابن عصفور[5] ، وابن مالك[6] .

أما الأخفش فقد أجاز رفع الفعل بعد حتى المسبوقة بفعل غير موجب فأجاز "ما سرتُ حتى أدخلُها [7]" ، و" أسرت حتى تدخلُها "[8].

نقل عنه السيرافي قوله : (ماسرتُ حتى أدخلها، معنى الرفع فيه صحيح، إلا أن العرب لم ترفع غير الواجب في باب (حتى)، ألا ترى أنك لو قلت : ما سرتُ فأدخلُها، أي: ما كان سيرٌ ولا دخولٌ.... كان حسنًا)[9]، فالأخفش يجيز رفع الفعل بعد حتى المسبوقة بنفي قياسًا[10] على نحو: ما سرتُ فأدخلُها ، فإن ما قبل (الفاء) مثل ما قبل (حتى) في أنهما سببان فيما بعدهما، وأنت تجيز الوجهين مع (الفاء) كذلك مع (حتى)[11].

---

(١) ينظر: التعليقة (٢/١٤١).

(٢) ينظر: المفصل : ٣٣٧.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٤٥).

(٤) ينظر: شرح المفصل (٧/ ٣٢).

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي (٢/١٦٨).

(٦) ينظر: التسهيل : ٢٣٤.

(٧) ينظر: شرح السيرافي (١٠/١٨) ، وشرح جمل الزجاجي (٢/١٦٨) ، والتسهيل : ٢٣٤ ، وشرحه (٤/٥٦) ، وشرح الرضي على الكافية (٥/ ٦٠).

(٨) ينظر: التعليقة (٢/ ١٤٦).

(٩) شرح الكتاب (١٠/١٨) ، وينظر أيضًا: شرح التسهيل (٤/٥٦) ، وشرح الرضي على الكافية (٥/٦٠).

(١٠) ينظر: شرح السيرافي (١٠/١٨) ، وارتشاف الضرب (٤/ ١٦٦٣).

(١١) المقاصد الشافية (٦/٤١)

وإجازة الأخفش الرفع بعد النفي ليست على أن يكون عدم السـير سـببًا للدخول ، فهذا لا يقوله أحد[1] ، وإنما هي على أن يكون أصل الكلام إيجابًـا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره، لا على ما قبل (حتى) خاصة[2].

ولهذا قال بعضهم : ينبغـي أن لا يُعَدّ هذا خلافًا بين الأخفش وسـيبويه ؛ لأن سيبويه -رحمه الله- إنما منع الرفع بتقدير أن السـير يكـون عدمـه سـببًا للدخول[3]. ولو عُرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيهـا، وإنما منعه إذا كان النفي مسلَّطًا على السبب خاصة[4].

ونقل الصبان عن الدماميني إجراء ما قاله الأخفش في النفي: في الاسـتفهام أيضًا ؛ إذ قال: (قال الدماميني: والذي يظهر إجراء ما قاله الأخفش في الاستفهام أيضًا بأن يقدّر الكلام خاليًا عن الاستفهام ثم أدخلت أداته على الكلام بأسـره لا على ما قبل حتى خاصة)[5].

رد الفارسي على الأخفش:

الفارسي في هذه المسألة مع جماهير النحاة القائلين بعدم جواز رفع المضـارع بعد حتى المسبوقة بفعل غير موجب[6]، ومِمّا يُبَيّن رأيه هذا قوله معلّقًا على قولهم: قولهم: (قلّما سِرْتُ حتى أدخلها):

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي (١٦٨/٢).

(٢) ينظر: شرح السيرافي (١٨/١٠) ، و شرح جمل الزجاجي (١٦٨/٢) ، والمغني : ١٧١.

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي (١٦٨/٨) ، ومغني اللبيب : ١٧١ وفيه: (ولو عرضت هذه المسألة بهـذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها، وإنما منعه إذا كان النفي مسلطًا على السبب خاصة، وكـل أحـد يمنع ذلك).

(٤) ينظر: مغني اللبيب : ١٧١، وشرح الأشموني (٣/ ٤٣٩).

(٥) حاشية الصبان (٤٣٩/٣).

(٦) ينظر: التعليقة (٢/ ١٤١، ١٤٦).

إن أردت بـــ (قلّما): سرتُ قليلاً، جاز الرفع في الفعل بعد حتى.

وإن أردت بـــ (قلّما) نفي السير أصلاً، حتى كأنك قلت: (ما سِـــرْتُ) لم يَجُزِ الرفع أصلاً، كما أنك إذا قلت: (ما سرتُ حتى أدخلها) لم يجـــز الرفـــع في الفعل بعد حتى [١].

ثم شرع في ذكر العلة في عدم جواز الرفع في نحو: (ما سرتُ حتى أدخلها) فقال: (وإنما لم يَجُزِ الرفع في الفعل بعد (حتى) إذا نفيت الفعـــل الـــذي قبـــل (حتى)؛ لأن الفعل الذي بعد (حتى) إذا رُفِعَ كان سببه الموجب له الفعل الـــذي قبله، فإذا بقي الفعل الذي هو السبب لم يكن المتولّد عنه) [٢].

وذكربعد ذلك قول إمام النحاة سيبويه : (وتقول: أسرتَ حتى تدخلها نصب ، لأنك لم تُثْبت سيرًا تزعم أنه قد كان معه دخـــول) [٣]،وأعقبـــه بـــذكر رأي الأخفش في مثل هذا فقال:(وأبو الحسن يجوِّز الرفع لأنك لو قلت:سرت فإذا أنت داخل جاز) [٤].

ثم ردّه قائلاً: (قد تقدّم ردّ أبي العباس عليه[٥]، وأنّ السبب إذا لم يكـــن، لم يوجد المتولّد عنه) [٦].

---

(١) التعليقة: (٢/١٤١) بتصرف يسير.

(٢) السابق (٢/ ١٤١).

(٣) الكتاب (٣/ ٢٥).

(٤) التعليقة (٢/ ١٤٦).

(٥) ينظر: المقتضب (٢/ ٤٢) ، حيث قال أبو العباس: (ولو قلت : ما سرتُ حتى أدخلُها لم يجز؛ لأنـــك لم تخبر بشيء يكون معه الدخول).

(٦) التعليقة (٢/ ١٤٦).

وقد حكم كثير من النحاة بالغلط على رأي الأخفش هذا، منهم : أبو سعيد السيرافي[1]، والرضي[2]، وابن عقيل[3].

الترجيح:

يظهر أن الأرجح في هذه المسألة هورأي الفارسي وجماهير النحاة ؛ لأن قياس الأخفش كان في موضع السماع[4]؛ إذ لم ترفع العرب الفعل في أشباه هذا المثال، مع كثرة ما يُسْتَعمل من ذلك في كلامهم؛ والأخفش نفسه يذكر هذا حين يقول عن: (ماسرتُ حتى أدخلها): (معنى الرفع فيه صحيح إلا أن العرب لم ترفع غير الواجب في باب حتى)[5] ؛ ولذا قال أبو حيان : (وقد نصَّ الأخفش على أن العرب لم ترفعه، وإنما قاله قياسًا ، فكفى مؤونة الردّ عليه)[6]، وقال ابن عقيل:(واتفقوا على أنّه لم يُسْمَع، وكونه لم يُسْمَع مع كثرة ما يُسْتَعمل من هذا في كلامهم، دليل على عدم صحة هذا القول)[7]. والله أعلم.

---

(١) ينظر: شرح الكتاب (١٠/ ١٨).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٥/ ٦٠، ٦٣).

(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (١٢٠/٣)

(٤) ينظر: المقاصد الشافية (٦/ ٤١).

(٥) شرح الكتاب (١٨/١٠) وينظر أيضاً : شرح الرضي على الكافية (٦٠/٥) ، وشرح التسهيل (٥٦/٤) و المساعد على تسهيل الفوائد (١٢٠/٣).

(٦) ارتشاف الضرب (١٦٦٣/٤).

(٧) المساعد على تسهيل الفوائد (٣/ ١٢٠).

حذف المدّ غير الزائد مع الآخر في الترخيم

الغالب أن المحذوف للترخيم حرفٌ واحد[1]، وقد يُحْذَف لــه (أي للتــرخيم) حرفان : الحرف الأخير، وما قبله، إلاّ أنّ ذلك الحذف مُقَيّدٌ بشروط في الحرف الذي قبل الآخر ، وهي[2]:

١ – أن يكون حرف لين ساكنًا.

٢ – أن يكون زائدًا.

٣ – أن يكون رابعا فصاعدًا.

٤ – أن يكون قبله حركة مجانسة.

ومثلوا لما استوفى الشروط[3] بــ: منصور وعمّار ومسكين أعلامًا ، فإنه يقال في في ترخيمها: يا منص، ويا عمّ ويا مسك ، فإن فُقِدَ شرطٌ من هــذه الشــروط الأربعة رُخِّم المنادى بحذف آخره فقط.

هذا مذهب جماهير النحاة، إلا أنه حصَل خلافٌ في بعض هــذه الشــروط، والــذي يهمني في هذا البحث الخلاف الحاصل حول الشرط الثاني ؛ لتعلّقه بأبي الحسن الأخفش .

ذكر النحاة عند حديثهم عن هذا الشرط (أن يكون ما قبل الآخر زائدًا) أنّه إنْ كان منقلبًا عن أصل فإنه لا يُحْذَف مع الآخر للترخيم[4]، ومثّلوا لذلك بــ(مختار) و(منقاد).

بينما نُقِل عن الأخفش[5] والجرمي[6] ترخيمهما لــ (مُنْقَاد) بحذف الآخر ومــا قبله، مع كونه أصليًا لا زائدًا.

---

(١) ينظر: أوضح المسالك (٤/ ٦٢).

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٣) ، والتسهيل : ١٨٨، وشرحه (٣/ ٤٢٢) ، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٥٣) ، وأوضح المسالك (٤/ ٦٢) ، وشرح ابن عقيل للألفية (٢/ ٢٩٠) ، وهمع الهوامع (٣/٨٤).

(٣) ينظر: الكتاب (٢/٢٥٩) ، والأصول (١/٣٦٠) ، وشرح الكتاب للسيرفي (٨/٨١).

(٤) ينظر مثلاً: شرح المفصل (٢/ ٢٣) ، وشرح التسهيل (٣/ ٤٢٣).

(٥) ينظر: المسائل المنثورة : ٢٢٦ والمسائل البصريات (١/ ٣٣٩) وشرح الرضي على الكافية (١/٤٠٣) (١/٤٠٣) وارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٣٤) وتوضيح المقاصد (٤/ ١١٣٩) قال : "وعن الأخفش أنه يحذف مع الآخر، وأجاز الجرمي في " منقاد " يا منق ". والمساعد (٢/ ٥٤٩) والهمع (٣/٨٥) وحاشية الصبان (٣/ ٢٦٢).

(٦) توضيح المقاصد (٤/ ١١٣٩) ولم يذكر قول الجرمي في المسألة غيره، ممنّ ذكروا رأي الأخفش.

رأي الأخفش:

يجيز الأخفش[1] حذف ما قبل الآخر مع الآخر؛ للترخيم ، في نحـو :" منقـاد" و"مختار" مع أن الألف فيهما مبدلة من أصل ، وليست بزائدة، فيقال: يا مُنْـقُ، ويـا مُخْتُ.

في حين لا يجيز عامة النحويين ذلك، وإنما يُرَخّم نحو " منقاد" و" مختار" عنـدهم بحذف الآخر وحده، فيُقال: يا مُنْقا، ويا مُخْتَا ؛وذلك لأنهم يشترطون في الحرف الذي قبل الآخر حتى يُحْذَف مع الآخر شروطًا منها: أن يكون زئدًا[2].

والأخفش في إجازته حذف حرفين من " مختار " و" منقاد " كأنّه يُشَبِّه ما قبـل الآخر بالزائد[3].

ردّ الفارسي على الأخفش :

يقف الفارسي من رأي الأخفش هذا – بل هو موقفه منه في غالب آرائه– موقفًا غاية في الإنصاف والموضوعية، فهو – يُحَاول فهم العلة من ذهاب الأخفش إلى مـا ذهب إليه في هذه المسألة فيقول: (وقد أجازه الأخفش فقال: يا مُنْقَ.يُشَبِّهه الزائد) [4] [4] ومع ذلك فهو يرى غير هذا الرأي حيث يقول: (مسألة : " منقـاد " لا يحـذف الألف مع الدال. لأنه بدل من الأصل) [5] ، ويقول: (ولا يُحْذَف في " مُنْقَاد" الألـف في الترخيم فَيَتْبَعُهُ الأصل كما يَتْبَعه الزائد في " مَنْصُور " في الحذف) [6].

ويَرَدُّ على الأخفش بعد ذكره لرأيه حين يقول : (والوَجْهُ ألاَّ تُحْذَفَ.

---

(١) ينظر: المسائل المنثورة : ٢٢٦، والمسائل البصريات (١/ ٣٣٩) ، وشـرح الرضـي علـى الكافيـة (٤٥٣/١) ، وارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٣٤) ، وتوضيح لمقاصد والمسـالك (٤/ ١١٣٩) ، المسـاعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٥٤٩) وهمع الهوامع(٨٥/٣) ، وحاشية الصبان (٣/ ٢٦٢).

(٢) ينظر: الكتاب (٢/ ٢٥٩) ، والأصول (١/ ٣٦٠).

(٣) المسائل البصريات (١/ ٣٣٩).

(٤) المسائل البصريات (١/ ٣٣٩).

(٥) المسائل المنثورة :٢٢٦.

(٦) المسائل البصريات (١/ ٣٣٩).

ومِمَّا يَدْعم موقف الفارسي ويوضح رأيه بجلاء في هذه المسألة قوله:(فإِنْ كان قبل آخر الاسم حرفُ مدٍّ أَتْبَعْتَه الزائد في الحذف إذا كان الاسمُ على أكثر من ثلاثة أحرف فقلت في رجلٍ اسمه منصورٌ : يا مَنْصُ) [1].

فهو يشترط فيما قبل الآخر حتى يُحْذَف مع الآخر الشروط التي يشترطها عامة النحاة، ومنها أن يكون زائدًا، ويُفْهَم من هذا أن الفارسي لا يجيز حذف ما قبل الآخر مع الآخر في الترخيم إن كان أصليًا.

الترجيح :

لعل الحقّ في هذه المسألة مع الفارسي في عدم حذف ما قبل الآخر؛ للترخيم، إذا كان أصليًا؛ لأنَّ عامة النحويين يشترطون شروطاً لما قبل الآخر حتى يُحْذف مع الآخر في الترخيم، ومن هذه الشروط أن يكون زائدًا [2].وهذا الشرط غير متوفر في (منقاد) و(مختار) لأنّ الألف فيهما مبدلة من الأصل، وهي عين الكلمة، فإذا انتفى الشرط انتفى المشروط، فيرخم نحو (مختار) و(منقاد) بحذف الحرف الأخير فَحَسْب.

---

(١) الإيضاح: ١٩٢.

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ٢٥٩) ، والأصول (١/ ٣٦٠).

الإشمام والروم

للوقف في كلام العرب أوجه وضروب، الأصل والأغلب والأكثر[1] منها : الإسكان المحض الذي لا يشوبه شيء من الحركة؛ لأنه سلب الحركة وذلك أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة[2].

ومن هذه الأوجه والضروب: الإشمام والرَّوم، والمراد والمقصود منها شيء واحد وهو: بيان أن الحرف الموقوف عليه كان متحركًا في الوصل بحركة إعرابية أو بنائية، فالذي أشمَّ: نبّه عليه بهيئة الحركة، والذي رام: نبّه عليه بصُويت ضعيف[3].

يقول سيبويه : (فأما الذين أشمّوا فأرادوا أن يَفْرِقوا بين ما يلزمه التحريكُ في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال. وأما الذين رامُوا الحركة فإنه دعاهم إلى ذلك: الحِرْصُ على أن يُخْرِجوها من حال ما لزمه إسكانٌ على كل حال، وأن يُعْلِموا أنّ حالها عندهم ليس كحال ما سَكَنَ على كل حال. وذلك أراد الذين أشمّوا، إلا أنَّ هؤلاء أشدُّ توكيدًا)[4].

وللعلماء رأيان في الإشمام والروم:

١ – جمهورهم على التفريق بين الإشمام والروم.

٢ – قلّة منهم على عدم التفريق بين الإشمام والروم.

فأما جمهورهم فيرى أن لكلٍّ من الإشمام والروم حقيقة تختلف عن حقيقة الآخر.

---

(١) ينظر: شرح المفصل (٩/ ٦٧).

(٢) ينظر: السابق (٦٧/٩).

(٣) ينظر: شرح الشافية (٣١٤/٢) ، وشرح الأشموني (٤/ ٢٩٤).

(٤) الكتاب (٤/ ١٦٨).

فالإشمام هو: هيئة الشفتين للنطق بالضم من غير تصويت، وذلك بضمِّ الشفتين بعد الإسكان، فيراهما المخاطب فيعلم أنّا أردنا بضمهما الحركة[1].

واشتقاق (الإشمام) من (الشمّ) كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها[2].

والروم هو: اختلاسُ الحركة وتضعيف الصوت بها حتى يذهب بذلك معظمُ صوتها، فيُسْمَع لها صوتٌ خفيّ ضعيف [3].

وسُميِّ الروم رومًا لأنك تروم الحركة وتريدها حين لم تُسقطها بالكلية[4].

ومن تعريفهما يظهر الفرق بينهما جليًّا عند الجمهور؛ فالإشمام إنما يدركه البصير دون الضرير؛ لأنه عملٌ بالشفة بعد الفراغ من الحرف[5]، وليست هناك حركة ألبتة [6].

يقول إمام النحاة: (ضمّك شفتيك كتحريكك بعض جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوت للأذن. ألا ترى أنك لو قلت: هذا مَعْنْ، فأشممت كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تُشْمِمْ) [7].

---

(١) شرح المفصل (٦٧/٩) بتصرف يسير. وينظر أيضًا : التكملة : ٢٠٥ ،والتعليقة (٤/ ٢١٣) ،والتيسير في القراءات السبع: ١٩٩ ، وأسرار العربية: ٤١٤.

(٢) شرح المفصل (٦٧/٩).

(٣) ينظر: علل النحو، للورّاق، تحقيق ودراسة د/ محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م ،ص ١٥٦، والتيسير في القراءات السبع : ١٩٩ ، والمقتصد في شرح التكملة (٢٦٢/١) ، وأسرار العربية:٤١٢ ، والشافية: ٦٣ ، وشرحها: (٢٧٥/٢).

(٤) ينظر: شرح الشافية (٢٧٥/٢).

(٥) علل النحو : ١٥٦ . وينظر أيضًا : الخصائص (٧٣/١) و(١٤٥/٢).

(٦) الخصائص (٧٣/١).

(٧) الكتاب (١٧١/٤).

أما الروم فيدركه الأعمى والبصير[١]، لأن فيه صوتًا ضعيفًا يكاد يكون به متحركًا[٢]، وعلى هذا فالروم أبلغ وآكد وأقوى من الإشمام، إذ يُفْصَل به بين المذكر والمؤنث في الوقف في مثل : (رأيتُكَ) و رأيتُكِ) و(أنتَ) وأنتِ) فلولا أن هناك صوتًا لما تبيّن المذكر والمؤنث[٣].

<u>والرأي الثاني</u>: يرى فيه بعض النحويين أنه لا فرق بين الروم والإشمام في إدراكهما من قِبَل البصير والضرير بحاسة السمع، يقول السيرافي: (وبعض النحويين لا يعرف الإشمام الذي ذكره سيبويه ولا يفرق بين الإشمام والروم) [٤].

ومن هؤلاء النحاة الذين لا يفرقون بين الإشمام والروم أبو الحسن الأخفش[٥].

رأي الأخفش:

حُكِيَ عن أبي الحسن الأخفش أن الإشمام يُدْرك بالسَّمع دون النظر، فقد أورد له أبو علي الفارسي تعليقًا على قول سيبويه (وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوت للأذن. ألا ترى أنك لو قلت: هذا مَعْنْ فأشْمَمت كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تُشْمِمْ) [٦] إذ قال أبو الحسن –كما ينقل عنه الفارسي– رادًّا قول سيبويه: (هذا الذي يدعيه في الإشمام ليس كما يقول، وهو يُفْهم بالسمع دون النظر) [٧].

---

(١) ينظر: علل النحو: ١٥٦ ، والتيسير في القراءات السبع : ١٩٩ ، وأسرار العربية : ٤١٢ ، وشرح المفصل (٦٧/٩) وشرح الشافية (٢٧٥/٢).

(٢) ينظر: شرح المفصل (٦٧/٩) ، وشرح الشافية (٢٧٥/٢).

(٣) ينظر: التعليقة (٢١٣/٤-٢١٤) ، وشرح المفصل (٦٧/٩).

(٤) التعليقة (٢١٥/٤) هامش (١) وينظر أيضًا : شرح المفصل (٦٧/٩) إذ فيه: (وبعض النحويين لا يعرف يعرف الإشمام ولا يفرق بين الروم والإشمام).

(٥) ينظر: التعليقة (٢١٤/٤) ، والمقاصد الشافية (٥٤/٨).

(٦) الكتاب (١٧١/٤).

(٧) التعليقة (٢١٤/٤) ، وينظر : المقاصد الشافية (٥٤/٨).

رأي أبي علي الفارسي وردّه على الأخفش:

أبو علي الفارسي في هذه المسألة مع جماهير العلماء يقول في تعريف الإشمام: (والإشمام هو أن تَضُمَّ شفتيك بعد الإسكان وتُهَيِّئها للفظ بالرفع أو الضم، وليس بصوتٍ يُسْمع إنما يراه البصيرُ دون الأعمى)[1] فالإشمام عنده كما هـو عنـد الجمهور تدركه العين لا الأذن.

وقد ردَّ علي أبي الحسن الأخفش قوله عن الإشمام: (وهو يُفْهم بالسمع دون النظر)[2]، إذ قال رادًّا عليه ومنتصرًا لسيبويه: (متى سمع سمعًا واستوى الأعمـى والبصير في إدراكه بحاسة السمع فليس بإشمام إنما هو رَوْم)[3].

فالإشمام عند أبي علي والجمهور تدركه العين لا الأذن، بخلاف الروم الـذي يستوي في إدراكه الأعمى والبصير.

الترجيح:

الذي يظهر أن الأرجح في هذه المسألة هو رأي الفارسي والجمهور ، ولعل مِـمَّا يقوِّي ذلك:

١ – أن الإشمام خاصٌّ بالمرفوع والمضموم[4]، ولا يجوز في المنصوب والمفتـوح، والمجرور والمكسور، لأنه إشارة، ولو كان صوتًا لجاز فيهما، كمـا جـاز فيهما الرَّوم[5].

٢ – اختلاف علامتيهما ، فللإشمام نقطة ؛ ولِرَوْم الحركة خـطٌّ بـين يـدي الحرف[6].

---

(١) التكملة : ٢٠٥.

(٢) التعليقة (٢١٤/٤).

(٣) السابق (٢١٤/٤).

(٤) ينظر: التيسير: ٢٠٠ ، والمقتصد في شرح التكملة (٢٦٢/١) ، والمفصل : ٤٨٥ ، وشرحه (٦٧/٩) (٦٧/٩) ، وشرح الشافية (٢٧٦/٢).

(٥) ينظر: المفصل : ٤٨٥ ، والشافية في علم التصريف : ٦٣ ، وأوضح المسالك (٣٤٥/٤).

(٦) ينظر: الكتاب (١٦٩/٤).

الخاتمة

وفي نهاية المطاف، أذكر أهم النتائج التي تَوَصَّلت إليها بعد هذه الجولة الماتعة في رياض هذين العلمين الكبيرين:

١- ظاهرة تعدّد أقوال الأخفش في المسألة الواحدة واضحة المعالم في كثير من مسائل هذا البحث، ولعل السبب فيها : انتقاله إلى بغداد والتلاقح الفكري الذي حصل بينه وبين الكوفيين ، إضافة إلى تقليبه للمسألة الواحدة على وجوهها المختلفة .

٢- كشفت الرسالة أن للأخفش أكثر من رأي في مسائل كان يُظَنّ أن لهُ رأيًا واحدًا فيها فقط.

٣- كان الفارسي مُجِلًّا لأبي الحسن، ومُعْتدًّا به، وقد سبق التنويه إلى قول ابن جني : (ويكاد يعبد أبا الحسن) ، وقد كان هذا الإجلال عاملاً في قلّة ردود الفارسي على الأخفش.

٤- لم يكن أبو عليٍّ الفارسي مسبوقًا في أغلب هذه الردود، وقد تبعه كثير من النحاة بعد ذلك.

٥- إن كتب أبي علي الفارسي مستودع لكثير من آراء الأخفش ؛ خصوصًا في ظلّ فقد كثير من كتبه.

٦- اعتمد الأخفش على الأصول النحوية البصرية ، مع التأثر الواضح بمنهج الكوفيين في هذا المسلك ؛ فالتوسّع في الاستشهاد بالقراءات الشاذّة ، والقياس على المسموع وإن كان قليلاً ، ممّا تأثر فيه بالكوفيين .

٧- كشف البحث على اعتماد أبي علي الأصول النحوية من سماع وقياس وتعليل وفق الضوابط البصرية، مع إغراقه في القياس والتعليل؛ لذا فإنه يوافقهم – غالبًا – لا تقليدًا وعصبية ، وإنما عن قناعة تامة وبعد تمحيص وتدقيق كبيرين.

والحمد لله رب العالمين .

الفهارس الفنية

ويشمل :

١ –فهرس الآيات القرآنية.

٢ –فهرس الشواهد الشعرية.

٣ –فهرس المصادر والمراجع.

٤ –فهرس المحتويات.

١ـ فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	رقمها	السورة	الصفحة
١	﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾	٣	البقرة	54،53،50
٢	﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾	٩٠	البقرة	61،59
٣	﴿ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾	١٩٦	البقرة	٨٧
٤	﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾	٢٧١	البقرة	٥٦
٥	﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾	٥٨	النساء	62،60،59،58،27
٦	﴿ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ ﴾	١	المائدة	٨٧
٧	﴿ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾	٥٤	الأنعام	١٠٧
٨	﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ	١٥٦	الأنعام	٣٤

	لَغَافِلِينَ ﴾			
٩	﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾	١٠٢	الأعراف	37،35،34
١٠	﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾	٦٣	التوبة	١٠٧
١١	﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾	١١٨	التوبة	54،50
١٢	﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾	١٢٨	التوبة	٥٢
١٣	﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾	٢٩	يونس	٣٨
١٤	﴿وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾	١٦	هود	١٠٩
١٥	﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾	١٠٨	هود	١٠٩
١٦	﴿بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾	٣	يوسف	٥٢
١٧	﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ	٣٥	المؤمنون	106،105،103، 108،107

	﴿ تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾			
١٨	﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّـٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّـٰكُمْ فِيهِ ﴾	٢٦	الأحقاف	٣٦
١٩	﴿ فَكَانَ عَـٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَـٰلِدَيْنِ فِيهَا ﴾	١٧	الحشر	١٠٩
٢٠	﴿ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾	٦	التحريم	٨٧
٢١	﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَـٰلُهَا ﴾	١٤	الإنسان	٩٥
٢٢	﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾	١٧	الانفطار	٤٣
٢٣	﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾	٤	الطارق	٣٥

٢ـ فهرس الشواهد الشعرية

م	الشاهد الشعري	قائله	الصفحة
١	يَسُرُّ المرءَ ما ذَهَبَ الليالي وكانَ ذَهَابُــهُنَّ لَهُ ذَهَابَــا	ــــــــ	٥٤
٢	خَبِيرٌ بنو لِــهْبٍ فلا تَكُ مُلْغِيًا مَقالةَ لِــهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ	رجل طائيّ	٩٤
٣	شَلَّتْ يَمِيْنُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَــلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبةُ الْمُتَعَــمِّدِ	عاتكة بنت زيد	٣٤
٤	وكُنْتُ إذا جَارِي دَعَا لِمَضُوْفَةٍ أُشَمِّرُ حتى يَبْلُغَ السَّاقَ مِئْزَري	أبوجُنْدَب بن مُرّة الهذلي	٦٩
٥	إِذَا أَنتَ لم تنفعْ فضُرَّ فإنّما يُرَجَّى الفتى كيما يَضُرُّ ويَنْفَعُ	قيس بن الخطيم أوالنابغة الذبياني أو النابغة الجعدي	٥١
٦	فَخَــيْرٌ نحــن عندَ النــاسِ منكم إذا الداعــي الْمُثَــوِّبُ قــال : يــالا	زهير بن مسعود الضّبي	96،94
٧	نَدِمْــتُ عَــلَى لسانٍ كــان منّي فليــت بأنّــه في جــوفِ عِكْــمِ	الحطيئة	١١٤

٣- فهرس المصادر والمراجع

(أ)

١) أبو علي الفارسي ، د/ عبدالفتاح شلبي ، دار المطبوعات الحديثة ، جدة ، ط٣، ١٤٠٩هـ -١٩٨٩م.

٢) أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم ، د/ محمد عمار درين ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة الرسائل الجامعية (٨٣) ، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٣) أخبار النحويين البصريين، للقاضي أبي سعيد السيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبدالمنعم خفاجي، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٤) الأخفش الأوسط ومنهجه النحوي وآراؤه النحوية والصرفية ، لمحمود حسني محمود ، ماجستير ،جامعة القاهرة ، ١٩٦٩م.

٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٦) أسرار العربية، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: محمد بجهة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق.

٧) الأصول، لأبن السرّاح، تحقيق: د/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٨) إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٩) الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ عبدالله بن عمر الحاج إبرهيم، المجمع الثقافي في أبو ظبي، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٠) أمالي ابن الشجري، تحقيق د/ محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١١) إنباه الرواة على أنباه الرواة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٢) الانتصار لسيبويه على المبرد ، لابن ولّاد النحوي ، دراسة وتحقيق د/زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق د/ جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١.

١٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

١٥) الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٦) الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق د/ موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق.

١٧) الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د/ مازن المبارك، دار النفائس، ط٦، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

(ب)

١٨) البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٩) البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة د/ عيّاد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٢٠) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢١) بقية الخاطريات، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د/ محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢٢) البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق د/طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

(ت)

٢٣) تاريخ مدينة السلام، للخطيب البغدادي، حققه د/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٢٤) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة د/ عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٥) التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، ج١-ج٥، دار القلم، وج٦- ج٨، كنوز إشبيليا.

٢٦) التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ/ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٧) التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق د/ عوض القوزي، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٢٨) التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢٩) تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق : عبدالسلام هارون وآخرين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.

٣٠) توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي، تحقيق أ.د/ عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٣١) التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق د/ حاتم الضامن، مكتبة الصحابة، الإمارات – الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

(ج)

٣٢) الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة والأستاذ/ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

(ح)

٣٣) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ضبط وتصحيح / يوسف محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٣٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.

٣٥) الحجة للقرّاء السبعة، لأبي علي الفارسي، حققه: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(خ)

٣٦) خزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق وشرح/ عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٣٧) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٤، ١٩٩٠م.

٣٨) خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، د/ هدى جنهويتشي، مكتبة دار الثقافة، عمان، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

(د)

٣٩) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف/ محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.

٤٠) الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٤١) ديوان الحطيئة بشرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، ١٩٨١م.

(ر)

٤٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(س)

٤٣) سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح بن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

(ش)

٤٤) الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، تحقيق : حسن أحمد العثمان، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان،ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٤٥) شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، حققه: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٨م.

٤٦) شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٤٧) شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، هجر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٤٨) شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د/صاحب أبو جناح.

٤٩) شرح الرضي على الكافية، تحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٥٠) شرح شافية بان الحاجب، للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.

٥١) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حققه د/ عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٥٢) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، ج١- ج١٠، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

٥٣) شرح المفصل، لابن يعيش، المطبعة المنيرية، مصر.

٥٤) الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

(ص)

٥٥) الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.

(ع)

٥٦) علل النحو، للورّاق، تحقيق ودراسة د/ محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

(ف)

٥٧) الفهرست، لابن النديم، علق عليه: إبراهيم يوسف، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

(ق)

٥٨) القاموس المحيط ، للفيروزابادي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

(ك)

٥٩) كتاب سيبويه، تحقيق وشرح/ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٦٠) الكشاف، للزمخشري، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ/ علي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٦١) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لجامع العلوم الباقولي، حققه د/ محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق.

(ل)

٦٢) اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق : غازي مختار طليمات، والدكتور/ عبدالإله نبهان، دار الفكر المعاصر، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٦٣) لسان العرب، لابن منظور، اعتنى بتصحيحها/ أمين محمد عبدالوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

(م)

٦٤) المحتسب، لأبي الفتح بن جني، تحقيق : علي النجدي ناصف والدكتور/ عبدالحليم النجار والدكتور/ عبدالفتاح شلبي، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٦٥) المدارس النحوية، للدكتور/ شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٧.

٦٦) مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

٦٧) المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٦٨) المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٦٩) المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق أ.د/ حسن هنداوي، كنوز إشبيليا- الرياض،ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٧٠) المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة، د/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.

٧١) المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ علي جابر المنصوري، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٧٢) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

٧٣) المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٧٤) المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٧٥) مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق أ.د/ حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٧٦) معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق د/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٧٧) معاني القرآن، لأبي زكريا الفرّاء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط٣، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٧٨) معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق د/ عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٧٩) معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق د/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م.

٨٠) مغني اللبيب، لابن هشام، حققه الدكتور مازن المبارك ومحمد علي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٨١) المفصل في صناعة الإعراب، للزمخشري، حققه الدكتور/ محمد محمد عبدالمقصود، والدكتور / حسن محمد عبدالمقصود، دار الكتاب المصري، ط١، ١٤٢١هـ.

٨٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشـاطبي، تحقيق الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم البنا والأستاذ الدكتور/ عياد الثبيتي والدكتور/ عبدالمجيد قطامش وآخرون، جامعة أم القرى، معهد البحـوث العلمية وإحياء التراث، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٨٣) مقاييس المقصور والممدود، للفارسي، تحقيق د: حسن هنداوي، دار إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٨٤) المقتصد في شرح الإيضاح، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق د/ كـاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.

٨٥) المقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيـق د. أحمـد الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة الرسائل الجامعية (٧٨)، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٨٦) المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٨٧) المقرّب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري وعبـدالله الجبوري.

٨٨) المنصف لأبي الفتح بن جني شرح التصريف، لأبي عثمان المـازني، تحقيق/ إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، إدارة إحياء التراث القـديم، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

٨٩) منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، لعبد الأمير محمد أمين الورد، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٩٠) الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د/ فخر الـدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

٩١) موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط، ماجستير ، إعـداد/جميلـة خياط ،جامعة أم القرى ،١٤٢٣هـ.

(ن)

٩٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي، تعليـق/ عبدالعظيم الشناوي ومحمد عبدالرحمن الكردي، ط٢.

(هـ)

٩٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام السـيوطي، تحقيـق أ.د/ عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٤ ـ فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة